



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد - قسم الاقتصاد

أثر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تحسين سبل المعيشة
ومحاربة الفقر في سورية (2011-2018)

**The impact of the United National Development Program on
improving livelihoods and combating poverty in Syria
(2011-2018)**

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد

إعداد الطالب

أحمد شتيوي

إشراف

الأستاذ الدكتور مصطفى عبدالله الكفري

كلية الاقتصاد، جامعة دمشق

2020

مُخلص الدراسة.

عملت الحرب على سورية على استنزاف الموارد الاقتصادية والبشرية وتدمير مذهب للبنى التحتية سواء المادية أو الاجتماعية، لذلك عملت المنظمات الدولية على تصميم خطط استجابة إنسانية سريعة من أجل دعم المجتمعات المحلية وتمكينها من خلال خلق فرص التشغيل الطارئة وذلك من خلال دورات التدريب المهني عبر تأهيل الأشخاص لسوق العمل، هدف هذا البحث إلى إظهار أهمية عمل البرنامج في سورية وتسليط الضوء على برامج التدريب المهني ودورها في توليد الدخل وخلق فرص العمل الطارئة، عمل الباحث لمعرفة الأثر من تطبيق تلك البرامج على المذهب الوصفي التحليلي وذلك من خلال الدراسة الوصفية في الإطار النظري للبحث لواقع الاقتصاد السوري ومؤثراته، ودراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وخصوصاً برامج تحسين سبل العيش وآلية تطبيقها، ومن جانب آخر عمل الباحث على دراسة عينة عشوائية من المستفيدين من هذه البرامج من خلال توزيع استبانة عليهم وتحليلها لمعرفة الأثر المباشرة العائدة على الأشخاص بعد خضوعهم لهذه الدورات. وقد وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن خطط الاستجابة الإنسانية الهادفة لخلق فرص عمل كانت جيدة ولكنها متفاوتة النتائج حسب قدرة الوصول إلى المناطق أو الأشخاص المستهدفين، بالإضافة إلى أن الدورات التدريب المهني ساهمت في خلص فرص عمل جديدة للأشخاص العاطلين عن العمل، عند القيام بدورات تدريب مهني يجب أن تكون مبنية على دراسة احتياجات السوق على أن يكون لكل عرض من العمل طلب على العمل مقابل له حتى تكون هذه الدورات ذات فعالية اقتصادية ذات أثر إيجابي على التشغيل.

The impact of the United National Development Program
on improving livelihoods and combating poverty in Syria
(2011–2018)

Abstract.

The war on Syria depleted economic and human resources and systematically destroyed infrastructure, whether physical or social. Therefore, international organizations have worked to design rapid humanitarian response plans to support and empower local communities by creating emergency employment opportunities through vocational training courses by qualifying people for the market. Work, the aim of this research is to show the importance of the program's work in Syria and to shed light on vocational training programs and their role in generating income and creating emergency work opportunities. The researcher worked to find out the impact of applying these programs on the descriptive and analytical approach through the descriptive study in the theoretical framework of the research of the reality of the economy. On the other hand, the researcher worked on studying a random sample of the beneficiaries of these programs by distributing a questionnaire to them and analyzing it to find out the direct effects on people after undergoing these courses. The

researcher reached a set of results, the most important of which are: that the humanitarian response plans aimed at creating job opportunities were good, but had varying results according to the ability to reach the targeted areas or people, in addition to that the vocational training courses contributed to finding new job opportunities for the unemployed, when doing With vocational training courses that must be based on studying the market needs, with every offer of work having a demand for work against it so that these courses are economically effective and have a positive impact on employment.

الصفحة	فهرس المحتويات
I	ملخص الدراسة باللغة العربية
II	ملخص الدراسة باللغة الإنكليزية
IV	فهرس المحتويات
1	المقدمة
2	مشكلة البحث
3	أهداف البحث
3	أهمية البحث
4	فرضيات البحث
4	منهجية البحث
5	عرض الدراسات السابقة
9	الفصل الأول: واقع الاقتصاد السوري.
9	تمهيد
9	المبحث الأول: بعض الملامح الأساسية للاقتصاد السوري
11	1-1: تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في سورية خلال الفترة 2005-2011
14	1-2: مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي
19	المبحث الثاني: التنمية الإنسانية في سورية
20	1-2: عناصر التنمية الإنسانية

21	2-1-1: المعايير المستخدمة في قياس مؤشر التنمية الإنسانية
23	2-1-2: عناصر التنمية الإنسانية في سورية
26	2-2: السكان وموارد القوى البشرية
29	2-2-1: موارد القوى البشرية
31	2-2-2: العوامل المؤثرة على قوة العمل
34	2-3: البطالة
36	2-3-1: أنواع البطالة
38	2-3-2: أسباب البطالة
39	2-3-3: آثار البطالة
41	2-3-4: البطالة في سورية
45	2-4: الفقر
46	2-4-1: أنواع الفقر
47	2-4-2: أنواع خط الفقر
47	2-4-3: الأبعاد الهيكلية للفقر
48	2-5: الفقر في سورية
49	2-5-1: برامج الحكومة العامة لمكافحة الفقر
51	المبحث الثالث: تأثيرات الأزمة على الاقتصاد السوري
53	3-1: الخسائر الاقتصادية
54	3-1-1: الوضع الاقتصادي في سورية خلال فترة الحرب على سورية

56	3-1-2: إجمالي خسائر الناتج القومي
58	3-1-3: سعر الصرف
58	3-1-4: تحليل التضخم في سورية
61	3-2: الخسائر الاجتماعية
62	3-2-1: النزوح
65	3-2-2: الصحة
66	3-2-3: التعليم
67	3-2-4: البطالة والفقر
71	الفصل الثاني: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
71	المبحث الأول: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي النشأة والأهداف
71	1-1: نشأة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
74	1-1-1: أهداف البرنامج ورسالته
76	1-2-1: الأهداف الإنمائية الألفية
79	1-3-1: أهداف التنمية المستدامة
84	1-4-1: ميزانية البرنامج ومصادر تمويله
86	2-1: مسار التمويل الإنساني في الأمم المتحدة
87	2-1-1: تمويل العمليات الإنسانية
88	2-1-2: الاتجاهات الأخيرة في مجال التمويل الإنساني العالمي
90	المبحث الثاني: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية

90	3-1: مقدمة
91	3-2: تعاون البرنامج مع الحكومة السورية
93	3-3: مشاريع برنامج الأمم المتحدة في سورية 2013-2018
96	3-4: أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية حسب ما ورد في تقارير البرنامج 2012-2018
100	المبحث الثالث: تحسين سبل العيش
102	1-1: مفهوم سبل العيش
105	1-1-1: أهداف برنامج تحسين سبل العيش
106	1-1-2: مبادئ عمل برنامج تحسين سبل العيش
108	1-1-3: خطوات صياغة إطار عمل برنامج تحسين سبل العيش
110	1-1-4: الخطوات الأساسية للتدخل
118	1-1-5: دراسة نظرية لبرنامج تحسين سبل العيش
121	الفصل الثالث: العلاقة بين تطبيق برنامج تحسين سبل العيش وتحسن مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفئات المستفيدة
121	المبحث الأول: استراتيجية التأهب والتعافي المبكر التي اتبعتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية
122	1-1: تحليل الوضع الراهن
123	1-1-1: الهدف العام وتحديد المخرجات من تطبيق خطة الاستجابة
127	المبحث الثاني: العلاقة بين تطبيق برنامج تحسين سبل العيش وتحسن مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفئات المستفيدة

128	2-1: مؤشرات الأداء
128	2-1 القسم العملي
144	2-1-2: اختبار الفرضية الأولى
146	2-1-3: اختبار الفرضية الثانية
153	2-1-4: الدراسة الاقتصادية التحليلية
155	النتائج والمقترحات
157	قائمة المصادر والمراجع
161	الملاحق
161	ملحق رقم (1) أعداد الخريجين من الذكور والإناث العام الدراسي 2010/2009
162	ملحق رقم (2) إجمالي الخسائر الاقتصادية حتى عام 2015 الأرقام ملايين الدولارات
163	ملحق رقم (3) تطور سعر صرف الليرة خلال الفترة 2011-2018
164	ملحق رقم (4) مصادر تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
168	ملحق رقم (5) تفاصيل المجتمع المدروس
169	ملحق رقم (6) أسئلة الاستبانة
175	ملحق رقم (7) كتاب الموافقة الصادر عن مديرية التخطيط والتعاون الدولي لتوزيع الاستبيان
176	ملحق رقم (8) كتاب الموافقة الصادر عن وزارة الخارجية السورية بالموافقة على توزيع الاستبيان

رقم الجدول	فهرس الجداول	رقم الصفحة
1	المؤشرات الاقتصادية الرئيسية السورية (مليون دولار) 2005-2011	13
2	مساهمة تكوين القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي %	17
3	مؤشر التنمية الإنسانية في سورية (0= منخفض إلى 1= مرتفع)	22
4	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في السنة حسب تعادل القوة الشرائية	23
5	العمر المتوقع عند الولادة في سورية 2005-2011	26
6	عدد السكان الموجودين في سورية حسب المحافظة لعام 2010 (الأرقام بالآلاف)	27
7	نمو أعداد المهاجرين السنوي في سورية 1990-2010	34
8	حجم السكان (64-15) (القوى البشرية) في سورية خلال الفترة 2005- 2011 (بالآلاف)	42
9	حجم قوة العمل في سورية خلال نفس الفترة 2005-2011 (بالآلاف)	43
10	حجم البطالة في سورية حسب النوع (%)	44
11	تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات (2011-2015)	56
12	تكاليف المعيشة للأسرة السورية المكونة من خمسة أشخاص (بالآلاف)	59
13	أثر الأزمة على صعيد البنية الاجتماعية (مليون)	63
14	الأشخاص الذين هم في حاجة مساعدات بالإضافة إلى أعداد النازحين (ألف) حتى العام 2016م.	63
15	أعداد اللاجئين السوريين في الدول المجاورة (مليون)	65
16	الأهداف الألفية- الأهداف الإنمائية.	75

85	حجم تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2017 - الأرقام بالمليار	17
99	أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية حسب ما أورد في تقاريره.	18
129	جدول التكرارات والنسب لعينة البحث حسب متغير الجنس	19
130	جدول التكرارات والنسب لعينة البحث حسب متغير العمر	20
131	جدول التكرارات والنسب لعينة البحث حسب متغير الحالة الاجتماعية	21
132	جدول التكرارات والنسب لعينة البحث حسب متغير الإعاقة	22
133	جدول التكرارات والنسب لعينة البحث حسب متغير مكان السكن الحالي	23
134	جدول التكرارات والنسب لعينة البحث حسب متغير طبيعة السكن الحالي	24
134	جدول التكرارات والنسب لعينة البحث حسب متغير المؤهل العلمي	25
135	جدول التكرارات والنسب لعينة البحث حسب متغير مصدر الدخل	26
136	جدول التكرارات والنسب لعينة البحث حسب متغير مقدار الدخل	27
137	جدول التكرارات والنسب لعينة البحث حسب وفق نسبة المشاركين ممن فقدوا أعمالهم بشكل كامل، أو بشكل جزئي	28
138	جدول التكرارات والنسب لعينة البحث حسب متغير الحالة الصحية	29
139	جدول تقاطعي يظهر علاقة متغير الجنس بنوع الدورات	30
139	اختبار Phi & Cramer's	31
140	جدول تقاطعي يظهر علاقة الإعاقة بنوع الدورات	32
141	اختبار Phi & Cramer's	33
142	جدول تقاطعي يظهر علاقة السكن الحالي بنوع الدورات	34

143	اختبار Phi & Cramer's	35
144	الجدول الوصفي (مقدار التغير في الدخل وعلاقته بنوع الدورة المقدمة)	36
146	جدول تقاطعي يظهر علاقة بين من فقدوا أعمالهم بالسابق وعلاقته بحصولهم على وظائف جديدة	37
147	جدول تقاطعي يظهر علاقة بين نوع التدريب وفترة الحصول على عمل بعد التدريب	38
148	اختبار Phi & Cramer's	39
142	جدول التكرارات والنسب لعينة البحث ومقدار التعويض المادي الذي حصلوا عليه	40
149	جدول التكرارات والنسب لعينة البحث تبعاً لحصولهم على حقائب مهنية وقدرتهم على توليد الدخل	41
149	جدول التكرارات والنسب لعينة البحث تبعاً لحصولهم على وظائف جديدة	42
150	جدول التكرارات والنسب لعينة البحث لمعرفة حصولهم على وظائف في مجال التدريب الذي حصلوا عليه	43
150	جدول التكرارات والنسب لعينة البحث تبعاً لطبيعة الأعمال التي سيحصلون عليها	44
151	جدول التكرارات والنسب تبعاً لمصدر الدخل الجديد	45
151	الجدول التقاطعي لنوع الدورة وعدد الساعات التدريبية لكل منها	46
152	اختبار Chi-Squara	47
152	جدول التكرارات والنسب لعينة البحث تبعاً للدورات التي اتبعوها حسب اختصاصهم المهني أو الدراسي	48

رقم الشكل	فهرس الأشكال	رقم الصفحة
1	معدل النمو الاقتصادي في سورية 2005-2011	14
2	مساهمة تكوين القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي %	18
3	نصيب الفرد من الناتج القومي 2005-2011	24
4	النسبة المئوية لتوزيع السكان حسب المحافظات عام 2010م	28
5	مفهوم القوة البشرية ومفهوم القوى العاملة.	30
6	التوزيع العمري للسكان في سورية	31
7	حجم السكان بين 15-64 في سورية (القوى البشرية)	42
8	حجم قوة العمل في سورية	43
9	معدلات البطالة في سورية خلال الفترة (2005-2011) %	44
10	تأثير الأزمة على الاقتصاد السوري	52
11	معدل تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات (2011-2015)	57
12	تطور سعر صرف الليرة السورية (2011-2018)	60
13	أعداد الأشخاص الذين يحتاجون لمساعدات 2012-2018	64
14	الخطوات الرئيسية لتصميم البرنامج	110

111	أصول سبل العيش	15
118	دراسة نظرية لتصميم مشروع تحسين سبل العيش	16
119	آلية تقييم المشروع والمعايير المستخدمة	17
127	هيكل إدارة المشروع	18
129	توزيع عينة الدراسة وفق متغير الجنس	19
130	توزيع عينة الدراسة وفق متغير العمر	20
131	توزيع عينة الدراسة وفق متغير الحالة الاجتماعية	21
132	توزيع عينة الدراسة وفق متغير الإعاقة	22
133	توزيع عينة الدراسة وفق مكان السكن الحالي	23
135	توزيع عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	24
136	توزيع عينة الدراسة وفق متغير مصدر الدخل	25
137	توزيع عينة الدراسة تبعاً للدخل قبل الحصول على التدريب	26
138	توزيع عينة الدراسة وفق متغير فقدان مصدر الدخل	27
140	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس والتوجه المهني	28
143	توزيع أفراد العينة حسب مكان السكن الحالي والتوجه المهني	29
148	مقدار الفترة المتوقعة بين انتهاء التدريب والحصول على الوظيفة تبعاً للتدريب المتبع	30

المقدمة:

أدرجت سورية أهداف التنمية الألفية في الخطة الخمسية العاشرة (2006-2010)¹ وتمثلت الأهداف في ستة بنود وهي: مكافحة الفقر، تمكين المرأة، تحسين سبل العيش، التعليم الجيد، الصحة، الحفاظ على البيئة. ومنذ بداية الحرب عام 2011 م منيت سورية بالكثير من الخسائر في الأرواح وتراجع الخدمات الاجتماعية وتدمير في البنية التحتية الاجتماعية والانتاجية، وتزايد الفقر وأصبح في نهاية عام 2013 م ثلاثة من كل أربعة سوريين فقراء، كما يعيش أكثر من نصف السكان تقريباً 54.3% في فقر شديد عاجزين عن تأمين معظم المواد الغذائية وغير الغذائية الأساسية اللازمة لأسرهم.²

بناءً على ذلك تم تحديد الاحتياجات والمشاريع اللازمة وتصميم برنامج التعافي المبكر وفقاً لخطة الاستجابة الإنسانية (Sharp)³ المتفق عليها بين الحكومة السورية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ويتم التنفيذ بالتعاون مع الحكومة السورية على مختلف المستويات ومع المنظمات غير الحكومية والهيئات الأهلية الناشطة على الأرض، وتتلخص أهداف برنامج تحسين سبل المعيشة في خمسة بنود رئيسية:

1. فرص التشغيل الطارئ لإعادة تأهيل البنى التحتية وتحسين الخدمات الأساسية في المناطق المتضررة.

2. تحسين سبل العيش والتشغيل وإحياء المهن الصغيرة والمتناهية في الصغر.

3. تحسين سبل العيش والتشغيل الطارئ للأسر التي تعيلها المرأة.

4. الدعم الشامل لذوي الاحتياجات الخاصة.

5. تقديم الدعم لمرضى السل والمصابين بفيروس نقص المناعة.

¹ G Sc، "ملخص الخطة الخمسية العاشرة"، 2010.

² "التقرير نصف السنوي 2014"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/سورية ص14.

³ Sector Achievements Syria Humanitarian Assistance Response Plan (SHARP)، 2014 Syria Humanitarian Assistance Response Plan (SHARP) 2014-Achievements Response . 2014، "Achievements in Syria".

يركز الباحث على الأهداف الثلاثة الأولى ومدى تأثيرها ومساهمتها في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية. ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم في جوانب الإرشاد والتدريب والتمويل مع التركيز على تطوير حلول محلية تلئم تحديات البيئات الاقتصادية المحلية ومقدراتها المادية والبشرية، ويحرص على تطوير القدرات المحلية لتحقيق أفضل استثمار للموارد البشرية المتاحة وتنميتها. ومن جهة التمويل فإن البرنامج يعتمد بشكل كامل على مساهمات التمويل الطوعي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتبلغ ميزانيته السنوية حوالي 5 مليار دولار.⁴ مما يوضح لنا أهمية نشاط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية.

أولاً: مشكلة البحث:

أدت الحرب على سورية إلى دمار كبير في البنى التحتية ومواقع الإنتاج مما أدى إلى ارتفاع كبير في مستويات البطالة والفقر، حيث واضطر حوالي نصف السكان إلى النزوح أو الهجرة وترك أماكن سكنهم، وتبعاً لذلك قام برنامج الأمم المتحدة منذ بداية عام 2014 وحتى الآن برفع سوية استجابته للتعامل مع آثار الحرب ودعم عملية التعافي المبكر من خلال زيادة عدد تدخلاته ومشاريعه في الأثني عشر محافظة الأكثر تضرراً.

هنا يتم طرح التساؤلات التالية:

- 1- ما هو حجم ونوعية الدعم المقدم من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحقيق أهداف برنامج تحسين سبل المعيشة في سورية؟
- 2- ما مدى فعالية الدعم المقدم من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؟
- 3- ما هي آليات التعاون بين الحكومة السورية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؟
- 4- كيف ستؤثر تلك الأهداف على مؤشرات الاقتصاد الكلي في سورية؟

⁴ "Annual Budget, Undp <<http://www.undp.org/content/undp/en/home/funding/funding->>," 2018 <<http://www.undp.org/content/undp/en/home/funding/funding->>channels.html.

ثانياً: أهداف البحث:

من أهم أهداف البحث:

- 1-بيان أهمية عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية.
- 2-تسليط الضوء على أهمية برنامج تحسين سبل العيش.
- 3-الإشارة إلى واقع المؤشرات الاقتصادية في سورية خلال فترة الدراسة ومدى تأثير برنامج تحسين سبل العيش في هذه المؤشرات.
- 4-الإشارة إلى آليات التعاون والتنسيق بين الحكومة والبرنامج في تحقيق هذه الأهداف.

- 5-البحث في أفضل صيغ التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة السورية بما يحقق أفضل أشكال المردودية للاقتصاد والمجتمع السوري.

ثالثاً: أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من خلال إظهار جدوى برنامج تحسين سبل العيش ودوره في تخفيف حدة الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالشرائح الاجتماعية المختلفة وخاصة شريحة محدودي الدخل والفقراء، وذلك عن طريق تطبيق أهداف البرنامج التي تساهم في خلق المشاريع المولدة للدخل التي تعمل على الحد من ظاهرة البطالة والفقر، وتسهم أيضاً في النمو الاقتصادي ذو القاعدة العريضة على المدى الطويل، حيث تعمل المشروعات المولدة للدخل على زيادة قدرة المجتمعات السكانية ذات الدخل المنخفض في الحصول بشكل أكبر على السلع والخدمات نتيجة لقيامهم للمشاريع، وبالتالي الزيادة في مستويات الاستهلاك مما يؤدي إلى تحفيز الانتاج الكلي نتيجة لارتفاع حجم الطلب.

وإظهار أهمية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والدور الفعال الذي يقوم به في سورية من خلال قدرته على التمويل والتدريب والاستشارات للمنظمات والهيئات الناشطة على الأرض التي تعمل على تحقيق أهداف برنامج تحسين سبل العيش. وتأسيساً على هذا فإن الباحث يسلط الضوء على أهمية برنامج تحسين سبل العيش ومردوبيته بالنسبة للاقتصاد والمجتمع السوري.

رابعاً: فرضيات البحث:

يعتمد البحث على الفرضيات التالية:

- 1- يسهم برنامج تحسين سبل العيش في تخفيض نسبة الفقر والبطالة.
- 2- يسهم برنامج تحسين سبل العيش في تحسن المؤشرات الاقتصادية في سورية.
- 3- يتوقف نجاح برنامج تحسين سبل العيش على صيغة التعاون بين الحكومة السورية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

خامساً: منهجية الدراسة:

يتم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في مناقشة مضمون برنامج تحسين سبل العيش وأساليب تحقيق أهداف البرنامج وصيغة التعاون مع الحكومة السورية في سبيل تحسين المؤشرات الاقتصادية، وتحديد طرق الاستخدام الأمثل للموارد المادية والمالية والبشرية المتاحة لتحقيق هذه الأهداف، كما سيتم دراسة الحالة (case study) لتوضيح ماهية المشاريع المولدة للدخل المنفذة ومدى مساهمتها وفعاليتها في تخفيض نسبة الفقر والبطالة. إضافة إلى دراسة وتحليل الأثر الاقتصادي لبرنامج تحسين سبل المعيشة باستخدام المؤشرات التالية :

1. مؤشر عمق الوصول DOI Index: الذي يقيس عدد المستفيدين بالنسبة للفئة المستهدفة.
 2. مؤشر التأثير في المجتمع المحلي: والذي يقيس عدد المشاريع المنفذة الناجحة بالنسبة لعدد المشاريع الكلية.
- وغيرها من المؤشرات حسب حاجة الدراسة.

عرض الدراسات السابقة:

1. (العيسى، ياسر) "التعاون بين سورية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وانعكاساته على التنمية البشرية دراسة تحليلية لبرنامج مكافحة الفقر نموذجاً"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2010، توصل البحث إلى النتائج التالية:

- تلعب الأمم المتحدة دوراً تنموياً في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي وهو الدور الرئيسي للمنظمة، حيث يتبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هدفاً استراتيجياً يقوم على أن جميع ما يقدمه سواء في مجال إسداء المشورة المتعلقة بالسياسات الإنمائية، أو الدعم التقني، أو المساهمة في تنسيق عمليات تمويل التنمية العالمية يجب أن يهدف إلى تحقيق نتيجة نهائية وحيدة وهي تعزيز عملية التنمية البشرية بأبعادها الثلاثة: تكوين القدرات البشرية، توظيف القدرات البشرية، تحسين مستوى الرفاه المتحقق.

- إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعتبر الشريك التنموي الأبرز بالنسبة للحكومة السورية فيما يتعلق بالشراكة مع المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال.
- يوجد تراجع في مؤشرات التنمية البشرية في سورية ولوحظ أن هناك ارتفاع في مؤشر الفقر مما يشكل خطراً حقيقياً على مجمل الإنجازات التنموية البشرية.
- ستكون الإضافة في البحث الجديد على الدور التنموي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية وماهي الاستراتيجيات المتبعة في الاستجابة للأزمات والكوارث، وما هو الدور الذي لعبته في مسيرة التنمية البشرية حيث يعد هذا الهدف من الأهداف الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وسيعمل البحث أيضاً على دراسة الأثر الاقتصادي لبرنامج تحسين سبل العيش وتأثيره على المؤشرات الاقتصادية خلال الأزمة.

2. (فارس، ديمة)، "التعاون الإنمائي بين سورية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وانعكاساته على الاقتصاد السوري - دراسة تحليلية لبرنامج اعمال لأجل التنمية نموذجاً"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2009م. وتوصل البحث إلى النتائج التالية:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يهتم بإنجاز أهداف التنمية الألفية المتمثلة في مكافحة الفقر، القضاء على الإيدز، تمكين المرأة، وتحسين مستوى إدارة الكوارث.
- هناك تحسن في مؤشرات الأداء لدى المؤسسات التي تعاونت مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما أورد الباحث مثلاً عن التعاون بين وزارة النقل والبرنامج الإنمائي فقد ساهم التعاون في تخفيض المعاملات الورقية وتحسين جودة الخدمة المقدمة للمواطنين.
- يوصي الباحث على وجوب التخطيط لمشاريع تتوافق مع أهداف التنمية الوطنية وتنفيذها من قبل خبرات وطنية مؤهلة وذلك بمساعدة البرنامج الإنمائي.

3. (علي، مدين)، "تحسين سبل العيش في سورية البدائل والاستراتيجيات" سلسلة قضايا التنمية البشرية، مداد، مركز دمشق للأبحاث والدراسات العدد الثاني 2018م. عرض البحث ملامح تحول الوضع الاقتصادي في سورية ومؤشرات النمو الاقتصادي والمؤثرات الكلية على عملية التنمية الاقتصادية والتي كان أهمها الاستقرار السياسي ومكافحة الفساد الإداري والمالي والتوزيع العادل للثروة، وبين البحث أن عملية تحسين سبل العيش تتطلب وجود مجموعة من السياسات المالية والنقدية المتكاملة تساعد على النمو والتنمية الاقتصادية.

4. (ملحم، ابراهيم)، " دور الأزمة السورية في تآكل رأس المال الاجتماعي " مقارنة تحليلية لمكونات ومصادر رأس المال الاجتماعي في ظل الأزمة" دراسات اجتماعية، مداد، مركز دمشق للأبحاث، 2016، وقد خلصت الدراسة إلى أن العجز قد أصاب رأس المال السوري بأنواعه المختلفة من رأس مال طبيعي، بشري، اجتماعي بمستويات عميقة، شاقوليه وأفقية، فرأس المال الاجتماعي قد شهد تراكمًا لنوعه الترابطي وعجزاً كبيراً في شكله البنيوي، وتشويهاً في التعليم وفقدان رأس المال البشري، وتشتيت الشباب وتهميش المستضعفين، وانتشار الفقر المدقع وانخفاض مستوى الانتماء للهوية الوطنية، أوصى الباحث بإعادة النظر بسياسات إدارة البلاد في ظل الأزمة للمحافظة على ما تبقى من رصيده، واعتماد معايير الحكم الرشيد لإعادة بناء وترميم ما تم هدره وتآكله.

5-Stephen Morse, Nora McNamara,"Sustainable Livelihood Approach", A critique of Theory and Practice", "Springer" , "Book", 2013.

Stephen Morse: "center for environmental strategy, university of surrey Guilford",UK.

Nora McNamara: "Missionary Sisters of the holy Rosary", Dublin 5, Ireland.

وقد عرض الكتاب مفهوم تحسين سبل العيش المستدامة ونظريات التنمية التي نتج منها المفهوم، حيث أن مفهوم سبل العيش يشكل مزيجاً من العديد من التأثيرات، حيث تركز سبل العيش المستدامة على الأشخاص بشكل محايد حيث يمكن ينطبق على كل من الأسر الريفية والحضرية، ومصطلح مفهوم سبل العيش المستدام يُعبر عن استدامة الدخل المُتشكل لدى الأشخاص من خلال تطبيق تلك البرامج، مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة في حقوقهم لاستخدام هذه الموارد. وقد خلص الكتاب إلى النتائج التالية:

1- يجب أن يكون هناك طرق جديدة وابتكارية في تصميم خطط التنمية.

2- هناك تحديات عملية لتطبيق خطط التنمية المتعلقة بأسلوب سبل العيش كونها تستهدف بيئات وشرائح مختلفة وبالتالي يجب أن يكون هناك تطوير ومرونة مستمر لخطط التنمية المطبقة.

3-إن خطط التنمية مستمرة ومتطورة عبر الزمن.

ولكن الكتاب ركز في التحليل على نيجيريا والظروف الاقتصادية والسياسية المحيطة به، وطبق خطط تنمية مناسبة لما هو متوفر من أصول وموارد متوفره وبالتالي لا يمكن اسقاط التجربة الناجحة لتطبيق البرنامج في نيجيريا على بلدان أخرى وذلك لأن كل بلد يتمتع بخصوصيه الاقتصادية والظروف المحيطة بعملية التنمية، سيعمل الباحث في عرض بحثه على المحاولة في تقديم رؤية واضحة لمفهوم سبل العيش وكيف يمكن التعامل معها وتطبيقها على البيئات المختلفة.

6- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، " حالة الأغذية والزراعة"، " الحماية الاجتماعية والزراعة: كسر حلقة الفقر في الريف"، روما، 2015م
الرسائل الأساسية التي توصل إليها التقرير:

- 1- توجد مجموعة كبيرة ومتنوعة من الخيارات لتنسيق التدخلات الزراعية والحماية الاجتماعية على نحو أكثر فعالية، حيث أن الجمع بين الحماية الاجتماعية والتدخلات الزراعية أكثر فعالية في معالجة القيود المتعددة التي يواجهها المزارعون الأسريون الصغار. يمكن للحماية الاجتماعية أن تكمل السياسات الزراعية، مثل إعانات المدخلات والإئتمان، لتتفعل أسر المزارعين الفقيرة بشكل أكثر مباشرة، وقد تكون هناك حاجة أيضاً لأنواع أخرى من التدخلات لتمكين الأسر من الاستفادة من المدخلات الزراعية والإئتمان.
- 2- تمثل برامج الشراء المؤسسي نهجاً مبتكراً لمواءمة برامج الحماية الاجتماعية مع أهداف التنمية الزراعية، وذلك باستخدام الطلب الذي تولده هذه البرامج لتوفير أسواق للمزارع الأسرية، يمكن لاستهداف المنتفعين تحسين الاتساق بين الحماية الاجتماعية والزراعة، وهناك حاجة إلى أدوات استهداف مناسبة وتصميم مناسب كي يجري بدقة تحديد المنتفعين من برامج متعددة لها أهداف مختلفة.

الفصل الأول: واقع الاقتصاد السوري

تمهيد: شهد الاقتصاد السوري منذ عام 2005 م تحولاً نحو اقتصاد السوق الاجتماعي ما يستدعي تطوير السياسات الاقتصادية وتكييفها مع ما يفرضه هذا التحول من أجل الاستفادة من الفرص المتاحة للوصول إلى الأهداف المرجوة المتمثلة بتحقيق ارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادي، زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الإنتاج المادي، وفي ظل هذا التحول تتجلى ضرورة التعامل مع القضايا الاقتصادية الكلية من خلال سياسات، استراتيجيات، وأدوات جديدة تختلف عما كان معمول بها في ظل نظام الاقتصاد المخطط. ويعرف اقتصاد السوق الاجتماعي بأنه: نظام اقتصادي اجتماعي سياسي يعتمد على المنافسة الحرة في الأسواق، وآليات توازن السوق تنشأ من تلاقي قوى العرض والطلب، لكن المنافسة هنا تخضع لسلطة الحكومة لمنع الاحتكارات وضمان تحقيق الرفاه الاجتماعي وتكافؤ الفرص⁵.

المبحث الأول: الملامح الأساسية للاقتصاد السوري.

بعض الملامح الأساسية للاقتصاد السوري: تَبَنَّت الخطة الخمسية العاشرة قرار التحول من نظام الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق الاجتماعي في إطار تحضير المجتمع السوري للمتغيرات العالمية في القرن الحادي والعشرين والتحولت التي طرأت على العلاقات الدولية سواء السياسية أو الاقتصادية، وضرورة خلق بيئة تنافسية لزيادة القدرة التنافسية للمنتجات السورية من أجل مواكبة تحولات العصر وتحقيق حياة أكثر حداثة ورفاه، تم من أجل ذلك وضع أهداف اقتصادية مثل استدامة النمو والاستخدام الأمثل للموارد، تحقيق عمالة كاملة، توازن ميزان المدفوعات، ورفع شعار التنمية الإنسانية، وإدماج المرأة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. إضافة إلى ثلاث أهداف اجتماعية هي من جوهر اقتصاد السوق الاجتماعي⁶:

⁵ حيان دسليمان، "اقتصاد السوق الاجتماعي بين الفكرة والتطبيق"، جميعية العلوم الاقتصادية السورية، 2005، ص-1.

⁶ ستيروات بول جريجوري بول، "الأنظمة الاقتصادية المعاصرة"، ترجمة منصور طه، إبراهيم نعمت الله، 1994، ص 464.

1. العدالة الاجتماعية.

2. الضمان الاجتماعي.

3. التقدم الاجتماعي.

ويمكن اختصار البعد الاجتماعي لاقتصاد السوق الاجتماعي بتدخل الدولة لتوجيه بعض أوجه الإنفاق والاستثمار لتلبية الاحتياجات الاجتماعية، وهذه الأهداف لا تكثرث لها آليات السوق عندما تترك دون ضوابط قانونية أو تشريعية، يتمثل تدخل الدولة في منع الاحتكار والتخلص من آثاره السلبية وخلق نوع من تكافؤ الفرص بين الفعاليات الاقتصادية المختلفة من الاستثمار والانتاج، وضمان استقرار الأسعار⁷.

■ أهداف اقتصاد السوق الاجتماعي:

➤ على المستوى الفردي⁸:

• ضمان الوجود.

• حرية من خلال الرخاء.

➤ على المستوى الاجتماعي:

• الأمن الاجتماعي.

• التأمين الاجتماعي.

أولاً: الرؤية المستقبلية الكلية للخطة الخمسية العاشرة:

تتضمنت الرؤية المستقبلية بناء قاعدة اقتصادية إنتاجية قوية مستدامة وقابلة للتجديد المستمر، مع إعطاء الدور الأكبر للقطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي ليكون فاعلاً في الحياة الاقتصادية، توزيع عادل للدخل والثروة، توفير فرص عمل حقيقية للمتخرجين الجدد الداخلين إلى سوق العمل.

⁷ د. العبدلله حميدي، "اقتصاد السوق الاجتماعي"، صحيفة تشرين، العدد 9278 (2005)، ص 14.

⁸ اسماعيل، عارف، يمامة، "تجربة اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية وتداعياتها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي"، كلية الاقتصاد رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ص 13.

ثانياً: الاستراتيجيات المتبعة في تحقيق أهداف الخطة الخمسية العاشرة:

1. الاستثمار في الإنسان (تعليم - صحة - سكان)
2. تأمين البنية التحتية المناسبة.
3. إيلاء البعد الثقافي الأهمية الملائمة من أجل تطوير قدرات الإبداع والابتكار.
4. توفير مناخ حرية التعبير والفكر.
5. الانفاق على التنمية البشرية والبحث العلمي والتطوير.
6. وضع معايير مناسبة من أجل قياس كفاءة أوجه الانفاق الحكومي ومدى ملائمتها بما يناسب رؤية الخطة الخمسية العاشرة.

1-1: تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في سورية خلال الفترة 2005-2011:

الاقتصاد السوري قائم على ثلاث قطاعات رئيسية، القطاع الخدمي، الصناعي، الزراعي، ويتم قياس فعالية هذه القطاعات بمدى مساهمتها بتكوين الناتج القومي الإجمالي.

أولاً: الناتج القومي الإجمالي:

يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه مجمل القيم السوقية للسلع والخدمات التي تنتجها الدولة خلال سنة مالية، ويختلف تعريفه حسب طريقة حسابه.

مفهوم الناتج المحلي الإجمالي⁹: يعرف الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الناتج:

على أنه إجمالي القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الانتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة.

كما يعرف الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الدخل على أنه: إجمالي دخول عناصر الإنتاج (الأرض، رأس المال، العمل، التنظيم) الموجودة داخل المحيط الجغرافي التي أسهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة.

بالنسبة للاقتصاد السوري فإن الناتج المحلي الإجمالي حقق معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة 2005-2010م وذلك بسبب نمو القطاع الخاص وزيادة الانفاق الاستثماري وتدفق

⁹ السلطان، عبد الملك، بن بكر، أحمد، "دراسة وصفية مفهوم الناتج المحلي الإجمالي"، مؤسسة النقد العربي، 2016، 32-1.

الاستثمارات الأجنبية وخاصة في قطاع النفط والغاز، لكن المعدل العام أخفى في طياته اختلافات هيكلية لأن النمو بين القطاعات كان غير متوازن فالقطاع الزراعي أعطى معدل نمو سلبي بمقدار 1.46- % بينما القطاع الخدمي سجل ارتفاع بمقدار 11% وسطياً، وبالنسبة للقطاع الصناعي فإنه سجل ارتفاع بمقدار 4.04%. وعلى الرغم من ذلك كان للسياسات الاقتصادية آثاراً إيجابية على مستوى أداء الاقتصاد الكلي وبلغ وسطي معدل النمو الاقتصادي خلال العقد الأخير (2000-2010) حوالي 4.45%، تميزت هذه الفترة في انتعاش القطاع السياحي وزيادة ملحوظة بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن هناك نتائج متضاربة فمن جهة نلاحظ زيادة معدل النمو وبالمقابل هناك انخفاضات نتيجة التغيرات الهيكلية في الاقتصاد السوري بسبب التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي. تمثلت التغيرات في انخفاض حصة النفط من الناتج وال إيرادات الحكومية وانخفاض في حجم الصادرات بسبب تحرير التجارة وعدم قدرة الصناعات السورية على المنافسة مع السلع الأجنبية، بالمقابل ارتفعت الصادرات التحويلية، وكان هناك نمو غير متوازن بين القطاعات حيث نمت القطاعات كثيفة رأس المال على حساب القطاعات كثيفة العمل، مثل نمو القطاع العقاري والقطاع المالي على حساب القطاع الزراعي والصناعي.¹⁰

¹⁰ إعداد المركز السوري لبحوث السياسات، "الكارثة السورية: تقرير يرصد الظروف الاقتصادية والاجتماعية في سورية"، المركز السوري لبحوث السياسات، 2013، 33-1.

يبين الجدول رقم (1) المؤشرات الاقتصادية الكلية في سورية خلال الفترة 2005م وحتى العام 2011 م

جدول رقم (1) المؤشرات الاقتصادية الرئيسية السورية 2005-2011
(مليون دولار)

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	المؤشرات الاقتصادية الرئيسية
63.072	56.18	49.442	49.193	40.376	32.786	28.21	الناتج المحلي الاجمالي الاسمي
4.2	3.9	3	4.3	5.7	5	6.2	نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي(%)
6.2	7.1	2.6	15.7	3.9	10	7.2	مؤشر أسعار المستهلك(%)
-972	-1.139	-1.269	-687	459	890	295	الحساب الجاري
7.389	7.206	6.992	6.899	6.732	6.502	6.508	الدين الخارجي
23.1	22.5	21.9	21.2	20.5	19.8	19.1	عدد السكان (مليون)

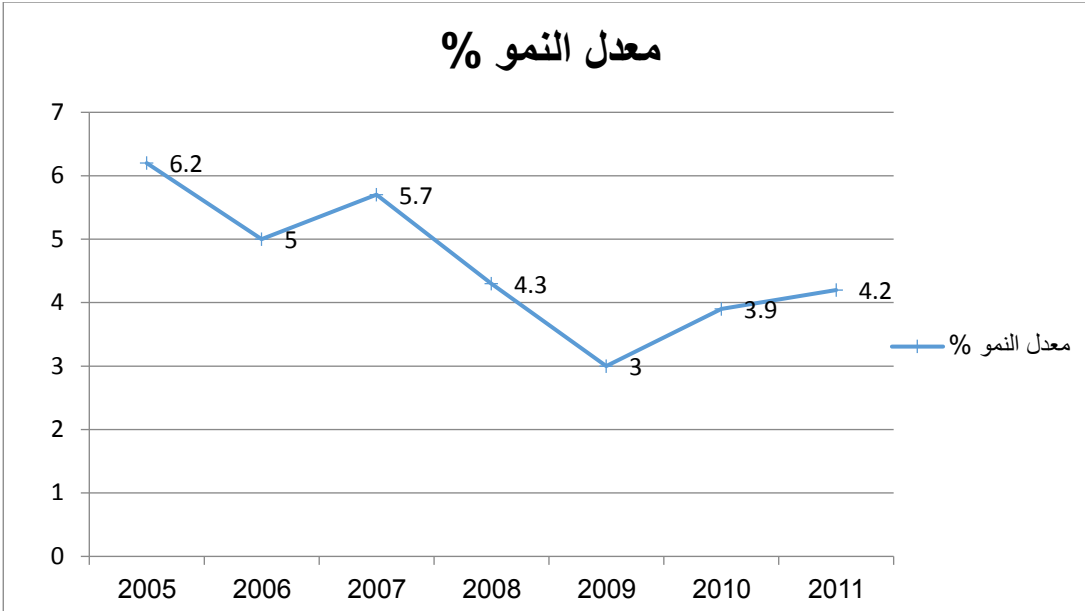
المصدر: 'The Political Economy of Syria: Realities and Challenges', Bassam Haddad, George Mason University, 2011, p47

نلاحظ من الجدول رقم(1) أن هناك تحسن في الناتج المحلي الاسمي ولكن ذلك مؤشر غير دقيق لأن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة القيمة الاسمية للناتج المحلي الإجمالي دون زيادة في الناتج الحقيقي أي لا يوجد زيادة في كمية السلع والخدمات المقدمة في الأسواق تقابل الزيادة الرقمية في الناتج المحلي الإجمالي، ونلاحظ أن معدل النمو الحقيقي بلغ ذروة انخفاضه سنة 2009م بسبب تضرر القطاع الخدمي وخصوصاً القطاع السياحي بالإضافة إلى القطاع الصناعي اللذان يشكلان ما نسبته حوالي 82.22% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، يعود سبب الانخفاض الذي حصل عام 2009م للأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008م والتي أدت إلى انخفاض في التجارة الدولية مما أدى إلى انخفاض الصادرات السورية، ونلاحظ أيضاً أن هناك زيادة في حجم الدين الخارجي وانخفاض قيمة الحساب الجاري وزيادة عدد السكان إلى أكثر من ثلاث ملايين نسمة خلال 6 سنوات بسبب زيادة

الانفاق على الرعاية الصحية وتقديم التوعية والخدمات وبناء مراكز صحية تقدم رعاية صحية مجانية للمواطنين، حيث تم تخصيص مركز صحي لكل 10 آلاف نسمة في الريف، ومركز صحي لكل 20 ألف نسمة في المدينة¹¹.

يوضح لنا الشكل رقم (1) معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2011م.

الشكل رقم (1) معدل النمو الاقتصادي في سورية 2005-2011



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(1)

يظهر الشكل أعلاه معدل الانخفاض في النمو الاقتصادي الذي حصل خلال الفترة 2007-2009م حيث حصلت ذروة الانخفاض عام 2009م، نتيجة تأثير الأزمة المالية العالمية عام 2007م على قطاع السياحة والتجارة الخارجية.

1-2: مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي:

يتكون الناتج المحلي الاجتمالي في من القطاعات الرئيسية الثلاث، الخدمي، الصناعي، الزراعي. وفي الفترة ما بين عامي 2005م -2010م كان هناك تفاوت في مساهمة كل قطاع وفيما يلي نستعرض مساهمة كل قطاع:

¹¹ الشيخ، حسن، صطوف، "البطالة في سورية 1994-2004"، المكتب المركزي للإحصاء، 2007، 69-1.

1- القطاع الزراعي:

تعتبر سورية بلداً زراعياً وعليه يلعب القطاع الزراعي دوراً هاماً لا سيما في تحقيق الأمن الغذائي والصناعات الغذائية التحويلية وتشغيل عدد عمالة كبير مقارنة بباقي القطاعات. يُعتبر القطاع الزراعي المُشغل الرئيسي للعمالة في المناطق الريفية، إلا أن هذا القطاع عانى من مشكلات كثيرة أهمها ضعف دخول المزارعين، وبالتالي عدم قدرتهم على تمويل مشروعاتهم بشكل شخصي، بالإضافة إلى سنوات الجفاف في العقد الأخير وخاصة خلال الفترة 2006-2008م والآفات الزراعية كانتشار الأمراض في المحاصيل وارتفاع تكاليف النقل وارتفاع أسعار الطاقة عالمياً، أدت كل تلك العوامل مجتمعةً إلى انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إلى 16% بالأسعار الثابتة لعام 2000م بينما كانت مساهمته تشكل 22% عام 2000م وذلك بسبب عزوف الكثير العاملين بالقطاع الزراعي عن أنشطتهم الزراعية. بالإضافة إلى إدخال تقنيات حديثة في الزراعة كآساليب الري الحديثة واستخدام الآلة التي لها تأثيرين متعاكسين فالتقنيات تعمل على زيادة إنتاجية الأراضي الزراعية ونوعية المحاصيل وكميتها، إلا أنها أيضاً تؤثر على عدد العمالة وبالتالي عند زيادة استخدام التقنيات الحديثة يؤدي ذلك إلى الاستغناء عن العمالة الفائضة وبالتالي يتشكل لدينا أعداد كبيرة من العمالة التي كانت تعمل في الأنشطة الزراعية عاطلة عن العمل، التي بدورها تبحث عن فرص عمل أخرى لتحقيق دخول لتلبية احتياجاتها الأساسية، وعليه تشكلت موجات من الهجرة الداخلية إلى المدن بحثاً عن فرص عمل مستقرة ليحققوا منها دخلاً ثابتاً، شكل ذلك ضغطاً على القطاعيين الخدمي والصناعي وتنامي للقطاع الغير منظم أو اقتصاد الظل الذي يؤدي إلى انخفاض حصة الإيرادات الحكومية من الضرائب، فضلاً عن المشاكل الاجتماعية وانتشار السكن العشوائي حول المدن¹².

¹² عيسى، محمود، علي، "القروض الزراعية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية في سورية"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2014.

2- القطاع الصناعي:

يعد القطاع الصناعي من أهم القطاعات الاقتصادية وذلك لأن الصناعة تعزز مكانة البلد التنافسية في الأسواق العالمية وبالتالي التحسين المستمر في الإنتاج نوعاً وكماً، بالإضافة إلى أن زيادة الصادرات تؤدي إلى تعزيز مكانة العملة المحلية أيضاً، والصادرات تؤدي إلى زيادة حصيلة البلد من سلة العملات الأجنبية نتيجة للتبادل التجاري مع الدول. يعتمد القطاع الصناعي السوري على الصناعات التحويلية والاستخراجية ولكن ذلك لم يعد كافياً في السوق العالمية نتيجة للتنافسية الشديدة بين الدول وعليه يجب أن تكون هناك مزايا تنافسية تميز الصناعة السورية عن سواها.

إن القطاع الصناعي في سورية متنوع من صناعات غذائية وغيرها إلى أن الصناعة الدوائية تميزت عن باقي الصناعات في سورية، فقبل العام 2011م كان قطاع صناعة الأدوية في سورية يغطي 90% من الحاجة المحلية ويقوم بتصدير إلى 57 دولة حول العالم وخلق حوالي 30 ألف فرصة عمل، غير أن القطاع الصناعي السوري واجه مشكلات عدة منذ بداية التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي وحرية التبادل التجاري كالتلاعب في شهادات منشأ البضائع المستوردة من بعض المصدرين لسورية للاستفادة من الإعفاءات الضريبية في اتفاقيات التبادل التجاري الدولي، وفي جانب آخر خرجت بعض الصناعات السورية من سوق المنافسة العالمية نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج بالمقارنة مع باقي الدول¹³.

3- قطاع الخدمات:

أدى التطور السريع للتكنولوجيا والاتصالات إلى حدوث تنامي سريع للقطاع الخدمي على مستوى العالم ككل وأصبح يساهم في تكوين الناتج القومي الإجمالي بما يزيد على مساهمة القطاعين الزراعي والصناعي معاً في معظم دول العالم ولعل أهم مؤسسات القطاع الخدمي هي المؤسسات البنكية، الفنادق، شركات النقل بأشكالها البرية والجوية والبحرية، والشركات التجارية.. إلخ. تنامي القطاع الخدمي في سورية مع ظهور العديد

¹³ ياسين، سندس، "انعكاسات الأزمة على الصناعة الدوائية في سورية"، جامعة القلمون، 2015، 31-1

من البنوك الخاصة والشركات المالية في القطاع الخاص وتنامي دور قطاع السياحة في مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. حيث استقبلت سورية في العام 2009م حوالي ستة ملايين سائح مما يدل على أهمية القطاع الخدمي لما يقدم من خدمات تعمل على جذب السياح من جانب ومن جانب آخر على مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي فقد ساهم القطاع السياحي في ذلك العام بمقدار 11% من مساهمة القطاع الخدمي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

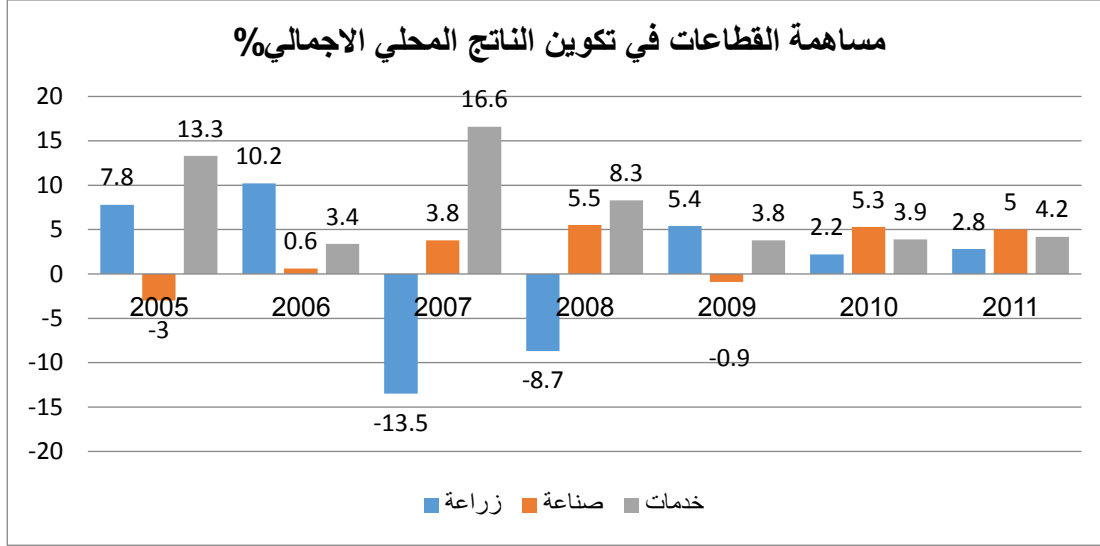
جدول رقم (2) مساهمة القطاعات الرئيسية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي %

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	مصادر تكوين GDP تغير حقيقي %
2.8	2.2	5.4	-8.7	-13.5	10.2	7.8	زراعة
5	5.3	-0.9	5.5	3.8	0.6	-3	صناعة
4.2	3.9	3.8	8.3	16.6	3.4	13.3	خدمات

المصدر: 'The Political Economy of Syria: Realities and Challenges', Bassam Haddad, George Mason University, 2011, p47.

يوضح الجدول رقم (2) مساهمة القطاعات الرئيسية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة 2005-2011م حيث نلاحظ أنه في العام 2005م ارتفع مساهمة القطاع الخدمي 13.3% مقابل انخفاض 3% في القطاع الصناعي مع ثبات القطاع الزراعي، أما بالنسبة للتراجع في معدل نمو القطاعات الثلاث في السنوات حتى 2011م كان بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية في الولايات المتحدة، ولكن نلاحظ أن سرعة تعافي القطاعات في سورية كانت جيدة في جميع القطاعات وذلك لأن سورية تعتبر من البلدان القليلة في العام التي تمتلك أمن غذائي وبسبب السياسات الحكومية الداعمة للسلع والخدمات الأساسية مما ساهم في سرعة تحفيز الاقتصاد من جديد قبل العام 2011م. يوضح الشكل رقم (2) مساهمة القطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في السنوات من 2005-2011م.

الشكل البياني رقم (2) مساهمة القطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي %



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2)

من الشكل البياني رقم (2) نلاحظ أنه في العام 2007م كان أعلى مساهمة للقطاع الخدمي بتكوين الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 16.6% وتراجع كبير لمساهمة القطاع الزراعي وسجلت مساهمة سلبية بمقدار -13.5% وكما ذكر سابقاً يُعزى ذلك بسبب التحول لاقتصاد السوق الاجتماعي والاعتماد بشكل أكبر على قطاع الخدمات، وبسبب موجات الجفاف التي أدت إلى ارتفاع تكاليف الانتاج الزراعي.

المبحث الثاني: التنمية الإنسانية في سورية.

تمهيد:

يعتبر مؤشر التنمية الإنسانية الذي يصدر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة مؤشراً تحليلياً يسمح بمعرفة مستوى التنمية الإنسانية للدول ويتناول القضايا والاتجاهات والتطورات للسياسات الإنمائية، ويبين الارتباط بين استدامة التنمية والإنصاف، أي العدالة الاجتماعية وإتاحة المزيد من الفرص من أجل حياة اجتماعية صحية لجميع الأفراد بحيث يكونون أشخاص فاعلين في مجتمعاتهم، يتم تحديد ترتيب الدول وفقاً لعدة معايير منها معدل الحياة الطويلة الصحية، معدل وفيات الأطفال عند الولادة، معدل الحصول على التعليم، محو الأمية لدى البالغين، معدل الالتحاق بالمدارس، والحد من عدم المساواة ويتبنى مفهوم التنمية الإنسانية فكرة أساسية وهي أن الإنسان هو الثروة الحقيقية لأي أمة.

أولاً: مفهوم التنمية الإنسانية: تطور مفهوم التنمية الإنسانية منذ إطلاق المفهوم في التقرير الأول لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1990م والذي عرّف آنذاك على أنه: "صيرورة تؤدي إلى توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس، والتي أهمها: الحياة الطويلة الصحية، اكتساب المعرفة، التمكن من الموارد الضرورية للتمتع بحقوق الإنسان واحترام الذات". كان يعتمد التعريف في قياس التنمية الإنسانية على ثلاث مؤشرات تقليدية مثل: 1- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 2- الصحة 3- التعليم. ولكن بعد ذلك تم تطوير مفهوم التنمية البشرية في تقرير التنمية الإنسانية عام 2010م الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنه: "توسيع حريات البشر ليعيشوا حياةً مديدة ملؤها الصحة والإبداع، يسعون من خلالها إلى تحقيق الأهداف التي ينشدونها، من خلال رسم مسارات التنمية في إطار من الإنصاف والاستدامة على كوكب يعيش عليه الجميع، فالبشر أفراد وجماعات هم المحرك لعملية التنمية البشرية وهم المستفيدين منها، مع إدانة النتائج الإيجابية وتثبيتها عبر الزمن."¹⁴

¹⁴ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2010م - ص 16.

نلاحظ من التعريف الثاني أن مفهوم التنمية البشرية تطور وأصبح يضم مؤشرات أخرى أوسع وأشمل من التعريف الصادر عام 1990م بالإضافة إلى المؤشرات الثلاثة الأولى هناك مؤشرين إضافيين هما العمل اللائق اقتصادياً والحرية الاقتصادية والسياسية.

2-1: عناصر التنمية الإنسانية:

إن عناصر التنمية الإنسانية ثابتة عبر الزمن ولكن يختلف قياسها تبعاً لكل بلد وذلك بسبب اختلاف الظروف المحيطة بالقياس، وفيما يلي العناصر الأساسية لقياس التنمية الإنسانية في أي بلد:

1- نصيب الفرد من الناتج المحلي: يعكس هذا المؤشر مستوى معيشة الأفراد وما يستطيعون الحصول عليه من خلال الأجور التي يتلقونها من خلال أعمالهم، ويتم حسابها بقياس تغير سلة أسعار السلع الأساسية (غذاء، لباس، مسكن) ومقدار تغيرها خلال سنة في حالة استقرار التضخم، أما في حالة تقلب الأسعار فيتم حسابها بشكل شهري.

2- الصحة والتغذية: يقيس هذا المؤشر مستوى تطور الخدمات الصحية والمرافق الطبية ونوعية الخدمات المقدمة بها، وذلك من خلال معرفة قدرة البلد في القضاء على الأمراض السارية ومسبباتها الناتجة عن المياه الملوثة وسوء التغذية.

3- التعليم: حيث يعتبر التعليم الجيد والهادف إلى نهج تنموي وتربوي هو الأساس لمدى تحسن مستوى معيشة الأفراد بالإضافة إلى تحسن المستوى العام للبلد ككل.

4- العمل: لا يكفي سن تشريعات إلزامية التعليم وزيادة أعداد الخريجين في مختلف المراحل الدراسية، فبدون خلق فرص عمل مستمرة تتناسب مع أعداد الداخلين إلى سوق العمل والعملية الإنتاجية فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع نسب بطالة الخريجين.

5- الحرية السياسية والاقتصادية: حرية النشاط الاقتصادي للأفراد مع تنامي لدور القطاع الخاص في جو اقتصادي يسوده جو من المنافسة العادلة التي تؤدي إلى تطور الانتاج والخدمات، حيث يعتبر القطاع الخاص محفزاً للتنمية ويساهم في خلق فرص عمل ونمو صناعات جديدة بالإضافة إلى أنه يساهم في تخفيف الأعباء المالية على الدولة.

- السياسات الواجب إتباعها من أجل تعزيز تقدم التنمية الإنسانية:

عند وضع أي سياسية تهدف إلى تعزيز تقدم التنمية الإنسانية يجب وضع الأهداف التي يجب الوصول إليها، وبناءً عليها يتم وضع السياسات وبالتالي يجب إعطاء الأولوية للأمور التالية:

1. أهمية العنصر البشري عند وضع السياسات من حيث التوظيف والتوزيع العادل للدخل والثروة، خلق فرص عمل مستمرة متناسبة مع معدل نمو السكان والداخلين الجدد لسوق العمل بحيث تكون نسبة البطالة في حدودها الدنيا.
2. الاستثمار في رأس المال البشري من خلال الاهتمام بالتعليم في جميع مراحله وزيادة الالتحاق بالتعليم العالي والعمل على التدريب المهني المستمر وذلك من أجل تأهيل اليد العاملة قبل التحاقها بسوق العمل.
3. زيادة ونشر ثقافة التنمية البشرية بين شرائح المجتمع كافة من خلال إدماجها في المناهج الدراسية وإدراج محاضرات التنمية البشرية في الندوات الثقافية لتبيان أهميتها.
4. تحسين الخدمات الصحية من خلال زيادة المراكز الصحية وتطوير المشافي والخدمات المقدمة.
5. العمل بشكل جاد على سد الفجوة التنموية بين المحافظات من جهة وبين مراكز المدن والأرياف من جهة أخرى سواء الاقتصادية أو الاجتماعية من خلال تطوير البنى التحتية وشبكة الكهرباء والماء والاهتمام بالنقل والتعليم.
6. زيادة الاهتمام بالبيئة والحد من التلوث، والترشيد في استخدام الموارد، من أجل ضمان الاستدامة للحفاظ على حقوق الأجيال المستقبلية.

2-1-1: المعايير المستخدمة في قياس مؤشر التنمية الإنسانية:

تعتمد الأمم المتحدة والدول الأعضاء ثلاث معايير رئيسية رئيسة متداخلة لاحتساب مؤشر التنمية الإنسانية .

1. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو مستوى الدخل والمعيشة.
2. الإلمام بالقراءة والكتابة: يوضح هذا المؤشر فرصة حصول الفرد على التعليم .

3. العمر المتوقع عند الولادة: والذي يعبر عن متوسط أمد الحياة منذ الولادة ويعكس هذا المؤشر مدى تقدم البلد في مستوى الصحة والتعليم والتغذية فالتحسن في هذه الأمور يرفع مستوى العمر المتوقع عند الولادة.

يتم تعريف مؤشر التنمية الإنسانية على أنه: مقياس مختصر للتنمية، يقيس متوسط الإنجازات المحققة في بلد ما بالاعتماد على ثلاث مقاييس قابلة للقياس تجمع بين العمر المتوقع عند الولادة والمستوى التعليمي ومستوى الدخل، لتقديم مقياس مركب من عدة مؤشرات.

ويتم حسابه بالطريقة التالية:

متوسط الصحة: والذي يمثل العمر المتوقع عند الولاده
متوسط مستوى التعليم: والذي يتضمن بداخله أيضاً متوسطات أعداد الأفراد المتعلمين ضمن جميع المستويات الابتدائية وصولاً للدراسات العليا.
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وعليه يتم حساب مؤشر التنمية الإنسانية في المعادلة التالية

$$\text{مؤشر التنمية الإنسانية} = \frac{3}{1} \times \text{متوسط العمر المتوقع عند الولادة} + \frac{3}{1} \times \text{متوسط مستوى التعليم} + \frac{3}{1} \times \text{متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي}$$

جدول رقم (3) مؤشر التنمية الإنسانية في سورية

(0=منخفض إلى 1=مرتفع)

السنة	قيمة المؤشر
2005	0.65
2006	0.65
2007	0.65
2008	0.66
2009	0.66
2010	0.66
2011	0.66

المصدر : world atlas- statistic by country

يظهر الجدول رقم (3) مؤشر التنمية الإنسانية في سورية من الأعوام (2005-2011) حيث توضح الأرقام أن متوسط قيمة المؤشر فوق المتوسط وبالتالي فإن سورية من الدول التي حققت تقدم على صعيد التنمية الإنسانية من خلال سن القوانين والأنظمة وتقديم الخدمات التي أدت إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ونلاحظ من الجدول أيضاً أن قيمة مؤشر التنمية الإنسانية لسورية فوق المتوسط عالمياً في السنوات ما قبل الحرب على سورية بل وحقق ارتفاعاً بمقدار 1.53%، وهذا ما يدل على أن سورية كان في طريقها نحو تحقيق أهداف التنمية الألفية بجميع محاروها.

2-1-2: عناصر التنمية الإنسانية في سورية:

إن عناصر التنمية الإنسانية في سورية تُقاس من خلال ثلاث مؤشرات رئيسية وهي:

1- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

وهو أحد المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي للبلد، يتم حسابه بقسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد الأشخاص في البلد ويتم استخدامه كمؤشر لمستوى المعيشة، يتم احتساب القيمة بالدولار الأمريكي ومن ثم تحويلها إلى تعادل القوة الشرائية من أجل إيجاد الفرق بين أسعار العملات ولسهولة المقارنة بين الدول المختلفة والعملات المختلفة في حال المقارنة بين مستوى المعيشة للأفراد لمجموعة دول أما بالنسبة للبلد الواحد فلا يوجد ضرورة للتحويل للدولار.

جدول رقم (4) نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في السنة حسب تعادل

القوة الشرائية

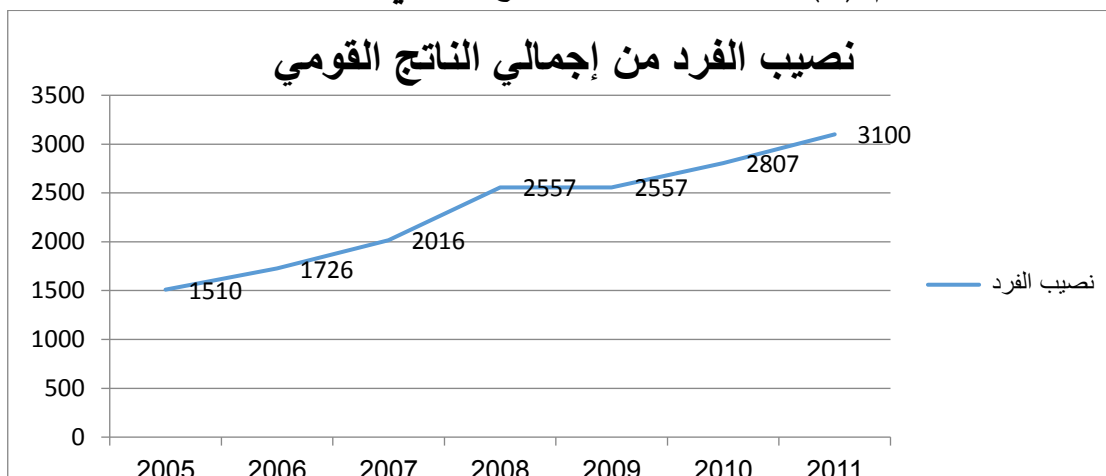
السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نصيب الفرد بالدولار	1510	1726	2016	2557	2557	2807	3100

المصدر: Syrian data world bank

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج القومي في سورية قد تضاعف بالمقارنة بين عامين 2005م وعام 2011م مما يدل على تحسن مستوى معيشة الأفراد

في سورية تزامناً مع الانفتاح الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي وتنامي دور القطاع الخاص، وانخفاض معدلات البطالة والفقر بالنسبة للسنوات السابقة.

شكل رقم (3) نصيب الفرد من الناتج القومي 2005-2011



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(4)

يوضح الشكل رقم(3) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث كانت هناك زيادة حوالي 1500 دولار خلال ست سنوات من العام 2005 وحتى العام 2011م، وتمثل ما مقداره حوالي ال 100% زيادة في نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي، والأمر الذي كان ملموساً في سورية على مستويات الاستهلاك وإزدهار القطاع الخدمي والعقاري في تلك الفترة.

2- التعليم:

كان التعليم ومازال حجر الأساس في تقدم الدول وبدون العلم والتكنولوجيا والمعرفة العلمية والعملية والتدريب المستمر لا يمكن لأي دولة أن تتقدم بسبب تطور أنماط العلاقات الاقتصادية وأساليب الإنتاج ولم تعد تعتمد اقتصاديات الدول بشكل أساسي على الموارد الطبيعية وحتى أيضاً قل اعتمادها على القطاع الصناعي والقطاع الزراعي وأصبح اقتصاد المعرفة ذو القيمة المضافة العُليا، والذي يُعتبر التعليم الجيد اللبنة الأساسية لتطوير اقتصاد المعرفة، وللاستفادة من منافع اقتصاد المعرفة قامت سورية بخطوات عدة منها: دمج المرحلة الإعدادية مع المرحلة الابتدائية في مرحلة تسمى مرحلة التعليم الأساسي بموجب

القانون رقم (32) لعام 2002م وهي مرحلة مجانية إلزامية وتم تطبيق القرار سنة 2002/2003 لوضع حجر الأساس لبناء اقتصاد المعرفة على المدى البعيد والمتوسط، بناءً على ذلك حدثت مجموعة من التحولات الإيجابية التي شهدتها المجتمع فقد بلغ معدل محو الأمية لدى البالغين في سورية أي 15 سنة وما فوق في السنوات ما بين 2005-2012 حوالي 85%¹⁵، وبالضرورة أدى ذلك إلى ارتفاع نسبة المتعلمين في سورية وانخفاض التفاوت بين تعليم الإناث والذكور.

إن ارتفاع نسبة المتعلمين يزيد من فرص النمو الاقتصادي والاستفادة من القوى البشرية في مجالات متعددة وتظهر نتائج تحسين المستوى التعليم في عدة مجالات منها الصحية، الثقافية، الاجتماعية ومعدلات النمو الاقتصادي للبلد، يوضح الملحق رقم (1) صفحة 161 أعداد الطلاب للعامين 2009-2010م في المرحلة ما بعد الثانوية في الجامعات والمعاهد المتوسطة السورية المختلفة حيث نلاحظ ارتفاع أعداد الطلاب الجامعيين في المرحلة الأولى حيث وصل في الجامعات الحكومية حوالي 339 ألف طالب وطالبة وحوالي 19 ألف طالب في مرحلة الدراسات العليا وبلغ بالمجموع في مختلف الجامعات الخاصة والحكومية والافتراضية والمعاهد العليا إلى حوالي 21 ألف طالب وطالبة وبلغ مجموع الطلاب الجامعيين في المرحلة الأولى وطلاب الدراسات العليا في مختلف الأفرع والجامعات والمعاهد إلى حوالي 571 ألف طالب وطالبة. هذه الأرقام تمثل فرص حقيقية في تطوير جميع القطاعات السورية سواء الاقتصادية أو الطبية..الخ، فالموارد البشرية والمخرجات التعليمية متنوعة وأعداد الخريجين في تزايد مع تحسن ملحوظ في ارتفاع نسب التعليم في الأرياف كما في المدن في مختلف الاختصاصات، ولكن المشكلة التي تواجهها سورية هي أن معظم الخريجين يواجهون صعوبة الالتحاق بسوق العمل لأن الاقتصاد في سورية يعاني من عدم المرونة في خلق فرص عمل جديدة تواكب أعداد الداخلين الجدد

¹⁵ وحدة تنسيق التعليم لكل سورية يونسيف، مجموعة عمل قطاع التربية في سورية، تحليل قطاع التعليم في سورية، ص 20-2016 .
* سوف يتم التحديث بشكل مفصل عن المشاكل التي يعاني منها الداخلين الجدد لسوق العمل في فصل البطالة .

لسوق العمل في كل عام. انظر الملحق رقم واحد صفحة 161 يبين إجمالي عدد الطلاب الجامعيين وطلاب الدراسات العليا في مختلف الجامعات السورية (2009-2010).

3- العمر المتوقع عند الولادة

العمر المتوقع عند الولادة هو عدد السنوات التي سوف يعيشها الطفل منذ سن الولادة وحتى وفاته، وهو يعبر عن مستوى الخدمات الصحية والغذائية والاجتماعية والاقتصادية المتوفرة في البلد، وقد بلغ في سورية حوالي 75 عام 2010م

جدول رقم (5) يعبر عن تطور العمر المتوقع عند الولادة في سورية (سنة)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
العمر المتوقع عند الولادة	74.72	74.90	75.00	75.02	74.96	74.87	74.77

المصدر : world bank

من خلال قراءة الجدول نلاحظ أن العمر المتوقع عند الولادة يتراوح بين 74 سنة و 75 سنة والذي يعكس مستوى الرعاية والخدمات الصحية الجيد في سورية.

2-2: السكان وموارد القوى البشرية:

بلغ عدد السكان في سورية عام 2010م حوالي 21 مليون نسمة منهم 10.330 مليون إناث و 10.794 مليون ذكور، حسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء لعام 2011م على مساحة قدرها 185.180 ألف كم²، يتوزع السكان على أربعة عشر محافظة رئيسية بشكل غير متساوي مما سبب ضغطاً على بعض المدن دون سواها مثل مدينتي دمشق وحلب حيث يتمركز 80% من السكان على المحور الممتد من حلب إلى درعا بينما الـ 20% الباقية من السكان موزعين على باقي المحافظات على الرغم أن هذه

المحافظات تؤمن 70% من مصادر الإنتاج كونها تتمتع بموارد طبيعية كثيرة (الآبار النفطية - الأراضي الزراعية - المياه العذبة - الثروة الحيوانية.. إلخ)¹⁶.

يوضح الجدول رقم (6) توزيع السكان على المحافظات السورية حيث يبين تركيز السكان في محافظة دمشق وريف دمشق ومحافظة حلب ومحافظة حمص بالمقارنة مع باقي المحافظات ويعود سبب ذلك أن كون دمشق هي العاصمة وتضم مدن صناعية مثل "عدرا" حيث تؤمن فرص عمل كثيرة ومتنوعة، تشكل عامل جذب لرؤوس الأموال والاستثمارات المختلفة سواء الفردية أو على شكل شركات ومؤسسات خاصة، على حساب التنمية الريفية والإنتاج الزراعي، مثلها حلب لوجود مدينة "الشيخ نجار" الصناعية، والمدينة الصناعية "حسيا" في حمص، لا يعود السبب فقط لوجود المدن الصناعية بل لعدة أسباب منها وفرة الخدمات بشكل أكبر في المدن مقارنة مع الأرياف، وإمكانية حصول الأفراد على فرص إتمام تعليمهم، القيام بمشاريع خاصة لوجود أسواق كبيرة.. إلخ.

جدول رقم (6) عدد السكان الموجودين في سورية حسب المحافظة لعام 2010 (الأرقام بالآلاف)

المحافظة	تعداد السكان
دمشق	1.733
ريف دمشق	2.744
حلب	4.744
حمص	1.763
حمّاه	1.593
اللاذقية	911
دير الزور	1.202
إدلب	1.464
الحسكة	1.477

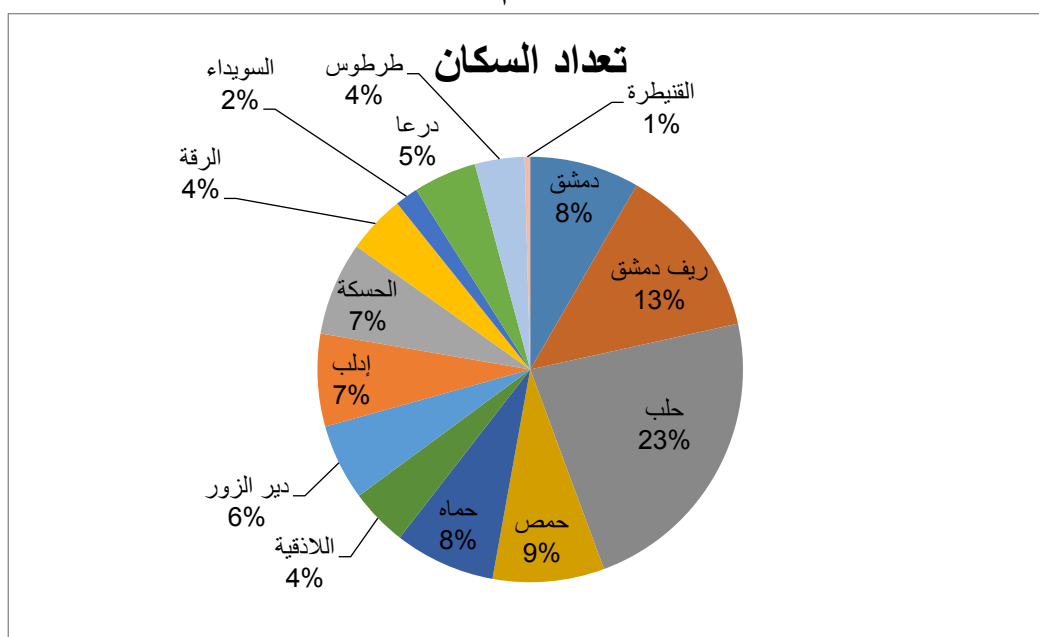
¹⁶ عريش، أيوب، زياد، مقارنة التنمية الإقليمية لإعادة الإعمار في سورية، شروط ومحاور النهوض"، جمعية العلوم الاقتصادية دمشق، سورية، 2016، 28-1.

921	الرقّة
364	السويداء
998	درعا
785	طرطوس
87	القنيطرة

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية التعداد العام 2010م

يوضح شكل رقم (4) النسبة المئوية لتوزيع السكان في المحافظات السورية حيث نلاحظ أن محافظة حلب ومحافظة ريف حلب تضم النسبة الأكبر بمقدار 23% من السكان تليها محافظة دمشق وريف دمشق حيث تضم 21% من السكان ومن ثم محافظة حمص حيث تضم 9% نلاحظ من الشكل التفاوت الكبير في توزيع السكان حسب المحافظة، يعود سبب ذلك بسبب الهجرة الداخلية والتفاوت في مقدار الخدمات بين الريف والمدينة وبين المحافظات عموماً.

شكل رقم (4) يوضح النسبة المئوية لتوزيع السكان حسب المحافظات عام 2010م



الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (6)

من الشكل نلاحظ أن 53% من السكان يتركزون في دمشق وريفها، حلب، حمص، الأمر الذي يؤدي إلى تأخير النمو في المدن الأخرى بسبب خسارتها للأيدي العاملة الماهرة بشكل مستمر وخسارتها للفرص الاستثمارية لصالح هاتي المحافظات.

2-2-1: موارد القوى البشرية:

إن التعداد السكاني لأي بلد يعتبر أحد نقاط قوته وعوامل نموه الاقتصادي والسياسي فكلما زاد عدد السكان كانت فرصة البلد في النمو أكبر حيث أصبح لديها العنصر البشري متوفراً بكثرة والذي يعد أهم عنصر من عناصر الإنتاج (الأرض- العمل- رأس المال- التنظيم)

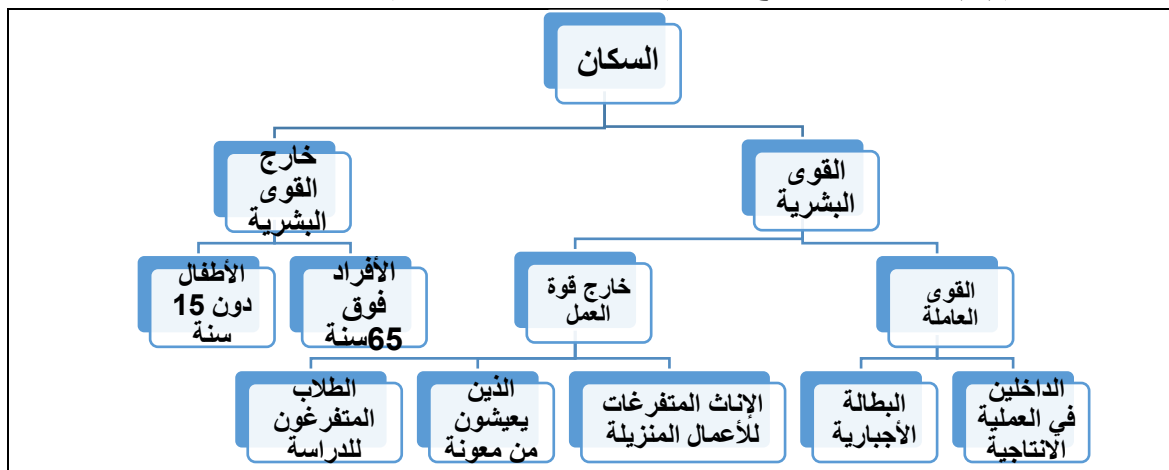
حيث نلاحظ من تقسيم عناصر الإنتاج أنها تعتمد على العنصر البشري في ثلاث عناصر هي العمل والذي أساسه الفرد، أما بالنسبة لعنصر رأس المال الذي عبر تطويع الموارد من قبل العنصر البشري، أيضاً التنظيم الجيد يأتي من قبل الأفراد المؤهلين. ولكن الزيادات في أعداد السكان بشكل عشوائي دون وجود خطط وإدارة فعالة تشكل أعباء مالية كبيرة على الحكومة فزيادة أعداد الأطفال في سن التعليم وارتفاع نسبتهم بالنسبة لفئة القادرين على العمل تشكل أعباء على العمل والتعليم. إلا أن زيادة السكان بشكل عام تؤدي إلى زيادة حجم القوى البشرية في فترة لاحقة ولكن هناك فرق بين القوى البشرية والقوى العاملة حيث يعتبر مفهوم القوى البشرية مفهوم شامل أما مفهوم القوى العاملة أكثر دقة.

مفهوم القوى البشرية: "هو ذلك الجزء من السكان الذين يضم الأشخاص القادرين

على العمل والداخلين في حدود سن المقدرة على العمل المشتغلين وغير المشتغلين". من التعريف نلاحظ أن المفهوم يضم العاطلين عن العمل وأنواعهم ويعتبرهم قوى بشرية يؤدي هذا التعريف الشامل إلى تضليل نتائج الدراسات والمسوح لأنه يعطي أرقام كلية غير مفصلة، لذلك مفهوم القوى العاملة أكثر دقة: **مفهوم القوى العاملة:** "هو ذلك الجزء

من السكان القادرين على العمل والداخلين في حدود سن المقدرة على العمل المشتغلين فقط والداخلين في العملية الانتاجية"¹⁷.

شكل رقم (5) مخطط يوضح مفهوم القوة البشرية ومفهوم القوى العاملة.



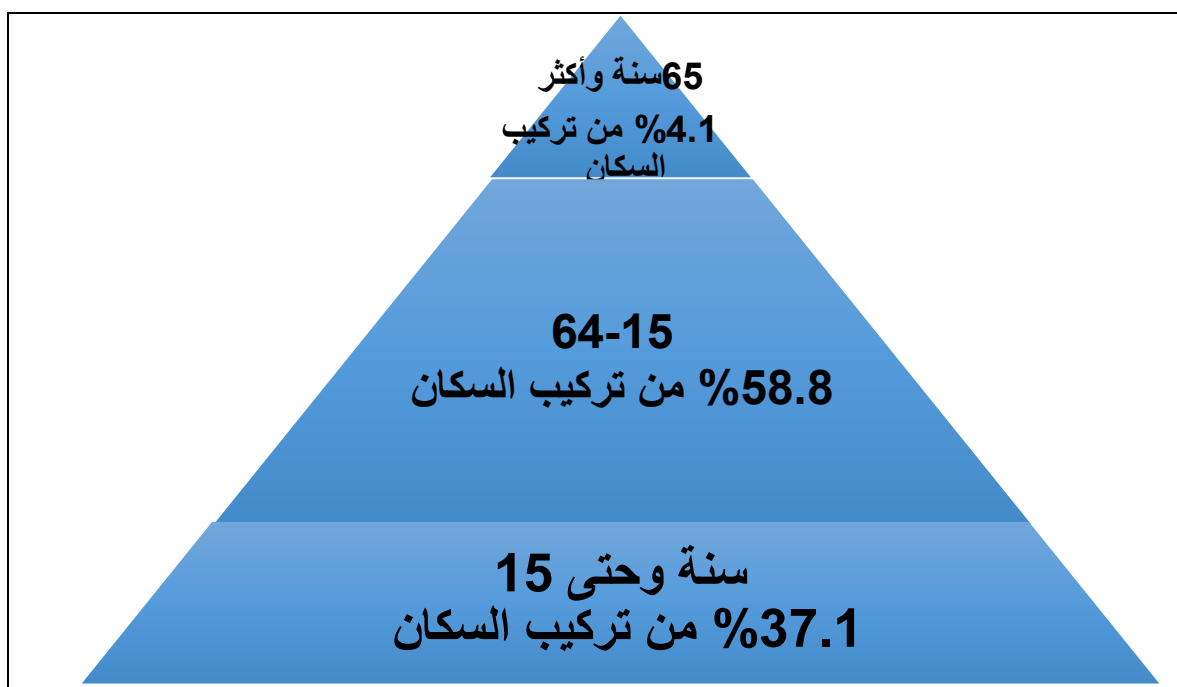
المصدر: اقتصاديات العمل، د. محمد جميل عمر

تمتاز سورية بفتوة شعبها أي نسبة السكان ضمن الفئات العمرية الشابة (قوة العمل) هي التي تشكل النسبة الأكبر من تركيبة السكان في الهرم السكاني الخاص بسورية على عكس المجتمعات الأوروبية التي يكون فيها الهرم السكاني مقولباً حيث تكون النسبة المرتفعة من الفئات العمرية الكبيرة على حساب الفئات العمرية التي تمثل الأطفال والشباب. نسبة السكان في حدود سن المقدرة على العمل في سورية 58.8% من إجمالي السكان تمثل فرصة كبيرة لسورية في مجال العمل والتنمية الاقتصادية وهذا ما يسمى في علم الاجتماع الهبة الديمغرافية*، ولكن كما تم ذكره سابقاً فإن هذه الفئة تضم الداخلين والغير داخلين في العملية الإنتاجية.

¹⁷ عمر، جميل، محمد، "اقتصاد وتخطيط القوى العاملة" مقرر مادة اقتصاديات العمل لطلاب السنة الرابعة قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص125.

*الهبة الديمغرافية: تعرف بأنها " فترة زمنية تشهد تحولاً ديمغرافياً في خصائص السكان، إذ يتحول المجتمع من مجتمع أكثرية من الفئات غير المنتجة (الأطفال وكبار السن والمغالين)، إلى مجتمع أكثرية في سن الإنتاج والعمل " د. علاء قريط . وبمعنى آخر معدل نمو السكان النشيطين اقتصادياً في الفئات العمرية من 15-65 عاماً يتجاوز معدل نمو الفئات السكانية المعالة، أي هي مرحلة تأتي بعد مرحلة ازدياد معدل النمو السكاني بشكل كبير وبعدها يأتي انخفاض في عدد الولادات بحيث تدخل المواليد في الفترة السابقة في سن العمل وتكون أعدادهم أكبر من المواليد الجدد وأكبر من أولئك الذين خرجوا من قوة العمل .

شكل رقم (6) يوضح التوزيع العمري للسكان في سورية



المصدر: المكتب المركزي للإحصاء المسح السكاني 2010. توزيع القوة البشرية

يبين الشكل رقم (6) ثلثي السكان في سورية هم في فئة السكان القادرة على العمل، الأمر الذي يضع سورية ضمن البلدان الفتية، الأمر الذي يشكل لسورية فرص استثمارية حقيقية على الصعيد البشري والاقتصادي.

2-2-2: العوامل المؤثرة على قوة العمل:

العوامل المؤثرة على قوة العمل كثيرة ومتعددة ولعل أهم ما يؤثر على قوة العمل هو: النمو الطبيعي للسكان: والذي يُقاس بمعدل المواليد والوفيات، بالنسبة لسورية كان معدل نمو السكان فوق المتوسط عالمياً حيث قُدر بـ 2.4% سنوياً. الهجرة¹⁸: يعبر مفهوم الهجرة على أنه ترك فرد أو مجموعة من الأفراد مكان إقامتهم المعتاد لينتقلوا إلى مكان آخر طلباً للرزق أو الأمن أو شروط حياة أفضل وغيرها من الأسباب، وتنصف الهجرة إلى عدة أنواع حسب شكلها:

¹⁸ صقر، شفيق، مهندس، "دراسة تأثير النافذة الديمغرافية على قوة العمل المتعلمة في سورية"، رسالة دكتوراه، جامعة تشرين، سورية، 2014 م.

هجرة اختيارية: وهي هجرة الفرد بإرادته طلباً لفرص أفضل في المعيشة ولها صفة الفردية أي تكون الهجرة الاختيارية على شكل أفراد وليس جماعات.

هجرة إجبارية: غالباً ما يكون سببها الحروب والصراعات والكوارث الطبيعية وتتصف بأنها هجرات جماعية على شكل موجات من النزوح إلى أقرب مكان آمن يستطيعون اللجوء والبقاء وبدء حياة جديدة فيه.

هجرة مهنية: وهي هجرة الأدمغة من أصحاب الكفاءات العلمية بهدف الحصول على المميزات المادية وفرص العمل ذات المردود الأعلى وبعض المميزات المعنوية في البلدان المضيفة لهم ولعائلاتهم.

أما أنواع الهجرة فيقسم إلى نوعان هما:
الهجرة الداخلية: وهي انتقال سكن الأفراد داخل البلد نفسه، أي ضمن الحدود السياسية للبلد الواحد.

أسباب الهجرة الداخلية:

1. البحث عن فرص العمل.
2. سوء الخدمات الصحية والاجتماعية في المناطق المهاجر منها.
3. عدم وجود تنوع في النشاط الاقتصادي في الأرياف مما يؤدي إلى قلة في الفرص والتي تسبب بدورها إلى الهجرة.
4. إمكانية استمرار التعليم الجامعي ومابعد الجامعي في المدن.
5. إمكانية تحسين الدخل المتحقق.

إن استمرار هذه الهجرة يؤدي إلى تكريس الاختلالات الهيكلية بين الريف والمدينة وبالتالي ظهور مشاكل مرتبطة بالاحتفاظ السكاني، وانخفاض الأجور بسبب زيادة العرض في قوة العمل في المدن وأيضاً تؤدي تنامي الهجرة الداخلية إلى ارتفاع الأسعار بسبب زيادة حجم الطلب مقابل العرض، ارتفاع أسعار العقارات في المناطق التنظيمية في المدن يؤدي إلى توجه هذه الفئات إلى السكن العشوائي ومظاهر اقتصاد الظل والتهرب الضريبي،

بالمقابل يؤدي ذلك إلى تراجع نمو الأرياف ومساهمتها الاقتصادية واستنزاف لرأس مالها المالي والبشري الفعال.

الهجرة الخارجية: هي هجرة الأفراد من الدولة إلى دولة أخرى، أي خارج الحدود السياسية .

أسباب الهجرة الخارجية:

1. الاختلاف الكبير في الأجور بين البلدان المهاجر منها والمهاجر إليها.
2. الإغراءات المادية والتسهيلات التي تقدمها الدول المستقبلية بالنسبة لحملة الكفاءات.
3. فرص العمل الكثيرة والمتنوعة.
4. البحث عن مستوى معيشي أفضل بحيث يكون الفرق بين المرتب وتكاليف المعيشة كبير لصالح المرتب.
5. بحثاً عن الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وبحثاً عن مستقبل أفضل في بعض الحالات.

تتلخص النتائج السلبية بالنسبة للبلدان المهاجر منها بما يلي¹⁹:

1. خسارة البلدان للموارد البشرية وقوة العمل.
2. الخسارة المادية والتي تتمثل في مجانية التعليم الذي تلقوه حتى أصبحوا كفاءات علمية إضافة إلى خسارة العوائد الاقتصادية المتوقعة في حال لم يهاجروا.
3. انخفاض الانتاجية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بسبب هجرة الكفاءات والأيدي العاملة، مما سيؤثر على الانتاجية الاجتماعية بشكل عام.
4. تكلفة الفرصة البديلة في حال لم يهاجروا.

الهجرة في سورية:

عانت سورية من الهجرات الداخلية (هجرة الريف إلى المدينة) بسبب موجة الجفاف التي حصلت سنة 1998-1999 وموجة الجفاف التي حصلت في عامي 2007-2008

¹⁹ صقر. مرجع تم ذكره سابقاً

والتي أدت إلى ارتفاع تكاليف الأعمال الزراعية وبالتالي انخفاض أجر العمالة مما دفعهم إلى البحث عن فرص العمل في المدن، في مختلف القطاعات سواء الخدمية أم الصناعية أو الأعمال الحرة.

يستعرض الجدول رقم (7) معدل نمو أعداد المهاجرين السنوي في سورية، لكن هذه النسب وما تعبر عنها من أرقام لا تعبر عن هجرة قوة العمل، وإنما تعبر عن إجمالي عدد الأشخاص المهاجرين بما فيهم قوة العمل، أي تعبر عن هجرة القوى البشرية.

جدول رقم (7) معدل نمو أعداد المهاجرين السنوي في سورية

السنوات	1995-1990	2000-1995	2005-2000	2010-2005
وسطي معدل النمو السنوي لعدد المهاجرين	3.42%	2.5%	7.5%	10.7%

المصدر: United Nation ، (2009)

من الجدول السابق، الجدول رقم (7) نلاحظ ازدياد نسبة المهاجرين في سورية خلال العقد الماضي وكما ذكر الباحث سابقاً أن الهجرات كانت بسبب موجات الجفاف وانخفاض إنتاجية القطاع الزراعي وعلى الجانب المقابل تنامي في القطاعين الصناعي والخدمي الأمر الذي أدى إلى تحول جزء كبير من العمالة في القطاع الزراعي إلى التوجه للعمل فيهما.

2-3: البطالة:

تعتبر مشكلة البطالة من أهم المشاكل الاقتصادية على صعيد الاقتصاد الكلي سواء في البلدان النامية أو المتقدمة، لأن مشكلة البطالة مرتبطة بعدة عوامل أهمها معدل النمو السكاني، وأنماط أو أساليب الإنتاج. في السابق كان الإنتاج يعتمد على قوة العمل لدى العنصر البشري بشكل كامل، أما بعد الثورة الصناعية فتم استبدال جزء من العمالة البشرية لصالح الآلات، ومع الثورة الصناعية حدثت عدة أمور ولم تكن وحدها الآلة التي حلت محل العنصر البشري في العملية الإنتاجية هي مشكلة البطالة فقط، بل رافق الثورة الصناعية أوجه إيجابية مثل التقدم العلمي، الصناعي والصحي كانت نتيجته ازدياد كبير

في أعداد السكان أو ما اطلق عليه الانفجار السكاني الذي كان نتيجته مئات من ملايين قوة العمل تتطلب أعمالاً تتناسب مع مستوياتهم التعليمية، وبالتالي لم تعد مشكلة البطالة في أعداد العاطلين عن العمل فقط وإنما ما هي نوعية الأعمال التي يجب توليدها، وما هو حجمها الذي يتناسب مع الأعداد الآخذة في التزايد عاماً بعد عام، ولكن ظلت نسبة البطالة في مستويات مقبولة عالمية ولكنها متفاوتة حسب البلدان فكانت مرتفعة في بلدان ومنخفضة في أخرى ومقبولة في بعضها، التزايد الكبير في السكان رافقه زيادة كبيرة في الاستهلاك العالمي وبالتالي تنوع العمليات الانتاجية فالاستثمارات كانت منقسمة حينها بين استثمارات كثيفة العمل (تحتاج رأس مال بشري كبير) وكثيفة رأس المال (تحتل الآلة جزء أكبر في العملية الانتاجية مقابل العنصر البشري)، وبالتالي فالعملية الانتاجية العالمية كانت شبه متوازنة بين العنصر البشري والآلة وكانت نسب البطالة عالمية مقبولة.

أما في عصرنا الحالي فإن التقدم العلمي يُنذر بمشكلة بطالة عالمية قادمة وذلك بسبب الثورة الصناعية الرابعة وتتدخل الذكاء الاصطناعي في العمليات الانتاجية فيوجد الكثير من الاستثمارات برؤس أموال ضخمة ولا يشارك بها العنصر البشري إلا بالنذر القليل، فلم تعد المشكلة تتلخص باستثمارات كثيفة العمل أم استثمارات كثيفة رأس المال. وأصبحت مشكلة البطالة أكثر عمقاً وتعقيداً عما سبق مترافقة بتنافسية شديدة في سوق العمل ونوعية الأعمال المعروضة.

لكن في حال تم التخلي عن العنصر البشري في العملية الانتاجية سنواجه تساؤلات عدة، لمن ننتج؟ ماذا ننتج؟

أولاً: مفهوم البطالة:

تُعرف منظمة العمل الدولية العاطلين عن العمل بأنهم: "أفراد قوة العمل الراغبين في العمل وفق الأجور السائدة، والباحثين عنه ولا يجدونه"²⁰. وفقاً للتعريف حتى يُقال عن شخص عاطل عن العمل يجب أن يحقق الشروط التالية:

1. أن يكون ضمن فئة قوة العمل (15-64).
2. لديه الرغبة والموافقة على العمل ضمن الأجور السائدة في البلد الذي يقيم به.
3. لديه القدرة العقلية والجسدية للقيام بالأعمال.
4. يبحث عن عمل يتناسب مع مستواه التعليمي وخبراته لكنه لا يجده.

قياس معدل البطالة:

معدل البطالة وهو نسبة مئوية تشير إلى عدد الأفراد الداخلين في قوة العمل ويحققون شروط تعريف منظمة العمل الدولية ولكنهم لم يدخلوا بعد في إطار العملية الانتاجية وبالتالي نسبة البطالة أو معدل البطالة هو عدد الأفراد العاطلين عن العمل إلى حجم قوة العمل الكلية

$$\text{معدل البطالة} = (\text{عدد العاطلين عن العمل} / \text{حجم قوة العمل}) * 100$$

2-3-1: أنواع البطالة²¹:

تصنف البطالة إلى مجموعتين حسب أسبابها وأشكالها:

- البطالة الظاهرة، البطالة المقنعة.
- البطالة الدورية، البطالة الموسمية، البطالة الاحتكاكية.

²⁰ "The Effective Factories in Unemployment In The Syrian Arab ,Imadeddin ahmad AL-MOSABBEH , Repec Sciences, Munich Archive, Personal" An Empirical Study by Using Cointegration Method, Republic

Management, 6461, <<https://doi.org/10.1111/j.1574-0862.2010.00507.x/abstract>>, 2007

²¹ مراد، جلال، محمد، "البطالة والسياسات الاقتصادية"، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، سورية، 2004، 1-42.

1. **البطالة الظاهرة:** وهي حجم قوة العمل خارج العملية الانتاجية ويحققون شروط منظمة العمل الدولية في تصنيفهم بالعمل أي هم ضمن فئة قوة العمل ويبحثون عنه ولا يجدونه وقد تكون البطالة الظاهرية دورية، موسمية أو احتكاكية.

2. **البطالة المقنعة:** ويقصد بها وجود أعداد كبيرة من العمال بمقدار أكبر من اللازم في العملية الانتاجية، أي كمية العمالة العاملة أكبر من كمية العمالة اللازمة للقيام بالأعمال "عمالة فائضة أو زائدة عن الحد المطلوب للقيام بالمهام المطلوبة"، وإذا تم التخلي عن هذه العمالة فإن حجم الانتاج لا يتغير، أي أن قوة عمل هذه الفئة متعطلة ولا يستفاد منها بشكل فعلي، ويظهر هذا النوع في القطاع العام الحكومي في البلدان النامية، حيث تتبع هذه البلدان سياسات اجتماعية واقتصادية بهدف تخفيض حجم البطالة والالتزام بتعيين الداخلين الجدد لسوق العمل من خريجي المعاهد والجامعات.

3. **البطالة الاحتكاكية:** وهي البطالة المتمثلة بفترة زمنية يكون فيها الشخص عاطل عن العمل، وتُقاس بالمدة الزمنية بين تركه لعمله السابق وإيجاد عمل جديد، وسبب ذلك أن الأفراد ليس لديها معلومات كاملة عن العمل الجديد وقد تتخذ قرار الاستقالة بشكل متسرع في حين يكون العمل الجديد الذي يتطلعون إليه يتطلب مهارات معينة لا يمتلكونها مما يسبب خسارة فقدانهم لعملهم السابق وعدم الحصول على عمل جديد. وقد يكون نتيجة لتغير أساليب الانتاج والتخلي عن جزء من فائض العمالة في المؤسسات الانتاجية.

4. **البطالة الموسمية:** وهي البطالة التي تحدث للعمالة الذين يعملون في موسم واحد خلال السنة مثل العمالة في القطاع الزراعي فهي تحتاج عمالة بشكل كبير في موسم الحصاد والقطاف مقارنة مع باقي السنة، وأيضاً هناك عمالة تزدهر في المواسم السياحية كالمناطق الساحلية في موسم الصيف، والعمالة التي تنشط في المواسم الدينية أيضاً، أي أن البطالة الموسمية أو البطالة الدورية تحدث لأن بعض القطاعات تحتاج عمالة في موسم واحد فقط خلال السنة.

5. البطالة الهيكلية: تحدث البطالة الهيكلية بسبب وجود فوارق بين مؤهلات العمالة المتوفرة وبين المؤهلات المطلوبة للعمل، سبب هذا النوع هو التحول في أساليب الانتاج والعمالة المتوفرة لا تتوفر لديها الخبرات الكافية لمواكبة هذا التطور.

2-3-2: أسباب البطالة:

هناك عدة أسباب للبطالة أهمها الفرق بين حجم المعروض من فرص العمل المتوفرة في السوق وبين العرض من قوة العمل وهناك مجموعة من الأسباب الاجتماعية .
أولاً: الأسباب الاقتصادية للبطالة:

1- قد تؤدي السياسات الاقتصادية تبعاً للطرف الاقتصادي السائد إلى تفاقم مشكلة البطالة، حيث تؤدي السياسة الانكماشية إلى انخفاض حجم الاستثمار وبالتالي انخفاض حجم الطلب على اليد العاملة وبالتالي زيادة أعداد العاطلين عن العمل وارتفاع حجم البطالة من قوة العمل.

2- التطور والتقدم التكنولوجي ينعكس سلباً على الطلب على القوة البشرية العاملة، حيث أدى احلال الآلة محل العنصر البشري إلى زيادة أعداد العاطلين عن العمل .

3- قد تؤدي زيادة الانتاج بشكل كبير إلى وجود فائض في السلع والخدمات في الأسواق وبالتالي تؤدي إلى خسارة المستثمرين مما يدفعهم إلى تخفيض تكاليف الانتاج وإن أول خطوة يقومون بها هي تسريح العمالة وبالتالي تؤدي هذه العملية إلى سلسلة من ردود الأفعال ذات التأثيرات السلبية على الاقتصاد، أولها ارتفاع معدل البطالة وبالتالي انخفاض الطلب الكلي والاستهلاك العام بسبب انخفاض القدرة الشرائية لدى المستهلكين، وبالتالي يضطر المستثمرين إلى تخفيض تكاليف انتاجهم مرة أخرى، هذا ما يقود إلى الركود الاقتصادي وهو مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية للاقتصاد الرأس المالي أو الاقتصاد الذي يعتمد بشكل كبير على رأس مال القطاع الخاص الهادف إلى تحقيق الربح المادي، إلا أن الاقتصادي الانكليزي "جون ماينرد كينز" وجد حلاً لهذه المشكلة عبر

الاتفاق الحكومي بقيام مشاريع كثيفة العمالة تضم العاطلين عن العمل _ العمل مقابل المال _ لتحفيز الطلب العام وبالتالي تحفيز الاستثمار للإنتاج مرة أخرى²².

الأسباب الاجتماعية للبطالة:

إن ارتفاع معدل النمو السكاني يسبب زيادة حجم المعروض من قوة العمل وعندما لا يكون الطلب على قوة العمل متناسباً مع حجم قوة العمل المعروضة يكون معدل النمو السكاني المرتفع سبباً في ارتفاع معدل البطالة، الهجرة الداخلية تعتبر مُسبباً لارتفاع معدلات البطالة فحين ترتفع معدلات الهجرة الداخلية فإن حجم المعروض من قوة العمل في المدن المهاجر إليها يزداد عن الحد المطلوب، وبالتالي الفرق بين العرض والطلب على قوة العمل يكون على شكل بطالة، بالإضافة إلى الركود الذي يتشكل في المدن المهاجر منها المُمثل بتقلص الاستثمار وفرص العمل، أي أن هناك عرض لقوة العمل وليس هناك طلب مقابل له، الأمر الذي يؤدي إلى البطالة أيضاً.

2-3-3: آثار البطالة:

إن البطالة تؤثر في جوانب متعددة وتدخل في جميع جوانب الحياة، يصل تأثير البطالة على السلوك الشخصي للأفراد العاطلين عن العمل وينعكس ذلك على مجموع الأفراد المحيطين بهم من أبناء أو أصدقاء وصولاً إلى الوسط الاجتماعي وبالتالي شكل المجتمع ككل.

1- الآثار الاقتصادية:

إن الآثار الاقتصادية للبطالة تؤدي إلى تأثيرات سلبية على هيكلية الاقتصاد ككل ولها آثار طويلة الأجل يصعب التخلص منها بسهولة وذلك لعدة أسباب، نذكر أهمها:

1- ارتفاع مستويات البطالة تؤدي إلى انخفاض الاستهلاك العام بسبب عدم وجود طلب فعال، وبالتالي انخفاض الإنتاج.

²² آلان ليبيتز، أطوار التطور الرأس مالي الازدهارات والأزمات والعولمات، ed. by آلان زويغ روبرت أولبريتن، وماكوتو ايتوه ، ريتشارد وسترا (دمشق: وزارة الثقافة - الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009). أوجد الحل هذا حين عانت الولايات المتحدة الأمريكية أزمة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين 1929-1933م

2-البطالة تؤدي إلى خسارة قوة العمل التي يمكن أن تؤديها العمالة العاطلة وبالتالي خسارة فرص استثمارية.

3-نسب البطالة المرتفعة تؤدي إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي على المدى البعيد.

4-زيادة الأعباء المالية على الحكومات وذلك بسبب البرامج الحكومية لمكافحة البطالة وتقديم الإعانات.

5-نسب البطالة المرتفعة تؤدي إلى انخفاض نسبة العمالة الماهرة وتنوعها بسبب انخفاض المنافسة في سوق العمل.

6-انخفاض معدل النمو الاقتصادي.

2- الآثار الاجتماعية للبطالة:

كما أن للبطالة آثار سلبية على الاقتصاد، فإن لها آثار سلبية على المجتمع، نذكر أهمها.

1- يؤدي انعدام الدخل نتيجةً للبطالة إلى الفقر وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية إلا بالحد الأدنى والتي يتم تلبيتها بطرق مختلفة سواء بالاقتراض أو المساعدات أو الأعمال الحرة الغير مستقرة، تؤدي البطالة أيضاً إلى الشعور بالحرمان وهذا يؤدي إلى تحول مشكلة البطالة من مشكلة اقتصادية إلى مشكلة اجتماعية تنعكس آثارها السلبية على الأسرة والمجتمع.

2- الهجرة الخارجية قد يكون سببها البطالة فالعاطلين عن العمل في بلدانهم الأصلية حين لا يجدون فرص عمل تتناسب مع مؤهلاتهم قد يضطرون للهجرة خارج بلدانهم مما يؤدي ذلك إلى خسارة البلدان المهاجر منها إلى قوة عملهم.

3- تفاقم مشكلة البطالة في المجتمع وازدحام المدن يؤدي إلى ظهور مشاكل

مرتبطة منها ارتفاع معدل الجريمة، المخدرات، التسول، تشوه العلاقات الأسرية، ارتفاع

في سن الزواج بسبب عدم وجود قدرة على تحمل التكاليف، انتشار أشكال زواج أخرى كالزواج العرفي الذي لا يضمن حقوق المرأة.²³

4 الهجرة الداخلية تؤدي إلى خسارة الأيدي العاملة في المناطق المهاجر منها وبالتالي العديد من المهن والوظائف سوف تتوقف، أما بالنسبة للمناطق المهاجر إليها يكون هناك زيادة في المعروض من حجم قوة العمل عن حاجة سوق العمل.

2-3-4: البطالة في سورية:

تعاني سورية من مشكلة البطالة مثلها مثل البلدان النامية ككل، ولكن الاقتصاد السوري كان يتبع أسلوب التخطيط المركزي وسيطرة للقطاع العام على الأنشطة الاقتصادية وبالتالي هذا يعني ضمناً أن سورية تعاني من بطالة مقنعة وتعطيل لقوة العمل دون الاستفادة منها بشكل كامل في العملية الانتاجية وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الشريحة تتلقى أجراً ومنذ عام 2005م تم اتخاذ اجراءات اقتصادية للتحويل إلى اقتصاد السوق الاجتماعي وبالتالي تحرير لبعض القطاعات الاقتصادية وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية، أي تشكل لدينا فجوة بين متطلبات العمل وبين مؤهلات العاملين وهذا ما يسمى بالبطالة الهيكلية أيضاً، لأن القطاع الخاص يتطلب مؤهلات عالية، وتعتبر سورية بلداً زراعياً وبالتالي فهناك بطالة موسمية. أي أن العمالة السورية تعاني من أنواع البطالة الثلاثة.

تحليل بيانات البطالة في سورية:

يظهر لنا الجدول رقم(8) حجم السكان (64-15) (القوى البشرية) في سورية خلال الفترة 2005-2011 .

²³ مصنور، فاتن، عليطو، خالد، حلا، كريم، "أثر البطالة على التنمية الاجتماعية في محافظة اللاذقية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، اللاذقية، سورية، (2014)، 6.36، 301-283 .

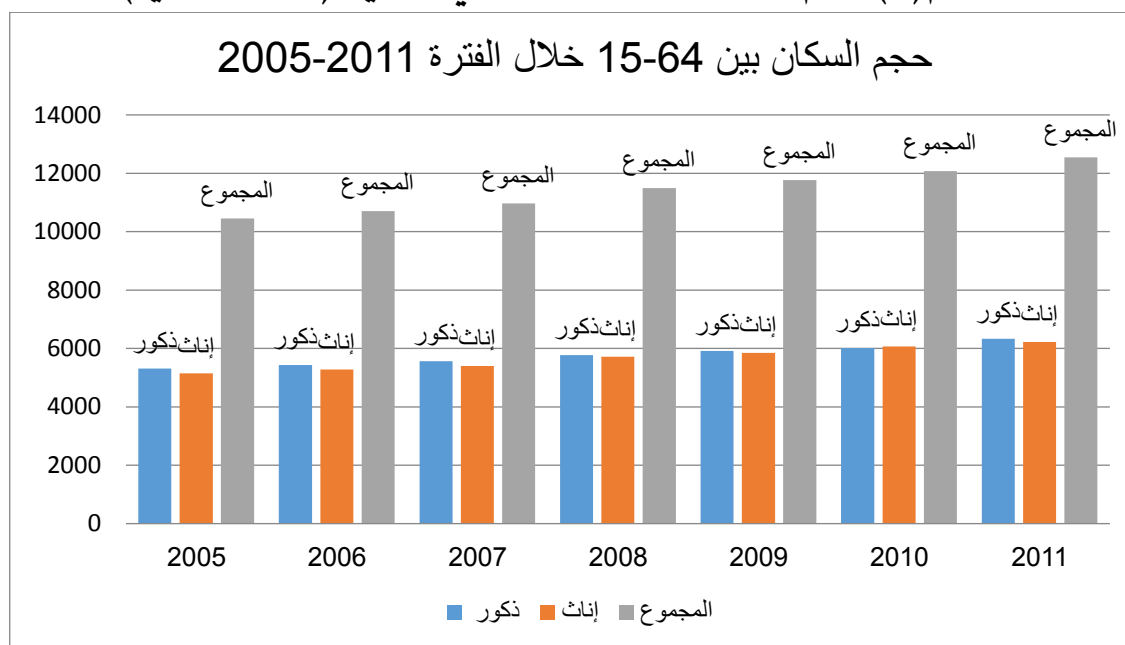
الجدول رقم(8) حجم السكان (15-64) (القوى البشرية) في سورية خلال الفترة 2005-2011 (بالألف)

حجم السكان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
ذكور	5314	5433	5566	5775	5911	6009	6326
إناث	5143	5275	5399	5718	5853	6069	6225
المجموع	10457	10708	10965	11493	11764	12078	12551

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، نتائج مسح قوة العمل.

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ أن تعداد السكان ضمن حدود سن المقدرة على العمل في سورية قارب ليكون أكثر من نصف السكان وأن تعداد الإناث متقارب مع عدد الذكور وبالتالي فإن سورية تعتبر بلداً فتيماً ويتوفر به عنصر العمل بكثرة ويجب تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد البشرية في كافة الأنشطة الاقتصادية.

الشكل رقم(7) حجم السكان بين 15-64 في سورية (القوى البشرية)



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

نلاحظ من الشكل رقم (7) أن حجم القوى البشرية في سورية يشكل أكثر من نصف السكان وأن أعداد الذكور والإناث متقاربة وكما ذكر سابقاً فإن ذلك يشكل لسورية فرص استثمارية متنوعة في جميع القطاعات الاقتصادية.

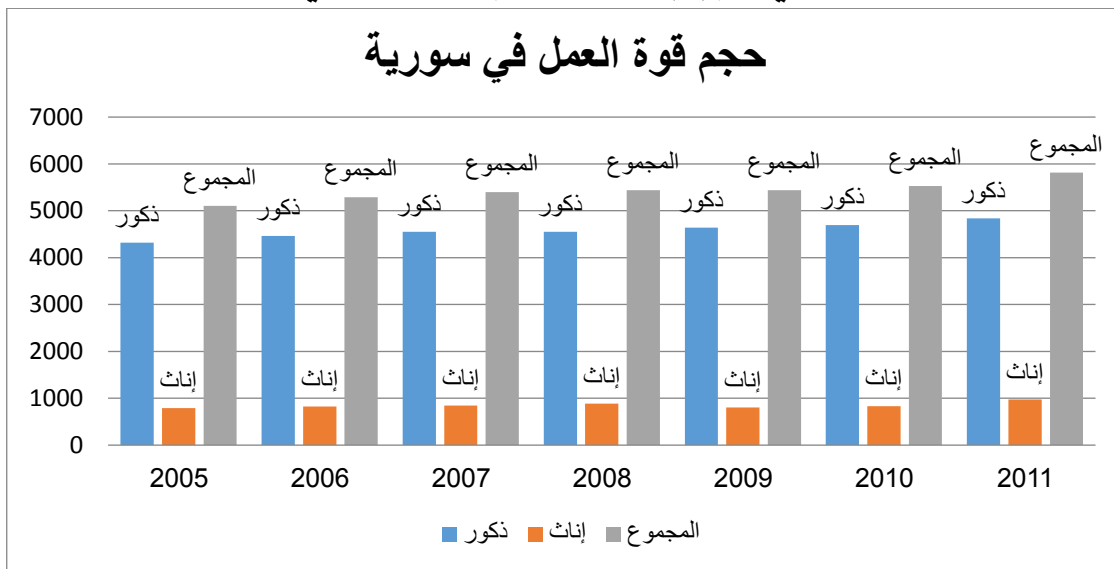
الجدول رقم (9) حجم قوة العمل في سورية خلال نفس الفترة 2005-2011
(بالألف)

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	حجم قوة العمل
4838	4696	4638	4555	4553	4466	4318	ذكور
977	834	804	888	847	827	788	إناث
5815	5530	5442	5443	5400	5293	5106	المجموع

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، توزيع قوة العمل حسب الجنس

الجدول رقم (9) يوضح حجم قوة العمل في سورية أي أعداد الذكور والإناث من هم ضمن حدود سن المقدر على العمل والداخلين في العملية الانتاجية نلاحظ أن هناك تفاوت كبير بين مشاركة الرجل والأنثى في النشاط الاقتصادي بينما الأعداد كانت متقاربة في إحصائية حجم السكان لمن هم في حدود سن المقدر على العمل وبالتالي هناك طاقات بشرية وأعداد كبيرة من الإناث المتعطلة عن العمل ويعود ذلك لعدة أسباب تبعاً للمنطقة والعادات والتقاليد السائدة فيها فبعض المناطق الريفية قد لا تكمل المرأة تعليمها أو قد يفرض عليها عدم المشاركة في النشاط الاقتصادي وإنما يقتصر نشاطها بالنشاط الاقتصادي العائلي أو ربات منزل.

الشكل البياني رقم (8) يوضح حجم قوة العمل في سورية



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء

من الشكل رقم (8) نلاحظ أن أكبر حجم لقوة العمل كانت في العام الأولى للحرب على سورية في 2011م حيث بلغ حجم قوة العمل حوالي 6 ملايين شخص. بعد عرض حجم القوى البشرية وحجم القوى العاملة في سورية سوف نعرض حجم البطالة في خلال نفس الفترة ونلاحظ أن حجم البطالة في سورية أخذ في الارتفاع بسبب التحول في بعض الأنشطة الاقتصادية وتراجع مساهمة القطاع الزراعي الذي يعتبر قطاع كثيف العمالة لصالح باقي الأنشطة الاقتصادية.

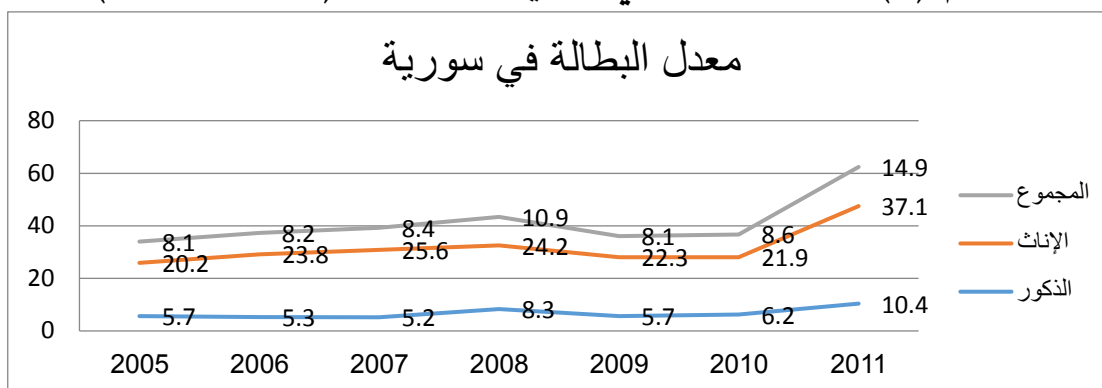
الجدول رقم (10) حجم البطالة في سورية حسب النوع (%)

معدل البطالة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
ذكور	5.7	5.3	5.2	8.3	5.7	6.2	10.4
إناث	20.2	23.8	25.6	24.2	22.3	21.9	37.1
مجموع	8.1	8.2	8.4	10.9	8.1	8.6	14.9

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء. معدل البطالة حسب الجنس

بالمقارنة بين الجدول رقم (10) والجدول رقم (9) نلاحظ أن بإزدياد حجم قوة العمل يزداد حجم البطالة من قوة العمل بالتوازي، أي أنه لم يحظى الداخلين إلى سوق العمل الجدد بفرص الأمر الذي يعتبر خسارة للطاقات الانتاجية وهدر للموارد البشرية.

الشكل رقم (9) معدلات البطالة في سورية خلال الفترة (2005-2011)%



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء

الشكل رقم (9) يوضح معدل ارتفاع البطالة خلال الفترة 2005-2011، ولهذا الارتفاع العديد من الأسباب منها موجة الجفاف بين عامي 2007-2008 وانخفاض انتاجية القطاع الزراعي بسبب الارتفاع في تكاليف الانتاج وبالتالي التخلي عن العمالة الفائضة في هذا القطاع، تزامناً مع الأزمة المالية العالمية في الولايات المتحدة والذي أثر على القطاع السياحي، واتفاقية تحرير التجارة مع تركيا التي أدت إلى إغلاق عدد من المصانع السورية لعدم قدرتها على منافسة البضائع الأجنبية.

2-4: الفقر

يعد الفقر من أهم المشاكل التي تعاني منها المجتمعات على مر العصور لما له من آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية تؤدي إلى تأخر تطور ونمو المجتمع، وكل الحكومات في العالم تضع مكافحة الفقر في رأس أولوياتها ويظهر ذلك واضحاً في البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية، حين ينشرون خططاً لمحاربة الفقر والقضاء عليه من خلال خلق فرص عمل وبرامج إعانات مختلفة سواء تدريب أو تعليم أو تأهيل لدمج الفقراء في العملية الانتاجية مرة أخرى.

مفهوم الفقر²⁴: الفقر يعني الحرمان أو عدم القدرة على تحقيق الاحتياجات الأساسية، ولكن هذا المفهوم هو مختلف من مجتمع لآخر فمن يعد فقيراً في الدول المتقدمة قد لا يعد فقيراً في الدول النامية، وبالتالي فإن للفقر درجات مختلفة تختلف حسب الفترة الزمنية للقياس ويختلف مفهوم الفقر أيضاً تبعاً للبلد الذي يتم القياس به ولذلك حددت الأمم المتحدة مقياس للفقر الدولي حيث اعتبر خط الفقر عالمياً هو 1.25 دولار في اليوم الواحد للفرد، وكل من يحقق دخلاً أعلى من هذه العتبة فهو فوق خط الفقر ومن يحقق هذه القيمة فهو متأرجح بين الفقر المدقع وبين مستوى خط الفقر العالمي وكل من لا يحقق هذا الدخل فهو يعيش في فقر مدقع، يشير تقرير الأمم المتحدة إلى أن مقاييس الفقر الدولية والوطنية دائماً ما تأخذ الاستهلاك أو الدخل كمعيار لقياس الفقر حيث يشير

²⁴ Arabic Original، الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2018، .

الاستهلاك إلى القيمة التقديرية التي يستهلكها الفرد من السلع الغذائية والغير غذائية في اليوم الواحد.*

- تعرف منظمة العمل الدولية الفقراء²⁵ : " أولئك الذين يعملون وينتمون إلى أسر معيشية فقيرة"

- وتعرف الأمم المتحدة للفقر على أنه²⁶ : "عدم القدرة على الوصول إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية، وعرفت هذه الاحتياجات الأساسية بأنها تشمل الحاجات المادية كالطعام، السكن، الملابس، المياه النقية، وسائل التعليم والصحة، وحاجات غير مادية مثل المشاركة، الحرية الإنسانية والعدالة الاجتماعية."

ومن خلال ما سبق يمكن وضع تعريف عام للفقر بناءً على التعاريف السابقة: حيث يعتبر الفقر بأنه: عدم القدرة على إشباع الحاجات الفيزيولوجية المادية الأساسية لدى الإنسان (مأكل - ملبس - مسكن - تعليم - صحة) وعدم القدرة على مجابهة الحوادث المفاجئة مثل الأمراض، أو الكوارث الطبيعية، الأزمات الاقتصادية والحروب، بسبب عدم وجود دخل كافٍ يتم الادخار منه لمجابهة الظروف المفاجئة.

2-4-1: أنواع الفقر:

للفقر أنواع متعددة وذلك تبعاً للمؤشرات التي يتم القياس بها، وهناك ثلاث طرق رئيسية لتصنيف الفقر وهي كالآتي²⁷:

1-الفقر المدقع: وهو وصف لحالة الأفراد الذين لا يحصلون على (1.25 دولار) في اليوم الواحد وهو الحد الذي وضعته الأمم المتحدة لقياس الفقر حول العالم أو الفرد الذي لا يستطيع اقتناء ما يكفي من المواد الغذائية لتأمين التغذية الكافية والتي تحدد حسب منظمة الصحة العالمية بين (1800-2300) سعرة حرارية لكل شخص في اليوم الواحد.

²⁵ مي سليمان غانم، "دور الاتفاق الحكومي على الخدمات الأساسية في الحد من الفقر ، دراسة حالة الجمهورية العربية السورية"، اللاذقية، سورية، (جامعة تشرين، 2015).

²⁶ غانم مرجع تم ذكره سابقاً .

*- السلع الغير غذائية والتي تشمل السلع الأساسية التي يحتاجها الفرد (ملابس - صحة - تعليم - سكن)

²⁷ "المفاهيم المتعددة للفقر، الندوة الاقتصادية الدولية" (البنان، 2007)، p. ص18.

2-الفقر النسبي: وهي الحالة التي يكون بها دخل الأفراد يقل عن متوسط دخول أدنى الفئات.

3-فقر الرفاهية: وهو الفقر في الحصول على وسائل الرفاهية والكماليات من وسائل تكنولوجيا والأجهزة المتطورة وغيرها، وذلك مختلف بين مجتمع وآخر حسب التقدم الاجتماعي والصناعي للبلد الذي يتم القياس به.

2-4-2: أنواع خط الفقر:

إن مفهوم خط الفقر يحدد أو يقيس مقدار الدخل اللازم أو الاحتياجات اللازمة للفرد خلال اليوم وعليه فإن هناك أربعة تقسيمات رئيسية لخطوط الفقر²⁸.

1- خط الفقر المدقع: مستوى الدخل أو الانفاق اللازم لتأمين الاحتياجات الغذائية الأساسية التي تؤمن الأسعار الحرارية اليومية لممارسة النشاط اليومي الاعتيادي للأسرة أو للفرد.

2- خط الفقر المطلق: وهو يعبر عن الحد الأدنى المطلوب من مستويات الاستهلاك لسد الاحتياجات الأساسية التي تتعلق بالسكن والملبس والتعليم والصحة.

3- خط الفقر الأعلى: وهو يعبر عن قيمة النفقات الاستهلاكية الحقيقية للفقراء على السلع الغذائية والغير غذائية الأساسية وغير الأساسية.

4- خط الفقر الأدنى: وهو يعبر عن نفقات الفرد أو الأسرة على سلة السلع الغذائية والغير غذائية الأساسية فقط.

2-4-3: الأبعاد الهيكلية للفقر:

إن العوامل التي تؤدي إلى الفقرة متعددة ولا حصر لها، نذكر أهم مسببات الفقر²⁹.

1- عدم المساواة في الحصول على الأصول: يؤدي عدم المساواة في الحصول على الثروة والمعرفة إلى حدوث الإقصاء وعدم القدرة على المنافسة في الأسواق، حيث ينتج

²⁸ ميديا عيسى فرحو، "ظاهرة الفقر وعلاقتها ببعض محددات التنمية البشرية -دراسة ميدانية في محافظة الحسكة" رسالة ماجستير، حلب، سورية (جامعة حلب، 2011).

²⁹ and Saint Lucia، El Salvador، Costa Rica، تقرير التنمية البشرية 2013، نهضة الجنوب، تقدم بشري متنوع، 2013.

الفقر الريفي ضمن الشرائح التي لا تستطيع الحصول على ما يكفيها من الأراضي الزراعية والمياه، كما يؤدي عدم الحصول على رأس المال في المدن فقدان الفرصة في المشاركة في النشاط التجاري ويؤدي ذلك الاقصاء إلى استمرار مشكلة الفقر وتفاقمها.

2- المشاركة غير المتساوية: بالنظر إلى هيكليات الملكية السائدة في المجتمع، يبقى السكان الذين يفتقرون إلى الموارد مستبعدين عن نشاط السوق لعدم قدرتهم على المنافسة، لذلك يبقى غالبية سكان المجتمع كعاملين فقط لدى القلة القليلة التي تملك رأس المال دون أن تسمح لأحد غيرها الدخول إلى النشاط الاقتصادي كمنتجين.

3- الحكم غير العادل: في ظل تراكم الثروة ورأس المال ضمن فئة قليلة تسيطر على النشاط الاقتصادي، فإنها سوف تعمل على تثبيت سيطرتها بشتى الوسائل حتى أنها تدخل في عالم السياسية وتقوم بتمويل الحملات الانتخابية لضمان وصول أشخاص يسيرون أعمالهم وليس على الناخب العادي سوى أن يقوم بالانتخاب ضمن الخيارات الغير مستقلة التي أمامه والتي كلّ منها يتبع جهة مانحة تضمن استمرارية نشاطها الاقتصادي التوسعي.

4- التغير الهيكلي في أساليب الانتاج: عند حدوث أي تطور تكنولوجي أو إدخال أساليب متطورة في أساليب الانتاج فإن ذلك سوف ينعكس على علاقات الانتاج السائدة في المجتمع وسوف تتحول مما لا شك فيه باتجاه تخفيض التكاليف التي سوف تقوم على استبعاد العنصر البشري من العملية الانتاجية، فيجب أن يرافق أي تطور في أساليب الانتاج إعادة لتوزيع الدخل والثروة الذي يضمن أن الشرائح العمالية التي سيتم التخلي عنها أنها لن تصبح ضمن الشرائح الفقيرة والعاطلة عن العمل في المجتمع وإنما سوف تتحول من عمل إلى آخر.

2-5: الفقر في سورية:

تنتهي سورية إلى شريحة البلدان المتوسطة في مؤشرات التنمية وكما ذكر الباحث سابقاً فإن مؤشر التنمية الإنسانية المركب من خلال ثلاث مؤشرات (الصحة التعليم والدخل) رأينا أن ترتيب سورية فوق المتوسط حيث حققت قيمة المؤشر 0.66 لعام 2011 (انظر الجدول رقم (3) مؤشر التنمية البشرية في سورية) وكان ترتيب سورية عالمياً 119

لعام 2010 حسب تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة لعام 2011م ولكن هذه المؤشرات تخفي في طياتها الكثير من الأمور حسب الخصوصية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكل بلد، بالنسبة لسورية فإنها قامت بعدة خطوات في العقد الأخير نحو التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق الاجتماعي وتحرير الأسواق وتنامي دور القطاع الخاص وتخفيض الانفاق الحكومي كل هذه الأمور أدت إلى تحسن بعض المؤشرات كالنمو الكلي وحجم الناتج المحلي الإجمالي وزيادة في خدمات الصحة والتعليم، ولكن على الجانب الآخر أدى ذلك إلى ارتفاع في مستويات البطالة والهجرة الداخلية وارتفاع معدلات الفقر والإعالة. وفي دراسة قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع الحكومة السورية بعنوان "الفقر في سورية" للفترة (2004-1996) من إعداد الباحثة "هبة الليثي*" عام 2005م أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة الفقراء في سورية هي 30% من السكان أي ما يعادل حوالي 5.3 مليون شخص على أساس الحد الأعلى للفقر، وعلى أساس ذلك حاولت سورية من خلال أهداف الخطة الخمسية العاشرة والحادية عشر مكافحة الفقر والتزاماً بأهداف التنمية الألفية للأمم المتحدة تخفيض هذه الأرقام خلال الأعوام 2005 وحتى عام 2015. وحدد الهدف بأنه يجب تخفيض نسبة من يعيشون في فقر شديد (على أساس حد الفقر الأدنى) من 11.4% من السكان أي ما يعادل 2.2 مليون نسمة إلى 7.13% من السكان. ولكن الحرب على سورية أدت إلى إهدار كل المحاولات الجدية والخطط المرسومة في طور الإصلاح الشامل في الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية حيث تضاعفت مستويات الفقر والبطالة والاختلالات الهيكلية على جميع الأصعدة الاقتصادية والمؤسسية وحتى أدت إلى ضرب النسيج الاجتماعي والأسري³⁰.

2-5-1: برامج الحكومة العامة لمكافحة الفقر:

أعدت الحكومة السورية البرنامج الوطني لمكافحة البطالة والذي يعد أول وأهم برنامج حكومي لمكافحة الفقر في سورية خلال العقد الأول من الألفية الحالية، حيث تم الإعلان

³⁰ العاشرة، ملخص الخطة الخمسية.

هبة الليثي: أستاذة الإحصاء في جامعة القاهرة. لها عدة دراسات في مجال الفقر واللامساواة في مصر

عنه في القانون رقم 71 من عام 2001 م، المدة الزمنية للمشروع خمسة سنوات قابلة للتجديد برأس مال قدره 50 مليار ليرة.

وبناءً على أهداف الخطة الخمسية العاشرة تم اطلاق شراكة بين وزارة الشؤون الاجتماعية وبين الاتحادات التجارية واتحاد الغرف الصناعية وذلك من أجل تسحين سوق العمل في سورية من خلال خلص فرص عمل مستمرة تتناسب مع أعداد الخريجين والداخلين الجدد لسوق العمل، وفي العام 2007م اتخذت لجنة مكافحة البطالة عدة خطوات منها توقيع اتفاقيات مع عدد من البنوك الخاصة من أجل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للذين يرغبون الاستفادة من خدمات لجنة مكافحة البطالة، وقدمت لذلك دورات تدريبية تتناسب مع المشاريع الصغيرة كدراسة الجدوى ودراسة السوق ..الخ، بلغ إجمالي المساعدات المقدمة من قبل لجنة مكافحة البطالة حوالي 250 مليون دولار أي ما يعادل (11.5 مليار ليرة سورية) حيث تمت الاستفادة من قبل البرنامج 420 ألف أسرة ذات دخل منخفض من خلال 170 مركزاً في جميع أنحاء سورية، ولكن عند الأخذ بعين الاعتبار معدل النمو السكاني المرتفع في سورية فإن تلك الخطوات لم تكن كافية ففي العام 2007 م وفقاً لبيانات المكتب المركزي للإحصاء تبين أن وجود خط الفقر الأدنى قد ارتفع إلى 12.3% أي حوالي 2.4 مليون شخص ونسبة الفقراء من الحد الأعلى قد ارتفع إلى 33.6% أي حوالي 6.7 مليون شخص في حين قُدرت الزيادة في عدد السكان الكلي بمقدار 3%. أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي لخارطة الفقر، فإن الفقر كان منتشراً في المناطق الريفية الشمالية والشمالية الشرقية بالإضافة إلى المناطق إلى الريفية في المناطق الساحلية³¹.

³¹ Fayeza Sara, Poverty in Syria Towards a Serious Policy Shift in Combating Poverty, 2011, pp. 1-28.

المبحث الثالث: تأثيرات الأزمة على الاقتصاد السوري

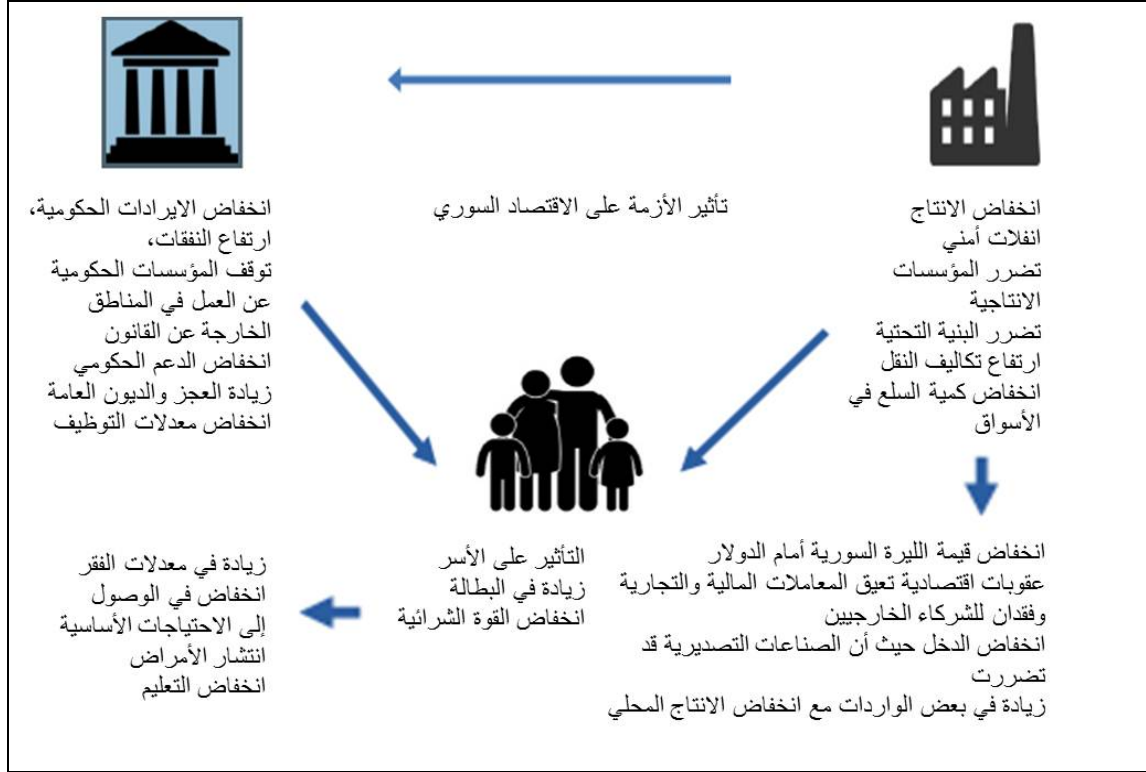
تمهيد:

تتخفّض المؤشرات الاقتصادية عادة في ظل ظروف عدم الاستقرار وخاصة إن تطورت هذه الظروف لحرب تستهدف المؤسسات الاقتصادية الانتاجية، الخدمية والبنى التحتية، فكانت للحرب على سورية نتائج كارثية على المستوى الإنساني والاجتماعي والمادي والاقتصادي.

أدت ظروف عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي إلى انخفاض في معدلات النمو وانخفاض الناتج القومي الإجمالي وخروج قطاعات اقتصادية بشكل كامل من العملية الانتاجية فضلاً عن الأضرار التي لحقت بالقطاع الزراعي، القطاع الصناعي وتوقف شبه كامل للقطاع السياحي حيث قدرت الخسارة فيه حوالي 76% بحلول النصف الأول من عام 2013، بالإضافة إلى قطاع المواصلات والبناء والتشييد وقطاع التجارة الداخلية والخارجية، كل تلك العوامل وما رافقها من عوامل سياسية على شكل عقوبات اقتصادية ساهمت في خلق مناخ مناسب وبيئة خصبة لإحداث انفلات أمني تحول إلى صراع مسلح ومعارك على كافة الأراضي السورية، لعبت بعض الدول الإقليمية والدول الغربية بشكل مباشر وغير مباشر لتحويل مجرى الأحداث لتأخذ شكل صراع داخلي يعمل على طحن كل المقدرات الداخلية والموارد البشرية والاقتصادية في سورية.³²

³² إعداد المركز السوري لبحوث السياسات، "سورية حرب على التنمية"، 2013، 1-34.

الشكل رقم (10) تأثير الأزمة على الاقتصاد السوري



المصدر: من إعداد الباحث

نلاحظ من الشكل رقم (10) سلسلة الأحداث التي تتشكل جراء حدوث أي تغير مفاجئ على الاستقرار الاقتصادي والأمني وتأثيراتها المباشرة على الأسر والنتائج التي يمكن أن تؤدي لها، الانفلات الأمني يؤدي إلى تضرر المؤسسات الانتاجية وخروجها عن الخدمة وتخريبها الممنهج الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض كميات الإنتاج وارتفاع تكاليف الإنتاج وذلك بسبب وجود تكاليف إضافية على العملية الانتاجية من نقل المعامل إلى مناطق أكثر أمناً، أو تكاليف حماية لها، وخروج الوحدات الانتاجية عن العمل، يؤدي إلى انخفاض كميات الصادرات وبالتالي خسارة فرصة الحصول على قطع أجنبي ويقابله استنزاف للقطع الأجنبي المتوفر لأن الكثير من الصناعيين أو المنتجين يتحولون بالتدريج إلى مستوردين بدلاً من منتجين، ويعمل ذلك على انخفاض مستمر لقيمة العملة المحلية بسبب استنزاف الموارد، وكل ذلك يؤدي أيضاً إلى خسارة العمال لوظائفهم ومصادر دخولهم، الأمر الذي يقابله انخفاض في كميات الاستهلاك، ومرة أخرى تقوم المعامل على تخفيض حجم العمالة

بسبب انخفاض أرباحها، إن هذه السلسلة تستمر ونتائجها المباشرة على الأسر هو وقوعهم في فقر مدقع وبطالة إجبارية، ونقص في قدرتهم على تأمين الاحتياجات الأساسية.

3-1: الخسائر الاقتصادية:

أدت الحرب على سورية إلى خسائر اقتصادية كبيرة في مختلف الجوانب الاقتصادية على مستوى القطاعات والوحدات الانتاجية كافة إذ تراجع الاقتصاد إلى الخلف ولم يقف عند التراجع بل حقق خسائر كبيرة بسبب الخلل في تباطؤ النمو وارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات مرتفعة الأمر الذي ساعد أيضاً إلى ارتفاع مستويات الفقر والبطالة وانعدام التنمية والنمو، ومن العوامل التي ساعدت على خلق هذا المناخ الاقتصادي المتباطئ أو الخاسر هو حزمة من العقوبات الاقتصادية من قبل جهات دولية مثل الولايات المتحدة والدول التابعة لها وجامعة الدول العربية وتركيا بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي، حيث قامت جامعة الدول العربية تعليق عضوية سورية، وعملت على وقف صادرات السلع الغير ضرورية إلى سورية، ووقف التعاملات المالية مع البنك المركزي السوري، مع توقف التمويل العربي للمشروعات التي يتم تمويلها في سورية، وبادرت تركيا أيضاً في فرض عقوبات تجارية ومالية شملت تجميد الأصول المالية للحكومة السورية في تركيا ووقف التعاملات مع البنك المركزي، بينما توقف الاتحاد الأوروبي عن استيراد النفط السوري بينما كان يستورد سابقاً من الدولة السورية حوالي 90% من الانتاج النفطي، أدى ذلك إلى انخفاض الانتاج النفطي إلى الثلث في السنوات الأولى من تصاعد مجرى الأحداث. أما العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة فهي منذ عام 2003 م واستمرت إلى اليوم. تتمثل ب³³:

1-وقف الصادرات الأمريكية بمختلف أنواعها إلى سورية. (ماعدا المتعلقة بصادرات الغذاء والدواء)

2-وقف الاستثمارات الخاصة والنشاطات الأمريكية في سورية.

³³ زنبوعة، محمود، "الازمة السورية السياسات التنموية والآثار الاقتصادية والاجتماعية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، سورية، 2014، 46-221 .

3- منع الخطوط الجوية السورية من الهبوط في مطارات الولايات المتحدة الأمريكية.

4- منع التعاملات المالية مع البنك التجاري السوري.

تمثلت خسائر البورصة السورية بخروج 40% من الأوراق المالية من التداول، ونقص حجم الودائع في الليرة السورية في العام الأول من الأحداث بمقدار 2.6 مليار دولار حيث تم تحويله إلى بنوك في الدول المجاورة مما ساعد على ارتفاع معدلات التضخم، إن ظروف عدم الاستقرار تؤدي إلى هروب رؤوس الأموال إلى مناطق ودول أكثر استقراراً الأمر الذي ساعد في هبوط الاستثمارات الأجنبية والمحلية وانخفاض الإنتاج وارتفاع تدريجي في معدلات البطالة والفقر مترافقاً مع حركة النزوح والهجرة الداخلية والخارجية كلما اشتدت المعارك على الأراضي السورية.

3-1-1: الوضع الاقتصادي في سورية خلال فترة الحرب على سورية:

أدت الظروف غير المستقرة سياسياً واقتصادياً إلى تراجع وانكماش في النمو الاقتصادي على جميع المستويات القطاعية في الاقتصاد السوري وأخذت الأحداث تتنامى بشكل متسارع في جميع المناطق السورية أدى ذلك إلى تراجع في القطاعات الأساسية المنتجة في الاقتصاد السوري والتي تتمثل بالصناعة الاستخراجية، الصناعة التحويلية، التشييد والبناء، التجارة الداخلية، النقل والمواصلات، المالية، الخدمات العقارية، بالإضافة إلى تفكك القطاع الصناعي الخاص الأمر الذي ساهم في نمو القطاع الغير منظم بشكل كبير، تبين النتائج الحقيقة للانكماش في الناتج المحلي الإجمالي في سورية بحسب القطاع أن الناتج المحلي الإجمالي قد انكمش بمقدار 3.7% لعام 2011 ومن ثم 27.7% لعام 2012 وتشير التقديرات حتى منتصف عام 2013 أن الانكماش قد تجاوز 35.45% وخلال الثلاث سنوات الأولى تُقدر خسارة الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد السوري ببلغ 1.370 مليار ليرة سورية بحسب الأسعار الثابتة لعام 2000م، تعادل هذه الخسارة مقدار 94.4% من الناتج المحلي الإجمالي لسورية عام 2010م، بالإضافة إلى تضرر قطاع النقل والمواصلات بسبب العمليات العسكرية بالإضافة إلى عمليات نهب المركبات من قبل المجموعات المسلحة الخارجة عن القانون والهجوم على الشاحنات التي تنقل السلع

والبضائع إلى الأسواق الأمر الذي ساهم بخلق تشوهات كبيرة في الأسواق حسب المناطق الجغرافية حيث طرأ تفاوت في الأسعار، ارتفاع في التكاليف، ندرة لبعض السلع في أسواق وكثرتها في أسواق أخرى انتشار عمليات التهريب. كل تلك العوامل ساعدت على تراجع الاقتصاد السوري واختلالات هيكلية في البنية الاقتصادية التي كانت قبل بداية الأحداث تعطي مؤشرات جيدة قابلة للتطوير بعد حزمة الإصلاحات القانونية والاقتصادية التي جاءت في الخطة الخمسية العاشرة والتي تماشت مع أهداف التنمية الألفية. يظهر الملحق رقم (2) صفحة 162 إجمالي الخسائر الاقتصادية في الاقتصاد السوري حتى عام 2015 بملايين الدولارات (بالأسعار الجارية)³⁴

بالنظر إلى الملحق رقم (2) صفحة 162 فإن سياق الأحداث الذي جرى في سورية قاد إلى خسائر اقتصادية إجمالية مقدرة ببلغ 254.7 مليار دولار أمريكي حتى عام 2015م، وبلغت خسارة الناتج المحلي الإجمالي حوالي 163.3 مليار دولار تبلغ حوالي 64.1% من إجمالي الخسائر الاقتصادية في سورية. أما بالنسبة لعائدات الجماعات المسلحة من الآبار النفطية فهي تعتبر خسارة بالنسبة للإيرادات الحكومية ونقص في تلبية حاجة السوق سواء لتغطية حاجة المؤسسات الحكومية أو الاستهلاك العائلي للتدفئة، بالإضافة إلى تعطيل الآبار النفطية عن الانتاج علاوة على ذلك فإنهم استخدموا طرق بدائية في الاستخراج مما أدى إلى تخريب الأصول الثابتة و إلى تشبع التربة في المواد النفطية الضارة وبالتالي تصبح أراضي غير قابلة للاستثمار في القطاع الزراعي وتؤدي إلى تلوث المياه الجوفية وانتشار الأمراض في تلك المناطق كالسرطانات وأمراض الجهاز التنفسي بسبب الطرق البدائية في الاستخراج كما ذكر سابقاً.

تشير الأرقام والنتائج إلى أن كل ما تم بناءه في الفترات السابقة وكل المحاولات في تراكم الثروة وجذب الاستثمارات والعمل على خفض مؤشرات الفقر والبطالة وزيادة مركز سورية في الاقتصاد العالمي تم تبيده وسيطلب التعافي الاقتصادي بعد الاستقرار الأمني والسياسي موارد هائلة وتخصيص كفاء للموارد المادية والبشرية والعمل على تماسك البنية

³⁴ السياسات، "سورية حرب على التنمية" مرجع تم ذكره سابقاً .

الاجتماعية لأنها تعتبر الحلقة الأساسية في العملية الانتاجية، وبناء مجتمع متعافي للنهوض بالاقتصاد من جديد.

3-1-2: إجمالي خسائر الناتج القومي الإجمالي:

حقق الناتج الإجمالي خلال الفترة الممتدة من عام 2005م - 2010م معدلات نمو اقتصادي جيدة بلغت وسطياً حوالي +5% بالنظر إلى الجدول رقم (1) في المبحث الأول صفحة (4)، لكن نتيجة للحرب التي تتعرض لها سورية تعرض الاقتصاد الوطني إلى عمليات تدمير منهجية طالت كافة الأنشطة الاقتصادية بدءاً من البنى التحتية كالطرق والجسور وخطوط النقل وخطوط نقل الكهرباء وصولاً إلى حقول النفط والغاز، الأمر الذي انعكس سلباً على معدل نمو الناتج القومي الإجمالي حيث سجل تراجعاً كبيرة فتدهور النمو الاقتصادي من +5% في العام 2010 إلى حوالي -11.5% خلال الخمس سنوات الأولى (2011-2015)³⁵

جدول رقم (11) يوضح تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات (2011-2015)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل النمو	4.60%	-26.3%	-26.3%	-14.7%	-6.1%	-4%	1.9%	1.9%

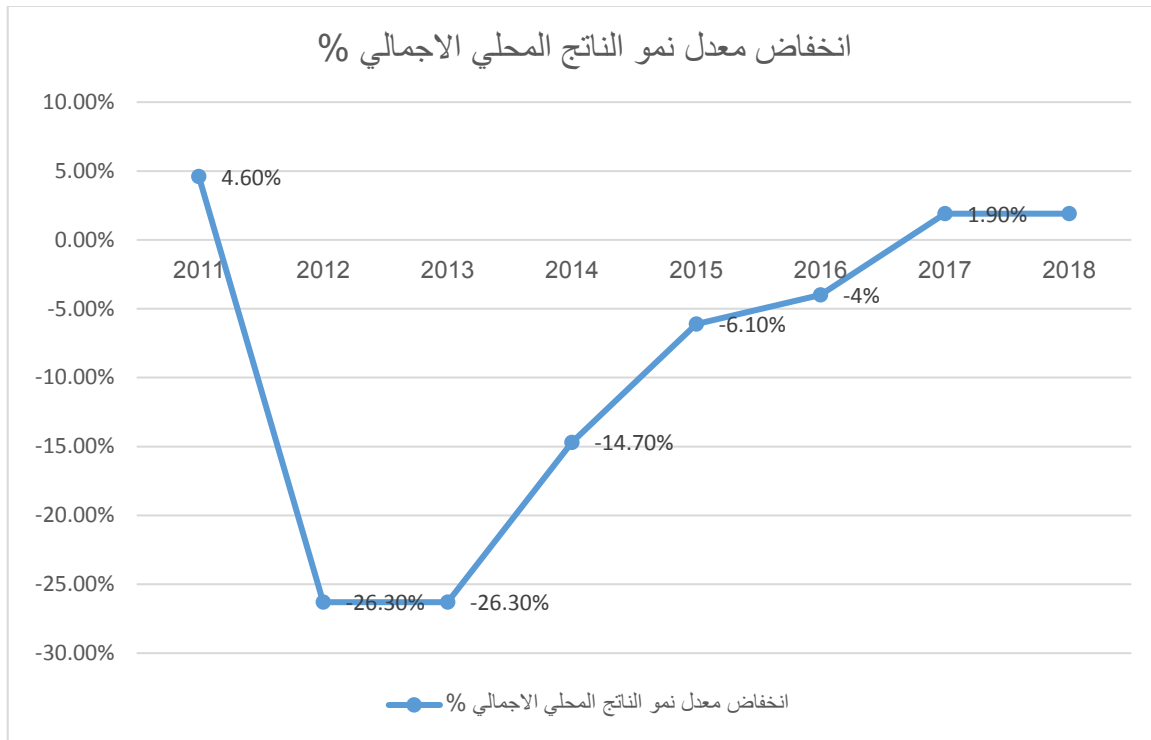
المصدر: Trading Economics

بالنظر إلى بيانات الجدول نلاحظ الفرق الكبير بين عامي 2011 و2012 بسبب مرحلة الصدمة كما أشار إليها التقرير حيث تميزت هذه الفترة بحدوث انهيار شبه كامل خاصة في المناطق الساخنة والتي بدأت بهجرة العقول وهروب لرؤوس الأموال بالإضافة إلى تخريب وحرق ونهب المنشآت الخاصة والعامة، وقطع طرق النقل البرية الداخلية والدولية، أما المرحلة الثانية تبدأ في نهاية الـ 2013 وبداية 2014 حيث سجل معدل نمو

³⁵ مركز مداد، "تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري 2011-2015"، مركز مداد للأبحاث والدراسات، دمشق، سورية، 2016، 1-62.

الناتج القومي تحسناً ملحوظاً فكان في 2013 - 22.6% بينما في عام 2014م سجل تحسناً بمقدار 17.3% ووصل إلى -5.3% اتسمت هذه المرحلة في المحاولات الجديدة من الحكومة السورية الوطنية لتخفيف الأثر والنهوض والتكيف مع الأوضاع الراهنة فتم إيجاد طرق بديلة للنقل، وعادت بعض منشآت القطاع الخاص للعمل بعد نقلها لأماكن أكثر أمناً من أجل تلبية حاجة السوق، أما المرحلة الثالثة فكانت منذ بداية 2014 وحتى الآن حيث تميزت بالمحاولات المستمرة في النهوض في جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية على كافة الأصعدة حيث تم التكيف مع وضع الحرب ولم تعد تعرقل الأوضاع الأمنية الحياة الاقتصادية حيث عملت الدولة السورية على تأمين مصادر بديلة للطاقة وبدائل الاستيراد لبعض السلع الأساسية التي فقدت في الأسواق وارتفعت أسعارها بشكل كبير وخصوصاً بالنسبة للسلع الغذائية.

الشكل رقم (11) معدل تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات (2015-2011)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (11)

نلاحظ من الشكل رقم (11) أن العام 2013م كان أكثر الأعوام سوءاً بالنسبة للاقتصاد ففي هذا العام تراجع النمو الاقتصادي بمقدار -22.6% ولكن بعد ذلك بدء في التعافي والتحسن المستمر.

3-1-1: سعر الصرف:

يرتبط سعر صرف العملة المحلية بعدة عوامل لعل أهمها كفاءة الجهاز الانتاجي الوطني وميزان التجارة الخارجية ومخزون البنوك العامة والخاصة من القطع الأجنبية، ومع بداية الأحداث في سورية بما يسمى الربيع العربي بدأت تتضح نوايا الدول التي كانت ترفع شعارات الديمقراطية من خلال الحرب الاقتصادية على سورية والتي ترجموها على شكل عقوبات اقتصادية تؤثر سلباً على سعر الصرف من خلال وقف الاستيراد من سورية وبالتالي انخفاض الطلب على الليرة السورية، بالإضافة إلى دفع الأحداث لتتحول إلى نزاع مسلح أدى إلى طحن وتخريب وتدمير المقدرات الوطنية السورية وكان التخريب يستهدف قطاعات البنية التحتية. أدى انتشار المجموعات الإرهابية المسلحة في الأرياف إلى تضرر القطاع الزراعي والذي أدى انخفاض الانتاج فيه إلى ارتفاع كبير في أسعار السلع الغذائية، بالإضافة إلى تخريب واحتلال حقول النفط، أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار الوقود والتي تنعكس على ارتفاع تكاليف الانتاج والتي تنعكس على الأسعار أيضاً، بالإضافة إلى سرقة ونهب المعامل والمنشآت العامة والخاصة، كل تلك العوامل ساهمت بشكل رئيسي في انخفاض قيمة الليرة السورية بشكل متسارع وارتفاعات كبيرة في أسعار السلع الأساسية، انعكست بشكل مباشر على انخفاض مستوى معيشة السكان.

3-1-4: تحليل التضخم في سورية:

شهدت سورية منذ بداية الأزمة فيها ارتفاعات مستمرة لأسعار العملات الأجنبية أمام الليرة السورية مما انعكس على شكل ارتفاع في أسعار السلع والبضائع في السوق السورية ففي نهاية عام 2012م بلغ سعر صرف الليرة السورية مقدار 57 ليرة للدولار الواحد في السوق الرسمية والذي انعكس مباشرة في ارتفاعات مستمرة لأسعار السلع في الأسواق بالإضافة لعوامل أخرى ساهمت بانخفاض قيمة الليرة منها العقوبات الاقتصادية بالإضافة

للأعوام التالية وحتى العام 2016 ظل سعر الصرف صاعد باستمرار وينعكس بشكل مباشر على أسعار السلع الأساسية، بالإضافة للعوامل التي رافقت تلك السنوات من ارتفاع تكاليف الانتاج بسبب ارتفاع أسعار الطاقة وتدمير وسرقة للمعامل وصعوبة وصول البضائع للأسواق، وغيرها من العوامل التي ساعدت في الغلاء، حيث ارتفعت أسعار الغذاء خلال فترة الأزمة بين عام 2010 والشهر التاسع من عام 2016 بمقدار 650% انطلاقاً من قرابة 12.6 ألف ليرة شهرياً لأسرة مكونة من خمسة أشخاص في العام 2010 وصولاً إلى 94.5 ألف ليرة شهرياً في عام 2016 [kassiounpaper العدد 780](#) . وبلغ معدل التضخم 50.94% في شهر حزيران من عام 2016م مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2015م التي بلغ معدل التضخم خلالها 33.78% تعود هذه الزيادة بصورة أساسية بسبب استمرار ارتفاع الطلب على السلع الغذائية والسكن والمياه والوقود . مازالت الأسعار متجه نحو الارتفاع بشكل عام ولكن خلال العامين 2017 و 2018 أخذت في الاستقرار نسبياً نتيجة لزيادة السلع المنتجة محلياً وخصوصاً السلع الغذائية³⁶.

جدول رقم (12) تكاليف المعيشة للأسرة السورية المكونة من خمسة أشخاص

(بالألف)

السنة	مصاريف الغذاء الضروري	السكن	لباس	تعليم	صحة	متفرقات ضرورية (متضمنة النقل والاتصالات)	المجموع
2010	12.6	2.5	4	3	2	5	29.1
2016	94.5	68.8	9.85	7.5	7.5	20	174.75
2017	96	85	16.8	15	9	23	238.8
2018	101	89	17.7	18.5	12	25	263.2

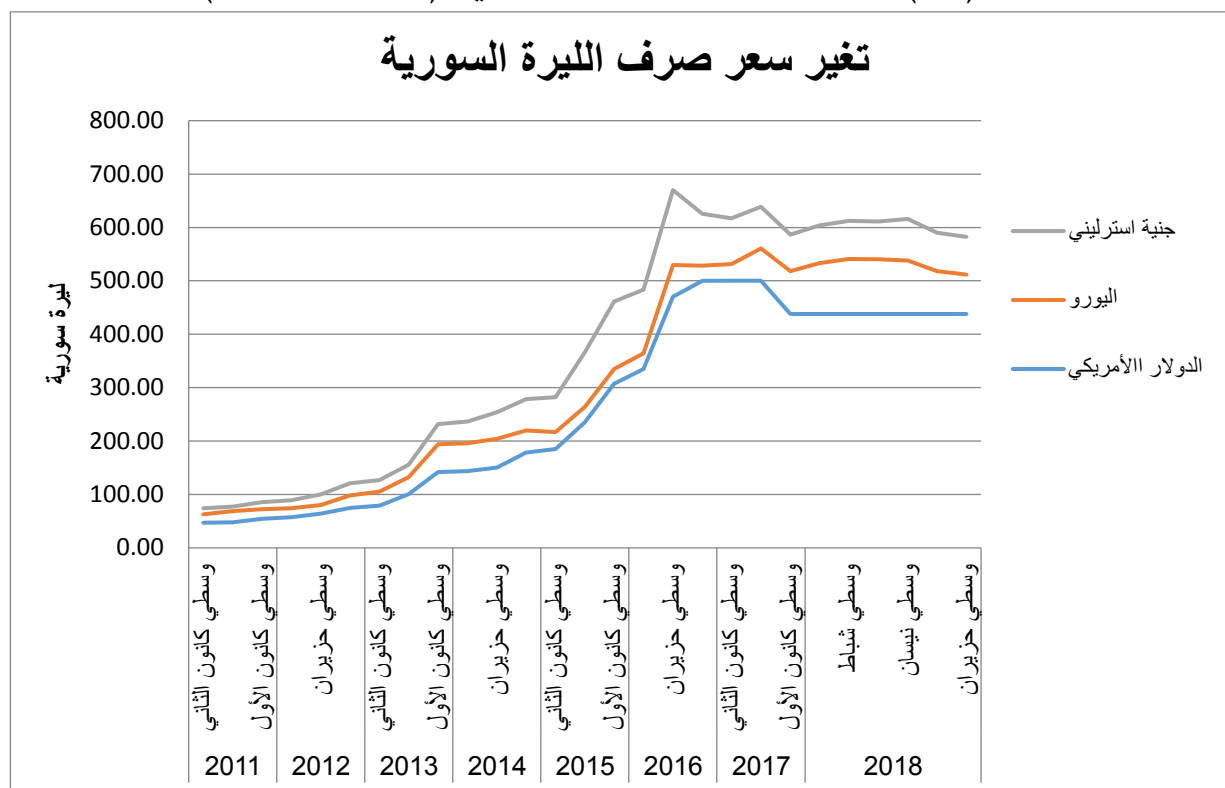
المصدر: جريدة قاسيون الإلكترونية. الأعداد على التوالي 779 - 780 - 806 - 817 - 881

يوضح الجدول رقم (13) تكاليف المعيشة وفق معيار الحاجات الأساسية التي حددها البنك الدولي (الغذاء والشرب - المسكن - اللباس - الصحة - التعليم) حيث تم تقدير الحد الأدنى من الدخل لتأمين الحاجات الخمس الرئيسية المذكورة آنفاً، نلاحظ الفرق

³⁶ مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة مصرف سورية المركزي، دمشق، سورية، تقرير التضخم 2016، 2016 .

الكبير بين احتياجات الأسرة السورية بين العام 2010 والعام 2016 حيث تضاعف الأرقام لأكثر من 20 مرة بحلول العام 2018م وبالمقابل لم يكن هناك زيادات في الدخل تتناسب مع الغلاء المعيشي، وتبعاً لتقارير الأمم المتحدة وفق هذه المعايير مع ثبات دخل المواطن من ذوي الدخل المحدود (العامل بأجر ثابت) فإن 85% من السوريين فقراء.

الشكل (12) تطور سعر صرف الليرة السورية (2011-2018)



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (3) صفحة 163

بالنظر إلى الشكل البياني رقم (12) نلاحظ أنه في نهاية العام 2016 سجل أكبر قيمة وسطية لانخفاض سعر صرف الليرة السورية بحيث قدرت قيمتها نحو 500 ليرة سورية للدولار الواحد في السوق النظامي أما في السوق الموازي فكانت الأسعار أكثر تقلباً وأكثر ارتفاعاً حيث سجلت ارتفاعات كبيرة تجاوزت عتبة 550 ليرة سورية للدولار الواحد، أدى انخفاض سعر الصرف بشكل مباشر لانتشار حالة الفقر بسبب الارتفاع الكبير لتكاليف المعيشة وارتفاع حجم الطلب في المناطق الأمانة مما ساعد بعض التجار

في احتكار السلع وبيعها بأسعار مرتفعة في ظل تنوع الأنماط الاستهلاكية، وارتفاع في أسعار العقارات بشكل كبير نتيجة ارتفاع حجم الطلب عليها.

3-2: الخسائر الاجتماعية:

ينتج عن الأزمات في شتى أنحاء العالم نتائج كارثية بالنسبة للبنى الاجتماعية سواء كانت هذه الأزمات سياسية أو اقتصادية أو حتى كوارث طبيعية فهناك شرائح كبيرة في المجتمعات غير قادرة على مواجهة هذه الآثار سواء كانت هذه الأزمات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو كوارث طبيعية، ويطلق على هذه الفئات من المجتمع مصطلح الفئات الأكثر هشاشة، ولكل أزمة آثارها الاجتماعية تبعاً لمدى امتدادها المكاني أو الزمني، ولعل الحرب على سورية كان لها آثار اجتماعية كارثية من حيث عدد اللاجئين والنزوح والدمار الذي تعرضت له البنى التحتية والاجتماعية، وانخفاض لمؤشر التنمية البشرية وازدياد معدل الوفيات نتيجة للحرب الدائرة على الأراضي السورية، انتشار البطالة والفقر وما يرافقه من انتشار للجريمة والسرقة وانخفاض في مستويات الثقافة والتعليم والأمان الاجتماعي وما يرافق ذلك من تفكك أسري وانتشار مظاهر التسول ونش النفايات. حيث تم وصف البعد الاجتماعي للأزمة من قبل المفوض السامي لدى الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين "فيليبو غراندي" [UNHCR SYRIA MID YEAR REPORT 2017](#)

"سورية هي أكبر أزمة إنسانية وأزمة لجوء في عصرنا الحديث، وهي سبب مستمر لمعاناة الملايين، وينبغي أن تُحشد لها موجة من الدعم من كافة أنحاء العالم"

❖ تمثلت الأبعاد الاجتماعية للأزمة من خلال :

1- النزوح سواء هجرة داخلية أو خارجية .

2- الصحة

3- التعليم

4- البطالة والفقر

3-2-1: النزوح

كان استمرار النزوح موازياً لاستمرار العمليات العسكرية للقضاء على المجموعات المسلحة التي انتشرت تقريباً في جميع أنحاء سورية، حيث أدى النزوح إلى تغير ديمغرافي سريع نتج عنه إعادة تشكل الخارطة السكانية لسورية من حيث إعادة توزيع السكان داخل سورية أو خارجها، توجهت موجات النزوح بشكل رئيسي نحو المناطق الآمنة الخالية من العمليات العسكرية داخل سورية أو التوجه نحو البلدان المجاورة (لبنان - الأردن - تركيا - العراق) وموجات هجرة إلى الدول الأوروبية وبعض السكان توجه نحو دول شمال افريقيا وخصيصاً مصر، تشير التقديرات إلى أن نسبة السكان تراجعت في سورية بمقدار 12.1% في نهاية 2013 مقارنة بالعام 2010 وفي نهاية 2013 أيضاً اضطر أكثر من 45% من سكان سورية على مغادرة منازلهم بحثاً عن أماكن آمنة وسعيًا لتلبية احتياجات معيشتهم الأساسية³⁷ وبحلول عام 2015 تفاقمّت الأزمة وتضخمت الأرقام والاحصائيات بشكل كبير حيث تشير الأرقام إلى أن هناك حوالي 13.5 مليون شخص في سورية بحاجة مساعدات وباجة حماية بينهم 6 ملايين طفل ومن ضمن هذا الرقم الكبير هناك 6.5 مليون شخص فقدوا أماكن سكنهم من ضمنهم 2.8 مليون طفل، بالإضافة إلى 4.2 مليون لاجئ. وفي العام 2015 كان هناك 1.2 مليون شخص فقدوا أماكن سكنهم، بالإضافة إلى ما رافق ذلك من انتهاكات في حقوق الإنسان وضرب لشبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء والمدارس والمشافي مما أثر بشكل سلبي ومباشر على الصحة والتعليم والأمن الاجتماعي³⁸.

³⁷ إعداد المركز السوري لبحوث السياسات، سورية هدر الانسانية، تقرير يرصد الظروف الاقتصادية والاجتماعية في سورية، 2014 أعد التقرير بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي والأثروا.

³⁸ 2016، NIF، UNDESA، UNRWA، UNHCR، HUMANITARIAN NEEDS OVERVIEW، Syrian Arab .

جدول رقم (13) أثر الأزمة على صعيد البنية الاجتماعية (مليون)

2011-2015	رجال	أطفال / ذكور	نساء	أطفال / إناث	مجموع
فقدوا أماكن سكنهم	3.8	3	3.7	3	13.5
بحاجة استضافة	1.9	1.4	1.8	1.4	6.5
لا أماكن لديهم	1.5	1.2	1.5	1.2	5.4

المصدر : 2016 P:3 HUMANITARIAN NEEDS OVERVIEW

يظهر الجدول (13) أثر الأزمة على صعيد البنية التحتية ففي نهاية العام 2016م كان هناك ما مجموعه 13,5 مليون شخص فقدوا أماكن سكنهم ومنهم 5,4 مليون شخص ليس لديهم مكان يأويهم. أما بالنسبة لتوزع هذه الأرقام حسب المحافظة يظهر الجدول (14) أعداد الأشخاص الذين هم في حاجة مساعدات بالإضافة إلى أعداد النازحين (ألف) حتى العام 2016م.

الجدول رقم (14) أعداد الأشخاص الذين هم في حاجة مساعدات،

المحافظة	مجموع الأشخاص في حاجة المساعدة حتى عام 2016	مجموع النازحين
حلب	2.804.853	1.246.968 مليون
الحسكة	755.254	301.618 ألف
الرقعة	451.272	201.350 ألف
السويداء	244.131	61.696 ألف
دمشق	1.066.261	436.170 ألف
درعا	615.603	320.773 ألف
دير الزور	745.024	318.684 ألف
حمّاه	1.052.578	500.801 ألف
حمص	1.023.033	526.510 ألف
إدلب	1.244.733	704.511 ألف
اللاذقية	708.062	377.974 ألف
القنيطرة	65.266	38.700 ألف
ريف دمشق	2.147.167	1.269.202 مليون
طرطوس	553.790	258.505 ألف

المصدر : 2016 HUMANITARIAN RESPONSE PLAN P :4

الشكل رقم (13) يظهر أعداد الأشخاص الذين يحتاجون لمساعدات 2012-

لحظة عامة عن الاحتياجات الإنسانية ٢٠١٩	لحظة عامة عن الاحتياجات الإنسانية ٢٠١٨	لحظة عامة عن الاحتياجات الإنسانية ٢٠١٧	لحظة عامة عن الاحتياجات الإنسانية ٢٠١٦	خطة الاستجابة الاستراتيجية لعام ٢٠١٤	خطة الاستجابة الإنسانية في سورية لعام ٢٠١٤	خطة الاستجابة الإنسانية في سورية لعام ٢٠١٣	خطة الاستجابة الإنسانية في سورية لعام ٢٠١٢
١١,٧ 0	١٣,١ 0,٦	١٣,0 0,٧	١٣,0 ٨,٧	١٢,٢	١٠,٨	٩,٣	٦,٨
كانون الأول ٢٠١٨	أيلول ٢٠١٧	أيلول ٢٠١٦	أيلول ٢٠١٥	كانون الأول	أيار	أيلول	نيسان
							كانون الأول
							أيلول
							حزيران

محتاجون للمساعدة (أبيض)
 بحاجة ماسة للمساعدة (أزرق)

(بالملايين)

من الشكل أعلاه نلاحظ أن أعداد الأشخاص الذين هم في حاجة مساعدات استمر في الارتفاع حتى بلغ ذروته في العام 2015 والعام 2016 عالتوالي لمجموع بلغ 13.5 مليون نسمة وانخفض هذا الرقم تدريجياً وذلك بسبب جهود الدولة والحكومة السورية في سيطرتها على الأراضي السورية وفرض الاستقرار مرة أخرى على مساحات أوسع في الجمهورية العربية السورية بالإضافة إلى الجهود الإغاثية التي عملت بالتوازي مع الاستقرار الأمني على إعادة خلق بيئة مناسبة لإعادة الحياة الاقتصادية مرة أخرى، ساعدت خطط

الاستجابة الانسانية المطبقة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة السورية ومشاركتها مع الجمعيات الأهلية، ومنظمات المجتمع المدني، المنظمات الدولية، في تخفيف حدة الأزمة على الصعيد الإنساني من خلال تطبيق خطة الاستجابة الانسانية التي بدأت عام 2013م.

جدول رقم (15) أعداد اللاجئين السوريين في الدول المجاورة (مليون)

الدولة المضيفة	لبنان	العراق	مصر	الأردن	تركيا	دول شمال افريقيا	مجموع
عدد اللاجئين	1.1	0.25	0.13	0.63	2	0.02	4.08 مليون

المصدر: HUMANITARIAN NEEDS OVERVIEW P:5/2016

أما بالنسبة للهجرة الخارجية يبين الجدول رقم (15) أعداد اللاجئين السوريين في الدول المجاورة فكانت هناك موجات هجرة عبر البحر المتوسط نحو الدول الأوروبية، وهجرة نحو الدول المجاورة عبر اجتياز الحدود بطرق غير شرعية، حيث وصل عدد اللاجئين خارج سورية 4.508.735 مليون شخص، 4.08 مليون لاجئ توجهوا نحو الدول المجاورة (تركيا- الأردن- لبنان- العراق- مصر)، أما نصيب الدول الأوروبية من اللجوء كان 428.735 ألف لاجئ حتى نهاية 2016.

3-2-2: الصحة

في ظل الظروف التي شهدتها سورية ومع تفاقم موضوع الهجرة واللجوء ازداد الاستنزاف البشري في المجتمع السوري وهجرة الكفاءات والأيدي العاملة في جميع الاختصاصات بالإضافة إلى تضرر المرافق الصحية بشكل كبير عن طريق سرقتها أو استخدامها، أدى ذلك إلى نقص في الكوادر الطبية وسيارات الاسعاف والمعدات والإمدادات، فكان لذلك أثر سلبي كبير بالنسبة للمستوى الصحي مما أدى وقوع العديد من حالات الوفاة التي كان بالإمكان تجنبها، بالإضافة إلى ارتفاع في أسعار الأدوية بنسب كبيرة بسبب تخريب وإغلاق العديد من معامل الأدوية، تشير التقديرات لعام 2016م انخفاض بنسبة 60%

من الانتاج المحلي للأدوية بالإضافة إلى أن 58% من المستشفيات العامة و49% من المراكز الصحية إما تعمل بشكل جزئي أو أنها مغلقة تماماً، يترتب على ذلك خطراً على حياة الأشخاص الذين يعانون من الأمراض المزمنة مثل السكري، الضغط، الفشل الكلوي.. الخ ، بالإضافة إلى خطر الوفاة المحتمل بالنسبة للأطفال حديثي الولادة حيث أنهم سيولدون في ظروف غير صحية وهناك احتمالية كبيرة عدم حصولهم على اللقاحات والأدوية والمكملات الغذائية اللازمة، فكان هناك طفل من كل ثلاثة أطفال من الذين أعمارهم أقل من خمس سنوات لا يحصل على الرعاية الصحية، يشير التقرير (HUMANITARIAN NEEDS OVERVIEW P:6/2016) أيضاً إلى أن هناك أيضاً 70% من السكان لا يحصلون على مياه شرب آمنة بحيث قد تكون غير صالحة وتسبب للأمراض. إن طول أمد النزاع يترك آثاراً غير مباشرة على معدلات الوفاة والمرض في مرحلة ما بعد الأزمة يرجع ذلك لعدة أسباب منها احتمالية تفشي الأمراض نتيجة لانخفاض معدل الأمن الغذائي أو نتيجة لتدني خدمات الرعاية الصحية وانخفاض في مستوى التعليم الذي يؤدي إلى غياب الوعي الصحي واتباع أنماط سلوكية معينة قد تؤدي إلى مشاكل صحية³⁹.

3-2-3: التعليم

من أشد الآثار خطورة لأي نزاع مسلح هو تأثيره على القطاع التعليمي، لأن القطاع التعليمي يعتبر اللبنة الأساسية لبناء رأس المال الاجتماعي لأي بلد وتنمية الكفاءات والقدرات وتعبئة الموارد البشرية في عملية التنمية والنمو، ويعتبر التعلم الخطوة الأساسية في التنمية الإنسانية والاجتماعية لأنه يعزز قدرات الإنسان ويحسن معيشته. كان للنزاع المسلح في سورية تأثير سلبي وبشكل مباشر على قطاع التعليم وخلال فترة النزاع خسر النظام التعليمي الموظفين والطلاب نتيجة لحركة النزوح واللجوء مما أدى إلى تفاوت في أعداد الملتحقين بالمدراس بين مختلف المناطق مما خلق حالة عدم المساواة في الحصول على حق التعليم، فأدى ذلك إلى تشويه النظام التعليمي وخسارة في الرأس مال البشري،

³⁹ ICRC, SCRC UN ، خطة الاستجابة الإنسانية 2016، 2016 .

بالإضافة أيضاً إلى انخفاض جودة التعليم في المناطق كافة بسبب هجرة الكفاءات وندرة في الكادر التدريسي حيث تشير التقديرات أن هناك 2 مليون طفل خارج المدارس في سورية وأن هناك 0.7 مليون طفل في دول اللجوء أيضاً هم خارج المدارس ويوضح التقرير أن هناك 5.7 مليون طفل ممن هم داخل المدارس وممن هم خارج المدارس لا يتلقون تعليماً جيداً، وأيضاً هناك 50 ألف مدرس ومدرسة لا يعملون بسبب الهجرة والنزوح، وتم تسجيل 4 آلاف هجمة على المدارس حتى نهاية 2016 بحيث تم تدمير مدرسة واحدة من كل أربعة مدارس في سورية. بالإضافة إلى تلك المدارس التي تم استخدامها كمراكز للإيواء، أو تلك التي استخدمتها المجموعات الإرهابية المسلحة كمقرات لها (HUMANITARIAN NEEDS OVERVIEW P:7/2016).

وفي حلول عام 2018 ازدادت الأوضاع سوءاً بالنسبة لأعداد الأطفال المتسربين من المدارس ويرجع ذلك بسبب الأوضاع المعيشية المتردية وارتفاع تكاليف الحياة حيث انتشرت مظاهر التشرد وعمالة الأطفال التي كانت أحد أهم أسباب تسرب الأطفال بالإضافة إلى الهجرة والنزوح، وتم تسجيل في بداية 2018م 1.75 مليون طفل متسرب من المدارس ووصل عدد المدرسين الذين هم خارج الكادر التدريسي إلى 150 ألف مُدرس ومُدرسة بحلول 2018م (HUMANITARIAN RESPONSABLE PLAN P:30)، 2018

3-2-4: البطالة والفقر

تبعاً للدراسات التي جرت من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مسح نسب الفقر خلال الفترة (1997-2004) تظهر أن نسبة الفقر الإجمالي للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر قد ازدادت من 11.4% في نهاية 2004م إلى 12.3% في العام 2007م أظهرت النسب أن ثلث السكان أي ما يقارب 6 ملايين نسمة كانوا يعيشون تحت خط الفقر الأعلى، وأن الفقر المدقع كان أكثر انتشاراً في المناطق الريفية مقارنة في المدن، أي 15.1% ممن يعيشون في المناطق الريفية كانوا يرزحون تحت خط الفقر الأدنى، مقارنة مع 9.9% من إجمالي سكان المدن. وبناء على الانخفاض المقدّر في الانفاق

الحقيقي للأسر نتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية وانخفاض سعر الصرف كان عاملاً مساعداً لدخول شرائح جديدة من المجتمع السوري إلى الفقر. خلال الربع الأول من 2013 كان عدد الفقراء 6.7 مليون نسمة، ومن ضمنهم 3.6 مليون نسمة في الفقر المدقع. وبالتالي فإن أكثر من نصف سكان سورية يعيشون حالة الفقر، إن انتشار ظاهرة الفقر في ظل ظروف عدم الاستقرار نتيجة حتمية ولكن تداعياتها خطيرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ومع انخفاض دخل الأسر ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع سعر الصرف الذي قاد بدوره إلى ارتفاعات كبيرة في أسعار السلع الأساسية من غذاء مسكن ملابس وقود مواصلات أدى إلى انتشار ظاهرة البطالة وعدم الاعتماد المواطن على مصدر دخل وحيد فلقد لجئ الكثيرون إلى اقتصاد العنف، السرقة، الجريمة، الاتجار بالمواد المخدرة والمهربة وفي بعض المناطق تم الاتجار بالأثار، وفي المناطق الحدودية راجت ظاهرة الاتجار بالبشر وتسهيل طرق تهريبهم وهجرتهم نحو الدول المجاورة، علاوة على ذلك كان بعض فئات من المجتمع السوري لغمة سائغة أمام مغريات المجموعات المسلحة كي يعملوا معهم لقاء عائد مادي، ولكن الحكومة السورية عملت جاهدة في ملف المصالحات الوطنية وذلك من أجل عودة المواطنين المُرر بهم إلى رشدتهم والقيام بواجباتهم كمواطنين من جديد⁴⁰.

الزيادة في الفقر المادي ناجمة عن مجموعة من الأسباب المرتبطة مع بعضها البعض نذكر أهمها:⁴¹

1-العقوبات الاقتصادية.

2-تراجع الدخل الحقيقي لأصحاب الدخل الثابت نتيجة انخفاض القوة الشرائية لليرة السورية، نتيجة لذلك تحول العديد من أصحاب المهن اليدوية والحرف وأبناء الطبقة الوسطى إلى فقراء.

⁴⁰ المركز السوري لبحوث السياسات، "الكارثة السورية : تقرير يرصد الظروف الاقتصادية والاجتماعية في سورية".

⁴¹ UNDP، تحسين سبل المعيشة ، استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية، 2013 .

3-الارتفاع الكبير في تكاليف انتاج السلع والخدمات وزيادة في أسعار الغذاء والمحروقات.

4-انخفاض دخل الأسر جرّاء غياب فرص التوظيف وخسارة للموظفين لوظائفهم في العديد من المناطق.

5-تضرر الأصول المادية وبعض صغار رجال الأعمال .

6-عدد الوظائف التي فقدت خلال الأزمة في سورية يقارب 2.33 مليون وظيفة. شهدت سورية نتيجة لذلك زيادة هائلة في الفقر متعدد الأبعاد، والذي يشمل، الدخل، السكن، التعليم، الصحة، الملابس، ولذلك يهدف برنامج تحسين سبل العيش على سد الفجوة بين المتطلبات والحاجات الأساسية للمواطنين وبين ما يستطيعون القيام به وذلك عن طريق العمل مقابل المال عبر عدة طرق ممنهجة بخطوات عملية تتناسب مع بيئة وطبيعة النشاط الاقتصادي والنمط الاستهلاكي لكل منطقة مستهدفة من قبل البرنامج فالمناطق الريفية نشطت بها الأنشطة الزراعية أم المناطق الحضرية كانت البرامج المطبقة بها دورات مهنية، وعمل البرنامج أيضاً على تحسين البنى التحتية وتشغيل أكبر قدر من العمالة في هذا القطاع كون هذا القطاع يحتاج عمالة كبيرة من عمال نظافة أو عمالة في إزالة الركام الصلب وبرامج إعادة التدوير، فبرنامج تحسين سبل العيش ليس هدفه اقتصادي فقط وإنما له أهداف أخرى مثل التماسك الاجتماعي ودمج الفئات الاجتماعية المختلفة من فئات مُهجرة ومجتمع مضيف وغيرها من تصنيفات من خلال العمل المشترك الذي يعمل في مسارين إشباع حاجات الأفراد وأسرههم وتحقيق أهداف المجتمع ككل.

ملخص الفصل الأول

تم استعراض واقع الاقتصاد السوري ومؤشراته الرئيسية في الأعوام التي سبقت الحرب على سورية في العام 2011م كالناتج المحلي الإجمالي والقطاعات الرئيسية المكونة له واستعراض في المبحث الثاني عناصر التنمية الإنسانية، حيث كان الاتجاه العام لها في منحى إيجابي، أما في المبحث الثالث تم استعراض الآثار الاقتصادية والاجتماعية للحرب على سورية ودورها في التخريب الممنهج للبنى الاجتماعية والتحتية في سورية، والآثار على صعيد الاحتياجات الأساسية للمجتمع السوري كالصحة والتعليم والسكن والملبس والأمان والبطالة والفقر، عمل الباحث على استعراض هاتين الفترتين لمعرفة كيف كان الاقتصاد؟ وكيف تحول؟ وما هي الآثار المترتبة لبرامج التدريب المهني ودورها في تمكين المجتمع المحلي وخلق فرص عمل مولدة للدخل للأشخاص المتضررين.

الفصل الثاني : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تمهيد: سيتم التطرق في هذا الفصل إلى نشأة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأهداف التي يعمل على تحقيقها والآليات المتبعة في ذلك، بالإضافة إلى مسار التمويل الإنساني للأمم المتحدة، بالإضافة إلى عرض مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية، وفي المبحث الثالث سيتم عرض برنامج تحسين سبل العيش وآليات تطبيقه والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

المبحث الأول: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي النشأة والأهداف.

1-1: نشأة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي⁴²:

تأسس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) عام 1965 م في مدينة نيويورك الأمريكية من خلال دمج برنامجين تابعين للأمم المتحدة هما برنامج الأمم المتحدة لدعم التقنية وبرنامج الأمم المتحدة للدعم الخاص، المعنيين بالشؤون الاقتصادية ودعم التنمية البشرية والإنسانية، بالقرار (20-2029). (قرار الجمعية العامة رقم 2188 دورة 21 سنة 1965)

يُعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الشبكة الإنمائية العالمية للأمم المتحدة التي تدعو إلى التغيير وربط البلدان بالمعرفة، ومدها بالموارد والخبرات اللازمة لمساعدة الناس لبناء حياة أفضل، حيث يعمل البرنامج حالياً في 170 بلد وإقليم حول العالم يتعاون معها لتطبيق حلول خاصة تتناسب مع طبيعة النشاط الاقتصادي السائد في البلد المعني، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية ومواجهة التحديات المحلية والعالمية، مما يساعد الدول على تحقيق الأهداف الإنمائية التي يسعى البرنامج لتحقيقها، ومن أهم هذه الأهداف، هدف القضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة والإقصاء.

⁴² فارس، ديمة، "التعاون الإنمائي بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وانعكاساته على الاقتصاد السوري" (رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2012- * حيث استخدمت الباحثة المرجع التالي (قرار الجمعية العامة رقم 2188 دورة 21 سنة 1965)

يساعد البرنامج البلدان على تطوير سياسات ومهارات قيادية وقدرات شراكات مؤسسية ومدها بالمساعدات اللازمة سواء التقنية أو الفنية وحتى المالية في بعض الأحيان وذلك من أجل الحفاظ على نتائج التنمية وديمومتها، ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً على تعزيز الأطر الجديدة للتنمية والحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ. تتكون ميزانيته بحوالي 5 مليار دولار سنوياً من خلال التمويل الطوعي للبلدان الأعضاء في الأمم المتحدة، يعمل البرنامج في 17 بلد عربي حيث تركز أنشطة البرنامج في البلدان العربية على المجالات الخمسة التي تمثل أولوياته في التركيز بصورة خاصة على التصدي لأبرز معوقات التنمية البشرية في المنطقة العربية وهي كالآتي⁴³:

1- المعرفة: يعمل هدف المعرفة على توسيع إمكانيات البشر، وتغذي فيهم فهم الخيال وتنمي عندهم حس الإبداع، وإضافة إلى القيمة التي تختزلها المعرفة بحد ذاتها، فهي أيضاً تؤدي دوراً هاماً وموضوعياً في توسيع آفاق الحريات الأخرى فالتحصيل العلمي يمكن الإنسان من حماية مصالحه ومقاومة الاستغلال، والمعرفة تعني العمل على إتاحة المعلومات والمعارف وإمكانية الوصول إليها والاستفادة منها، وبالتالي إنشاء مجتمع المعرفة الذي يقوم على المجتمع المتعلم، وتم إدراج هدف القضاء على الأمية ومجانية التعليم كقاعدة أساسية وخطوة أولى للوصول لمجتمع المعرفة، يمكن تعريف مجتمع المعرفة على أنه المجتمع الذي يقوم بإنتاج المعلومات والمعارف وتوظيفها وإعادة إنتاجها، بالشكل الذي يساهم في إثراء العملية التراكمية للمعرفة والاستفادة منها، تماشياً مع التطورات التكنولوجية الهائلة.

2- مكافحة الفقر: إن هدف مكافحه الفقر هو هدف عالمي لكل الحكومات والمؤسسات الفاعلة والمؤثرة في الحياة الاقتصادية، وعندما يتم تخفيض عدد الفقراء فإن ذلك ينعكس إيجاباً على كل مناحي الحياة الاقتصادية في البلد المعني، وذلك لأن انخفاض الفقراء أي

⁴³ مجلس حقوق الإنسان/ A/HRC/34/28، أنشطة وبرنامج منظومة الأمم المتحدة المساهمة في دور الحكم الرشيد في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها 2017، 21461-.

زيادة وتوسع في قدراتهم على الاستهلاك وبالتالي تحفيز الطلب الكلي وعليه يتحفيز الانتاج الذي يعمل على زيادة الطلب على العمل وبالتالي فمن مصلحة كل الأطراف الفاعلة في الحياة الاقتصادية انخفاض أعداد الفقراء، وبالنسبة للأمم المتحدة وهيئاتها الفاعلة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فإن هدف مكافحة الفقر يعتبر هدفاً أساسياً في الخطط قصيرة، متوسطة، طويلة الأجل، وهدف مكافحة الفقر بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا يقتصر فقط على رفع مستوى الدخل، وإنما له أوجه متعددة منها الحرمان من التعليم والحصول على الخدمات سواء الاجتماعية أو الصحية. وبالتالي فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يدعم الدول التي يعمل بها بالشراكة مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني من خلال دعم المشاريع والاستراتيجيات والخطط التي من شأنها تحقيق هدف تخفيض أعداد الفقراء في العالم.

3-الحكم الرشيد: يشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكم الديمقراطي بطرق مختلفة، منها دعم الإصلاح الدستوري، وتعزيز الدور الفعال للبرلمانات، ودعم جهود المصالحة والتدابير الرامية إلى تعزيز التمكين والإدماج واستقرار المجتمعات، وسلط البرنامج الضوء على العلاقة التعااضدية بين الحكم الرشيد وحقوق الإنسان، والفعالية والإنصاف في تقديم الخدمات إلى الناس، وتعزيز سيادة القانون.

4-الحرية: ولها أوجه متعددة منها الحرية الاقتصادية والحرية الدينية والحرية الاجتماعية في ممارسة المعتقدات والشعائر التي يؤمن بها كل فئة من نسيج المجتمع المختلف، والحرية السياسية والتعددية الحزبية وحرية الأفراد في التعبير عن آرائهم دون التعرض لمخاطر تهدد حياتهم.

5-تمكين المرأة: تمكين المرأة يمثل العملية التي يتم من خلالها إعداد المرأة لتصبح فرداً واعياً مدركاً لما يدور حولها وإبراز نقاط القوة لديها، مما يجعل مشاركتها في مجالات الحياة المتعددة، (قانونية- اجتماعية- سياسية- اقتصادية) ذات قيمة ونفع مما يكسبها الثقة في النفس ويمكنها مواجهة جميع أوجه عدم المساواة بين الجنسين، فالتمكين يعني تحقيق المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات والفرص، وبالتالي يمكن اعتبار عدم

المساواة بين الرجل والمرأة هو من أكبر المعوقات في وجه التنمية البشرية في الوطن العربي والمجتمعات في دول العالم الثالث عموماً، فبعض العادات والتقاليد المتجذرة في بعض المجتمعات ضد تعليم المرأة ومشاركتها في الحياة الاقتصادية وبالتالي فإن هنالك هدر في الطاقات الموجودة لدى المرأة وضياع للفرص التي يمكن تحقيقها من خلال الاستفادة من مشاركة المرأة في مجالات الحياة المختلفة في المجتمعات المعنية.

مجالات تمكين المرأة:

- التمكين الاقتصادي: وهو الذي يختص بضمان وصول المرأة على قدر من المساواة مع الرجل إلى الموارد الاقتصادية.
- التمكين السياسي: وهو الذي يختص بتمثيل المرأة في المجال السياسي.
- التمكين القانوني: وهو الذي ينظر في مستوى خدمة القوانين لقضايا المرأة، وضمان منحهم حقوقهم، والحرص على تطبيقها.
- التمكين الإداري: وهو الذي يُعنى بظروف العمل للمرأة في المؤسسات والمنشآت الاقتصادية.

1-1-1: أهداف البرنامج ورسالته:

تتمثل رؤية البرنامج من خلال تحقيق الأهداف الإنمائية المرحلية التي تتناسب مع تطور النشاط الاقتصادي العالمي، وتناسب طبيعة النشاط الاقتصادي لكل بلد. ومساعدة الدول النامية في تقوية قدراتها الوطنية من أجل تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة التي تركز على الإنسان مع الاستخدام الرشيد للموارد بهدف الحفاظ على حق الأجيال المستقبلية في التمتع بها والاستفادة من استخدامها، ويعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكبر ممول ومانح للمشاريع الابتكارية التي تكون أهدافها تتماشى ورؤية البرنامج، وبالتالي فهو يشجع المبادرات الصادرة من المجتمعات المحلية.

يدعم البرنامج الصناديق التي تعمل على تحقيق الأهداف الإنمائية، ومنها:

- 1-صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمشاريع الإنتاجية: يعمل الصندوق على توفير الدعم لمساعدة مؤسسات التمويل الصغير (قروض صغيرة ومتناهية في الصغر) وهدفه

هو الوصول إلى الفئات المهمشة والأكثر هشاشة في المناطق الريفية النائية، في البلدان الأكثر فقراً خصوصاً في افريقيا وبعض دول آسيا وأمريكا اللاتينية، مع تعامل خاص للبدان الخارجة من صراع أو أزمات سواء سياسية أو كوارث طبيعية، وذلك بسبب أن نتائجها عادة ما تكون كارثية التأثير على البنية التحتية والأصول الانتاجية.

2- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة: والهدف الأساسي منه هو تعزيز مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية والعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات وظروف العمل، والحد من انتشار مظاهر العنف والتمييز ضد المرأة.

أهداف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

هي مجموعة من الأهداف يسعى البرنامج إلى تحقيقها من خلال الشراكات مع حكومات البلدان التي يعمل بها وهي تختلف حسب احتياجات ومقدرات وموارد كل بلد، البشرية والمادية، وتتغير الأهداف المرحلية حسب الفترة الزمنية فلكل فترة زمنية خصوصيتها ولكن في المجمل الأهداف متكاملة من أجل تحقيق رؤية شاملة باختلاف الأدوات اللازمة لتحقيقها، الجدول أدناه يوضح أهداف التنمية الألفية وأهداف التنمية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يظهر الجدول ما هي الأهداف التي يسعى البرنامج إلى تحقيقها عبر خطط محددة بإطار زمني في البلدان التي ينشط بها.

جدول رقم (16) الأهداف الألفية- الأهداف الإنمائية.

أهداف التنمية الألفية 2000-2015	أهداف التنمية المستدامة 2015-2030
• القضاء على الفقر المدقع والجوع	• القضاء التام على الفقر
• تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	• القضاء التام على الجوع
• تعزيز المساواة بين الجنسين	• الصحة الجيدة والرفاه
• تخفيض معدل وفيات الأطفال	• التعليم الجيد
• تحسين الصحة	• المساواة بين الجنسين
• مكافحة فيروس المناعة البشرية	• المياه النظيفة والنظافة الصحية
• كفاءة الاستدامة البيئية	• طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

• إقامة شراكة عالمية	• العمل اللائق والنمو الاقتصادي
	• الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
	• الحد من أوجه عدم المساواة
	• مدن ومجتمعات محلية مستدامة
	• الاستهلاك والانتاج المسؤولين
	• العمل المناخي (انتاج الطاقة البديلة)
	• الحياه تحت الماء (الحفاظ على نظافة البحار والمحيطات)
	• الحياه في البر (تشجيع على الزراعة للحد من التلوث والعمل على زيادة المساحات الخضراء)
	• السلام والعدل والمؤسسات القوية
	• عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

المصدر: un.org

1-2-1: الأهداف الإنمائية للألفية :

الهدف الأول: القضاء التام على الفقر المدقع والجوع: انخفض عدد سكان المناطق النامية الذين يعيشون في فقر مدقع أي بأقل من 1.25 دولار في اليوم بمقدار 700 مليون شخص حول العالم أي بتحسن مقداره 22% من إجمالي سكان المناطق النامية الذين يعيشون في فقر مدقع⁴⁴.

الهدف الثاني: تحسين الصحة:

1- يقدر أنه خلال الفترة بين العامين 2000 و 2012 م، تم تجنب وقوع 3.2 مليون حالة وفاة كان من الممكن أن تحدث بسبب مرض الملاريا وذلك بسبب التوسع من

⁴⁴ الأمم المتحدة، تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية 2014 (نيويورك 2014، ص 7 .

التوعية الصحية والمياه النظيفة واللقاحات، 90% من الحالات التي تم تجنبها كانت من الأطفال.

2- أصبح الوصول إلى مصادر المياه النظيفة متاحاً لحوالي 2.3 بليون شخص حوال العالم والسعي إلى تحقيق الغاية المتمثلة بخفض عدد السكان الذين لا يصلون إلى مصدر محسن لمياه الشرب إلى النصف، وبحلول العالم 2010 أصبح بإمكان 89% من سكان العالم أن يصلوا لمصادر المياه النظيفة، بينما كانت النسبة في العام 1990 م فقط 76% 3- فيروس نقص المناعة المكتسب (الإيدز): هناك تزايد في أعداد المتعافين من فيروس نقص المناعة، فقد خضع للعلاج في عام 2013 م ما مجموعه 9.5 مليون شخص من المصابين بهذا المرض، حيث أنقذ العلاج ما مقداره 6.6 مليون شخص، وبالإمكان التوسع في التغطية لأعداد أكبر من المصابين وإنقاذ حياتهم، مع استمرار حملات التوعية والوقاية للعمل على وقف انتشار هذا المرض، العمل على الحفاظ على حياة البشر تجاه فايروس نقص المناعة لا يتمثل فقط في تقديم الرعاية الصحية والعلاج وإنما يتمثل أيضاً في نشر التوعية والوقاية من الإصابة بالمرض.

4- تراجع نقص التغذية المزمن بين صغار الأطفال حيث قدر التحسن بمقدار 20% بين عام 2012 وعام 1990 حيث قدر أن 40% من الأطفال دون الخامسة يصابون بالتقزم بسبب سوء التغذية المزمن، بينما انخفضت النسبة في العام 2012 إلى 20%، وعلى الرغم من ذلك يجب العمل بشكل جدي واتخاذ التدابير اللازمة والفورية لمعالجة مشكلة أزمة التغذية لدى الأطفال، فيقدر تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية المزمن يبلغ مقدار 162 مليون طفل حول العالم.

الهدف الثالث: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي: تحققت الكثير من المكاسب في مجال العمل على تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التسجيل في المدرسة في جميع مراحل التعليم خصوصاً في المناطق النائية، وبحلول عام 2012 كانت جميع هذه المناطق قد حققت، أو قاربت من تحقيق التكافؤ بين الجنسين في حق الحصول على التعليم الابتدائي.

الهدف الرابع: تمكين المرأة: في الألفية الجديدة ازدادت مشاركة وفعالية المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ففي العالم 2014 تجاوزت نسبة النساء عتبة ال 30% في التمثيل في البرلمانات والنقابات بحوالي 46 بلد حول العالم.

الهدف الخامس: الاستدامة البيئية: كان هناك تحسن في جميع الأهداف ماعدا هدف الاستدامة البيئية فما زالت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في اتجاه تصاعدي بسبب التوسع الصناعي، العمراني، والسكاني العالمي الكبير، فانبعثات ثاني اكسيد الكربون عام 1990م بلغت نصف انبعثات ثاني اكسيد الكربون لعام 2011، بالإضافة إلى ملايين الهكتارات من الغابات التي نخسرها كل عام الأمر الذي يشكل خطراً من عدة نواحي تتمثل في الحياة البرية والمياه النظيفة والهواء النقي فهذه الانبعاثات تعمل بشكل مستمر على تلويث الغلاف الجوي وتترك خلفها آثار كارثية تهدد جميع أشكال الحياة، مما دفع الهيئات العالمية والدول ومنظمات المجتمع المدني إلى طرح حلول ومقترحات تعمل على تقليل التلوث المستمر ومنا استخدام الطاقة البديلة وتقليل حجم الاستهلاك العالمي والاعتماد بشكل أكبر على صناعة إعادة التدوير.

الهدف السادس: بناء شراكات عالمية: في عام 2013، كان هناك ارتفاع ملحوظ في المساعدات الإنمائية المقدمة من قبل الدول المتقدمة إلى البلدان النامية فكانت نسبة الزيادة عن العام 2012 - 6.1% أي ما يعادل 134.8 بليون دولار، وكان من ضمن تسهيل الشراكات العالمية دخول السلع والبضائع إلى البلدان النامية من الدول المتقدمة دون قيود جمركية على 80% من السلع، بالإضافة إلى تضاعف مستخدمي الانترنت في البلدان النامية، ومن ضمن هذه المساعدات تم زيادة المساعدات المخصصة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات الدولية المعنية في تحقيق أهداف التنمية الألفية من قبل الدول المانحة.

1-3-1: أهداف التنمية المستدامة:

الهدف الأول: القضاء على الفقر بجميع أشكاله: في تقرير أهداف التنمية الألفية لعام 2014 كان هناك أرقام ومؤشرات على انخفاض حدة الفقر في العالم ولكن في تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2018 يشير إلى أن هناك تزايد في نسب الفقر حول العالم بسبب الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث الطبيعية والنزاعات والأزمات الاقتصادية على مستوى العالم ككل، وترافق ذلك ارتفاعاً لنسب الفقر من جديد، وعليه ارتفعت نسب الجوع أيضاً حول العالم، ففي العقد الأول من الألفية الثالثة شهد بها العالم انخفاضاً لنسب الجوع، لكن عاودت النسب إلى الارتفاع مرة أخرى، ففي العام 2016 ارتفعت نسبة الذين يعانون نقص في التغذية إلى 11% بينما كانت بمقدار 10.6% أي ارتفاع بمقدار 0.04% على مستوى العالم وهذا يمثل رقم مقداره 815 مليون شخص حول العالم، وفي العام 2017 كان هناك 151 مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من التقزم (الطول بالنسبة للعمر)، بسبب سوء التغذية المزمن.

الهدف الثاني: الصحة: بالنسبة للصحة ازداد عدد الأشخاص الذين يستطيعون الحصول على ظروف صحية أفضل وذلك يُعزى إلى زيادة الاكتشافات العلمية في المجالات الطبية ولكن ذلك لم يكن متاحاً للجميع لأن العديد من الناس حول العالم يعانون من أمراض يمكن الوقاية منها، ومن جانب آخر انخفضت أعداد الوفيات من الأطفال عند الولادة ودون الخامسة من العمر من 9.9 مليون إلى 5.6 مليون بين العام 2000 وحتى العام 2016م أي انخفاض يعادل حياه 4.3 مليون طفل حول العالم.

الهدف الثالث: التعليم: لم تشير الأرقام في التقرير إلى وجود تحسن في وصول التعليم إلى جميع أنحاء العالم، وتبعاً للتقرير فإن أكثر من نصف الأطفال والمراهقين في جميع أنحاء العالم لا يستوفون الحد الأدنى من معايير الكفاءة في القراءة والرياضيات، ولا يزال التفاوت في التعليم عميقاً بين الجنسين بالإضافة أيضاً إلى وجود تفاوت بين المناطق الريفية والحضرية.

الهدف الرابع: المساواة بين الجنسين: هناك انخفاض ملحوظ في بعض أشكال التمييز ضد النساء والفتيات، ولكن على الرغم من ذلك مازالت النساء تعاني من الحرمان في بعض الحقوق والفرص في سوق العمل، وبالمقابل ارتفع نسبة النساء في عضوية البرلمانات الوطنية من 19% عام 2010 إلى حوالي 23% عام 2018.

الهدف الخامس: المياه النظيفة: في العام 2015م 29% من سكان العالم يفتقرون إلى إمدادات مياه الشرب بأمان، وفي ذات العام لم تكن المرافق الأساسية لغسل الأيدي متوفرة إلا لدى 27% من سكان أقل البلدان نمواً، أما بالنسبة للدول المتقدمة - ذات الدخل المرتفع أو الدخل المتوسط مرتفع نسبياً- فإن 59% من جميع المياه المنزلية تعالج ويعاد استخدامها بشكل آمن.

الهدف السادس: استخدام الطاقة المستدامة: في الفترة الممتدة من عام 2000م وحتى عام 2016 ارتفعت نسبة الأشخاص الذين يتوافر لديهم كهرباء من 78% إلى 87%، وفي العام 2015م تحديداً كان 55% من الطاقة المتجددة يُستمد بطرق وأشكال حديثة صديقة للبيئة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية وطاقة المياه.

الهدف السابع: تعزيز النمو الاقتصادي والشامل للجميع: انخفاض في نسب البطالة ونسب العمالة الغير نظامية والعمل على سد فجوة الأجور بين الجنسين وتشجيع بيئة عمل آمنة ومأمونة، وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية لضمان استمرارية العمل وتحقيق نمو اقتصادي شامل للجميع.

الهدف الثامن: تشجيع الابتكار وإقامة بنى تحتية قادرة على الصمود: أظهر التقرير أن هناك تحسن ملحوظ وتقدم مطرد في مجالات الصناعة التحويلية، وارتفعت الحصة العالمية من القيمة المضافة من الصناعات التحويلة في الناتج المحلي الإجمالي من 15.2% في عام 2005 إلى 16.3 في العام 2017م، بالإضافة إلى نمو حصة قطاع صناعة التكنولوجيا العالية والمتوسطة في إجمالي تكوين القطاع الصناعي، فقد بلغت في عام 2015م حصتها 44.7% من إجمالي القيمة المضافة لقطاع التصنيع.

الهدف التاسع: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها: العمل على الحد من عدم المساواة في الدخل في البلد نفسه من خلال نشر التوعية وخفض الفجوة بين أجور الذكور والإناث، بالإضافة إلى تشجيع خلق بيئات عمل آمنة للعمال، أما على الصعيد الدولي فكانت الاجراءات أكثر تأثيراً وأخذت الشكل التالي، تشجيع البلدان النامية على زيادة حصتها من الصادرات من خلال تخفيض الرسوم الجمركية على صادراتها وإعفاءها من الرسوم الجمركية على الواردات للسلع الأساسية، وتبعاً لهذه الإجراءات ففي العام 2016 كان 64% من صادرات الدول الأقل نمواً معفية تماماً من الرسوم الجمركية، وفي العام ذاته أيضاً، بلغت المساعدات المقدمة للبلدان النامية من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ما مجموعه 315 بليون دولار.

الهدف العاشر: مدن ومجتمعات مستدامة: تواجه العديد من المدن حول العالم تحديات كبيرة في إدارة التحضر السريع الذي يحدث بسبب التغيرات الاجتماعية بسبب تغير الأنماط الاستهلاكية والانتاجية وانخفاض ربحية الانتاج الزراعي مقابل باقي القطاعات المتوفرة في المدن، وبالتالي يجيب أن يكون هنالك إدارة سريعة لمواجهة انتشار العشوائيات وما يترتب عليها، وفي المقابل الحرص على عدم افراغ الريف وتراجع الانتاج الزراعي وما يترتب عليه من آثار اقتصادية وبيئية معاً، إن ازدياد نسبة السكان في المدن بهذا الشكل السريع والمضطرد له آثار سلبية كبيرة ففي العام 2014 كان هناك 883 مليون شخص من سكان الأحياء الفقيرة في المدن، وبالتالي ارتفاع الطلب على فرص العمل والسكن والتعليم وزيادة في مستويات الاستهلاك على الصعيد الكلي وضغط الطلب على الخدمات من البنى التحتية وغالبيتهم يعملون في اقتصاد الظل فيشكلون عبء على ميزانيات الدول، إن الضغط السكاني الهائل في المدن له آثار سلبية، على سبيل المثال، الازدحام الشديد، ارتفاع نسبة تلوث الهواء، الضجيج، بالإضافة إلى انتشار الأمراض في المناطق الفقيرة بسبب انخفاض الأمان الصحي. وكمثال مدينة نيودلهي في الهند، والقاهرة في مصر.

أما بالنسبة لباقي الأهداف مثل ضمان وجود أنماط استهلاك وانتاج مستدام، كان الهدف معقد وخطير بسبب صعوبة فك الارتباط بين النمو الاقتصادي والاستهلاك. بالنسبة لتغير المناخ وآثاره فكان العام 2017م أحد الأعوام الأكثر دفئاً التي تم تسجيلها عالمياً، وبين العامين 2013م و2017م كان متوسط درجة الحرارة هو أعلى متوسط درجة حرارة تم تسجيله على الإطلاق مترافقاً مع ارتفاع مستويات البحار والظواهر المناخية المتطرفة كالأعاصير والعواصف الرعدية والأمطار الغزيرة، أما بالنسبة لحفظ مياه البحار والموارد البحرية فإن أرقام التقرير لا تشير أن الأمور أخذت بالتحسن فإن الحياة البحرية معرضة للخطر وأنواع من الأحياء البحرية مهددة بالانقراض بسبب الصيد الجائر بالإضافة إلى رمي النفايات البلاستيكية في البحار والمحيطات.

أخيراً من خلال دراسة الأهداف الإنمائية الألفية وأهداف التنمية المستدامة وماهي نسب الوصول إلى الأهداف المرجوة وما الأساليب المستخدمة في ذلك وماهي الشرائح المستهدفة سواء كدول أو كمجتمعات نلاحظ أن هدف مكافحة الفقر هو الهدف الرئيسي والمشارك بين الأهداف الألفية والأهداف المستدامة للبرنامج في الأهداف وإذا تم تحقيق هذا الهدف فإن العديد من الأهداف الأخرى المترتبة سوف تتحقق بالتبعية مثل مستوى الأمان الصحي، انتشار التعليم، انتشار الثقافة والوعي وبالتالي تحقيق المساواة بين الجنسين، العدالة في الأجور... الخ، وذلك لأن الشريحة التي خرجت من مستويات الفقر أصبحت قادراً بشكل أكبر على تحقيق احتياجاتها الأساسية بشكل أكفى والالتفات إلى تحقيق احتياجات أخرى بسبب السعة في الدخل نوعاً ما.

ولكن من خلال تباين التقدم المحرز داخل البلدان وفيما بينها، ويعزى ذلك للعديد من الأسباب منها التزايد السكاني الكبير بمعدلات أكبر من النمو الاقتصادي، التغيرات المناخية كالجفاف، التغيرات الاقتصادية التي حصلت في الفترة الماضية ولعل أهمها الأزمة المالية العالمية عام 2009م التي أثرت سلباً على العديد من البلدان النامية التي تعتمد على تصدير المواد الخام، وبالتالي تراجع ميزان صادراتها مما يؤثر سلبياً على حساباتها القومية، وانخفاض في مقدار القطع الأجنبي لديها وبالتالي انخفاض قدرتها على

استيراد المواد المصنعة ومحدودية السلع المصنعة المحلية والذي أدى بذلك إلى موجات من ارتفاع في الأسعار في الأسواق المحلية بسبب التفاوت الكبير بين حجم الطلب المتزايد مع حجم العرض المتوفر في الأسواق مترافقاً بازدياد نسب البطالة وانخفاض في الاستهلاك العام وبالتالي ركود نسبي في بعض الاقتصاديات المرتبطة بشكل مباشر بالسوق الخارجية للولايات المتحدة.

امثالاً للمثل القائل " درهم وقاية خيرٌ من قنطار علاج" يعمل برنامج الأمم المتحدة على تعزيز قدرة المجتمعات على درء الأزمات والتصدي لها قبل حدوثها إن أمكن، حيث يعتبر الاستقرار سواء الأمني أو الاقتصادي أو السياسي هو البيئة المناسبة للبدء في التخطيط على المدى القصير والمتوسط وبعيد الأمد، والبدء بالعمل من أجل تحقيق الأهداف المتفق عليها، ولكن لا يمكن تجنب الكوارث، سواء أكانت بفعل الإنسان أو الطبيعة، ويمكن بذل الجهود للتخفيف من آثارها والإسراع في التعافي منها. بالنسبة للكوارث الطبيعية لا يمكن تجنبها ولكن الإسراع للتخفيف من آثارها هو ما تستطيع الحكومات عمله من خلال بناء أنظمة الإنذار المبكر وأن تكون على دراية في النتائج المرتبطة بالكوارث وخصوصاً في المناطق التي تكثر بها مثل الدول التي تقع على خط الزلازل، أو البلدان التي تتعرض سواحلها لأمواج بحرية عالية ومدمرة مثل دول جنوب شرق آسيا، أو البلدان التي تكثر فيها الحرائق مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، أما بالنسبة للنزاعات بين الدول أو الاضطرابات المحلية يمكن تجنبها من خلال العمل الجدي لدفع الأمور نحو التهدئة ولكن في بعض الحالات لا يحدث ذلك بسبب تدخل بعض الدول التي من صالحها نشوء النزاعات لأنها تجد في هذه البيئات فرص استثمارية جيدة كبيع الأسلحة ونهب الموارد دون تكاليف، هذه الأشكال من النزاعات تفرض تكاليف هائلة على البنية التحتية المادية والبشرية وتؤدي إلى تضرر في جميع مجالات الحياة الاقتصادية، وتشوهات

ديمغرافية بتركيبية السكان، مترافقة بمعدلات فقر وبطالة مرتفعة ومستمرة على طول سنوات النزاع أو الاضطراب⁴⁵.

1-4-1: ميزانيه البرنامج ومصادر تمويله:

إن نوافذ تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) هي آليات تمويل مجمعة مرنة مصممة لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة. وهي توفر التمويل المناسب لجهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتسهيل تنفيذ خطط التنمية المرنة الموضوعية ولتحقيق أهداف البرنامج والدول المانحة، يتم توجيه الموارد نحو البلدان التي هي في أمس الحاجة إليها مثل أقل البلدان نمواً والدول الصغيرة قليلة الموارد، والبلدان التي تعاني من أزمات وما بعد الأزمات سواء كوارث طبيعية أو نزاع، بالإضافة إلى البلدان الأكثر عرضة للتخلف في عملية التنمية. يتيح التمويل المرن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاستجابة للاحتياجات المختلفة للبلدان في نقاط مختلفة من الطيف الإنمائي، وتكييف نهجها المتكامل والشامل لعدة قطاعات لمعالجة التحديات المتنوعة التي يواجهها كل بلد، وبالتالي فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعتمد على التمويل الطوعي للدول الأعضاء بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى المؤسسات العامة والخاصة (المحلية - الدولية)، وفقاً للأونكتاد، بالإضافة إلى مشاركة حكومات الدول التي ينشط بها البرنامج في تمويل أنشطته داخلها، حيث يتم التمويل بشكل جزئي أو كلي بالاتفاق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبلد المعني.

ينقسم تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لثلاث مستويات :

الموارد العادية:

1-التمويل الطوعي للدول الأعضاء.

2-الشركاء متعددي الأطراف (مؤسسات عامة- خاصة) منظمات غير حكومية.

3-مساهمة حكومات البلدان التي ينشط بها البرنامج لدعم المقدرات المحلية.

⁴⁵ Undp، "أهداف التنمية المستدامة" >http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals.html.

الموارد المخصصة بإحكام:

1- موارد مخصصة لدعم برامج مخصصة في بلدان عن سواها.

جدول رقم (17) حجم تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2017 - الأرقام بالمليار

مصدر التمويل	الدول المانحة	شركاء متعددي الأطراف	القطاع الخاص، المنظمات غير الحكومية	المجموع
حجم التمويل	2.059	1.789	1.068	4.916
نسبة التمويل	%42	%36	%22	%100

المصدر: united nation development program ،FUNDING COMPENDIUM 2017

نلاحظ من الجدول (17) أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعتمد في تمويله على ثلاث مصادر رئيسية، أهمها الدول المانحة حيث تشكل حوالي 42% من حجم التمويل اللازم للقيام بالأنشطة التنموية للبرنامج بالإضافة إلى 36% من الشركاء متعددي الأطراف، أما بالنسبة لتقسيمات مصادر التمويل تم عرض في الملحق رقم (4) صفحة 164 الدول المانحة والشركاء متعددي الأطراف والقطاع الخاص من العام 2014 وحتى 2018م حيث

نلاحظ أن الممولين الأساسيين الذين يساهمون في الحصة الكبرى من ميزانية البرنامج هم (الاتحاد الأوروبي - ألمانيا - اليابان - الولايات المتحدة الأمريكية - الاتحاد الأوروبي - الأرجنتين - الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز - الصندوق العالمي للبيئة والشركاء متعددي الأطراف) وتتذبذب ميزانية البرنامج على عتبة الـ 5 مليار دولار سنوياً، ومن الملاحظ أن هناك دول تساهم في دعم البرنامج في سنة والتي تليها تقوم بتقديم مساعدات أقل أو لا تقدم الدعم وذلك تبعاً لنشاط البرنامج والمشاريع القائمة في بلدانهم أو ما يتوافق مع رؤيتهم أو تبعاً للنتائج المحلي الإجمالي السنوي لهذه البلدان، ولا يوجد رقم ثابت تقدمه الدول المانحة، وذلك لأن التمويل هو تمويل طوعي من قبل الدول المانحة والدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

2-1: مسار التمويل الإنساني في الأمم المتحدة:

أولاً: تنسيق التمويل الإنساني⁴⁶

تم اتخاذ قراران في الجمعية العامة للأمم المتحدة لمساعدة ضحايا الكوارث الطبيعية وكان الهدف منهما توفير المساعدة الإنسانية التي لا تشمل مجرد الغوث في حالات الطوارئ بل تشمل أيضاً التأهيل والتعمير وابقاء الكوارث والتخفيف من حدتها. (القرار رقم (1) / 2034 (د-20) 7 كانون أول عام 1965 / القرار رقم (2) / 2435 (د-23) 19 كانون أول عام 1968). في العام 1971م بالقرار 2816 (د-24) أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة مكتب لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث وذلك بهدف المساعدة في تقديم المشورة العامة للحكومات بشأن أنظمة الإنذار المبكر، والتخطيط للكوارث قبل حدوثها ووضع خطط الطوارئ التي يمكن أن تواجه الكوارث والتخفيف من حدة أثارها وسرعة التعافي المبكر، الهدف من إنشاء ذلك المكتب أن يكون بمثابة مركز تنسيق تابع للأمم المتحدة مخصص لحالات الكوارث والتأهب لها. وكان هذا المكتب ممول بالكامل من التبرعات الطوعية للدول الأعضاء، وظل التمويل يواجه تحديات كبرى على مدى السنوات، وكان المكتب يعمل على توفير تمويل أفضل توقيتاً وأكثر مرونة فيما يخص الاحتياجات الإنسانية في الأجل القصير والأجل الطويل معاً. ولكن تكاثر الخدمات الإنسانية وتنوعها وتوسع أنشطة المكتب في أنحاء العالم وما زال النظام المالي يعتمد على التمويل التقليدي الذي يستند على التبرعات، فكان التمويل غير كافي وغير مجدي بشكل فعلي بعض الأحيان، وبناءً على ذلك تم تقسيم العمل الإنساني لمستويات من الأكثر إلحاحاً إلى الأقل حاجة وشملت هذه التقسيمات التقييم المتعلق بحالات الطوارئ في كل قطاع على حدة وتقديم الدعم للأنشطة الميدانية في العمليات الإنسانية العاجلة التي تكون

⁴⁶ وحدة التنسيق المشتركة في منظومة الأمم المتحدة، تمويل العمليات الإنسانية في منظومة الأمم المتحدة (روما، 2013).

*JIU، 2013 Annex in: Background materials on the 2012 review of humanization financing.

hereafter referred to as "Background Materials" .http://www.unjiu.org/

لها روابط أمامية وروابط خلفية تعمل على تخفيف أثر الكوارث وتنشيط جهود الإنعاش الاجتماعي - الاقتصادي.

2-1-1: تمويل العمليات الإنسانية

لم تكفل الميزانية العادية سوى قدر محدود من التمويل اللازم لوظيفة التنسيق الأساسية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وفيما يختص بتمويل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الإغاثة في حالات الكوارث، فإن تكاليف أنشطته الأساسية على عاتق الميزانية العادية والتبرعات الغير مخصصة الخارجة عن الميزانية، ومنذ العام 1990 عبأت الأمم المتحدة موارد الميزانية العادية لحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية فزادت من 83.1 مليون دولار (3.9% من مجموع ميزانية الأمم المتحدة لعام 1990-1991) إلى 326.6 مليون دولار خلال العقدين الماضيين (أي 6.3% من ميزانية 2010-2011) أي زيادة من العام 1990م حتى العام 2011م قدرتها 243.5 مليون دولار بمقدار 2.93 %*. ولعل أهم مشاكل عمليات التمويل الإنساني تفاوت استجابة الجهات المانحة لاعتبارات سياسية، حسب البلد المتضرر والقطاع ومرحلة الطوارئ وكمثال على ذلك قام الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بتخفيض المساعدات المالية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين UNRWA من 260 مليون دولار سنوياً إلى 60 مليون دولار وغيرها من العقوبات المالية على سورية وبلدان أخرى الأمر الذي يعرقل وصول التمويل للمنظمات الدولية والذي يقود إلى عدم تحقيق الأهداف المرجوة بالشكل الأمثل.

وبناءً على ذلك تم القيام بعدة مبادرات لتحسين فعالية الأعمال الإنسانية بحيث ينبغي أن يكون التمويل الإنساني خاضع للنزاهة والاستقلال والحياد والسعي لضمان تمويل مرن يتناسب مع تقيم الاحتياج. ولضبط حركة الأموال وسهولة وصولها إلى الأماكن المخصص لها تم تقسيم العمل الإنساني إلى عدة مستويات، وكالات، وصناديق متخصصة وبرامج والتي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولكل برنامج أو صندوق أهداف محددة تتراوح بين الإغاثة والانتقال إلى الانتعاش والحد من مخاطر الكوارث، والتعمير والتنمية، ولهذا التقسيم إيجابيات عدة منها سهولة الوصول إلى مستحقي الخدمات المقدمة من خلال

وجود برامج مخصصة، عدم مركزية اتخاذ القرارات، سهولة الوصول وسرعة اتخاذ القرار، إلى أن مثل هذا التقسيم قد يواجه بعض المشاكل فقد تأتي تبرعات لصناديق وبرامج أكثر من غيرها وبالتالي هناك عدم تكافؤ في ميزانية كل برنامج من هذه البرامج، وسيبقى عمل هذه الصناديق لا يعطي أفضل النتائج عند انعدام إطار عمل تخطيطي استراتيجي متكامل يشمل كافة العناصر في البلدان المتضررة.

2-1-2: الاتجاهات الأخيرة في مجال التمويل الإنساني العالمي:

1-الزيادة المطردة في الكوارث:

إن الزيادة الكوارث الإنسانية في العقد الأخيرة تمثل انعكاساً لتغير المناخ العالمي، ففي الفترة الممتدة من العام 2001 وحتى 2010 حدثت في المتوسط 384 كارثة سنوياً في 120 بلد حول العالم، بحيث تضرر 232 مليون شخص وتوفي ما يزيد على 100 ألف شخص وبالنسبة للخسائر الاقتصادية قدرت 109.3 بليون دولار.

أما بالنسبة للنزاعات المسلحة والذي يعكس زيادة استثنائية تنعكس على حياة البشر ففي العقد الأول من الألفية الجديدة من 2001 وحتى 2010 سجل 31 نزاع وارتفع هذا الرقم إلى 30 نزاع في العالم 2011م وحده، وهذه النزاعات خلفت نتائج كارثية فسجل أكثر من 26.4 مليون شخص مشرد داخلياً في نهاية 2011 ويضاف عليه 15.2 مليون لاجئ. وانعكاساً لهذه الاتجاهات، اتخذت الزيادة في المساعدة الإنسانية زيادة بشكل كبير وملحوظ، فكانت الزيادة أكثر من الضعف على مدى عقد من الزمن، فكانت الزيادة من 6.7 بليون دولار عام 2000م إلى 18.8 بليون دولار عام 2010 م و 17.1 بليون دولار عام 2011م (يقصد بالتمويل لمنظومة الأمم المتحدة كاملةً) وفي الفترة الممتدة من 2000-2010م ازداد التمويل المتصل بالمساعدات الإنسانية المقدم من منظومة الأمم المتحدة من 2.7 بليون دولار إلى 7.4 بليون دولار*، وكانت المساعدات الإنسانية هي القطاع الأهم على الإطلاق، إذ بلغت نحو 30% من مجموع الإنفاق على الأنشطة التشغيلية للأغراض الإنمائية.

2-النمو في الأطراف الفاعلة الإنسانية والأدوات المالية:

شهدت الأعمال الإنسانية نمواً عديداً كبيراً ومتنوعاً وبالتزامن مع مصادر التمويل والجهات المانحة. وتتعاون المنظمات الإنسانية غير الحكومية، الوطنية منها والدولية - على سبيل المثال (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومنظمات حكومية دولية أخرى مثل أوكسفام، المجلس الدنماركي للاجئين، المجلس النرويجي للاجئين... الخ) - مع جهات فاعلة حكومية ودولية، وقد استحدثت آليات تمويل عديدة، سواء في المقر أو الميدان، لتكامل التمويل التقليدي الوارد مباشرة إلى المنظمات من الحكومات أو الجهات المانحة التابعة للقطاع الخاص، وتم إنشاء صندوق مواجهة الطوارئ أو صندوق الاستجابة الإنسانية الموسعة في الميدان، وإضافة إلى هذه الصناديق، هناك الصناديق متعددة المانحين التي تركز على الإنعاش والتعمير ويديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي أو كلاهما في بعض البلدان المتضررة، وقد أنشأت منظمات من قبل اليونسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي صناديق مهمتها الخاصة توفير التمويل المسبق من أجل تمويل عملية التنمية الإنسانية.

غالباً تمويل هذه الصناديق أنشطة مجالات اتقاء الأزمات والتعافي من الكوارث والطوارئ المعقدة، بما في ذلك التعمير الوطني، وهي أنشطة متصلة بشكل وثيق بالمساعدة الإنسانية لأنها تساعد على تمكين المجتمع وتمنعه من الانهيار والسقوط مجدداً في دوامة الصراع⁴⁷.

⁴⁷مرجع تم ذكره في الصفحة السابقة (منظومة الأمم المتحدة لتمويل العمليات الإنسانية)

المبحث الثاني: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية.

3-1: مقدمة:

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية ما يقرب من خمسة عقود، منذ عام 1962م. وقد ظل وجوده ومستمرّاً بعمله، حتى بعد اندلاع الأزمة في سورية في عام 2011م، أصبح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شريكاً أساسياً في جهود الإغاثة والمساعدة الإنسانية التي يقوم بها بالتعاون مع العديد من الشركاء من المنظمات الدولية وبالشراكة مع الحكومة السورية، يهدف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى دعم وتعزيز قدرة ومرونة المجتمع السوري وزيادة قدرته على التكيف مع التحديات الحالية.

بعد اندلاع الأزمة في سورية عام 2011م، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية بتكييف برامجه، وإعادة تنظيم عمله من مجالات التركيز السابقة للبرنامج (النمو الاقتصادي، وإدارة البيئة، وإدارة مخاطر الكوارث الطبيعية) إلى نهج يركز على سبل العيش في حالات الطوارئ والانتعاش المبكر من خلال برنامج بناء المرونة. عزز تدهور الوضع الأمني وصعوبة الوصول إلى المناطق الحساسة التي تحتاج إلى دعم أهمية البرمجة الحساسة لبرنامج سبل العيش والتعافي المبكر، حيث يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع شركاء محليين (الحكومة السورية، المنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدينية، اللجان المحلية).

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنشاط في اثني عشر محافظة: حلب، الحسكة، السويداء، دمشق، درعا، دير الزور، حماة، حمص، اللاذقية، القنيطرة، ريف دمشق وطرطوس. عندما سمح له بالدخول، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إدلب والرقعة وسيواصل تعزيز وصول أفضل لخدمة السكان هناك. حيث يعمل إما من خلال التواجد الميداني المباشر والموظفين الخارجيين ومقدمي الخدمات الخاصة أو من خلال المنظمات غير الحكومية الشريكة. تعد شبكة الشركاء الموسعة وطرائق التنفيذ المختلفة ضرورية للتغلب على التحديات التشغيلية وتحديات الوصول، ولضمان قدر أكبر من المرونة في الاستجابة ومرونة الأمن والصدمات الأخرى في المناطق المستهدفة، والهدف المراد تحقيقه

هو تأسيس الأساس للانتعاش المستدام، يقوم البرنامج القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أساس نهج قائم على المرونة يتماشى مع الظروف القائم.

يندرج البرنامج القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية في إطار الهدف الاستراتيجي العام المتمثل في "تعزيز المرونة والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للأفراد والمجتمعات" من خلال:

1-استعادة سبل عيش المجتمعات المتضررة.

2-استعادة الخدمات الأساسية والبنية الأساسية المستدامة في المناطق المتضررة والمجتمعات المضيفة وإعادة تأهيلها وصيانتها.

يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوكالة الرائدة لقطاع الإنعاش المبكر وسبل المعيشة، بتنسيق وتوجيه جهود الإنعاش المبكر في إطار بنية التنسيق في سورية بأكملها، بما يضمن بناء الإنعاش المبكر وتنمية القدرات على الصمود في مختلف القطاعات. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعطي الأولوية للسكان الأكثر ضعفاً، الذين يحتاجون إلى دعم سبل العيش. حيث تم تصميم التدخلات لتهيئة الظروف التي تقلل من اتجاهات النزوح وتمكين عند مستوى ما من الانتعاش الاقتصادي والتماسك الاجتماعي بين المجتمعات النازحة داخليا ومضيفيها، والهدف من ذلك الاندماج الاجتماعي وتماسك المجتمع المحلي.

3-2: تعاون البرنامج الإنمائي مع الحكومة السورية:

- إن تاريخ التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة السورية يعود إلى العام 1991 حيث بدأ أول مشروع تعاوني بين الطرفين وكانت فترة التعاون ممتدة من العام 1991 وحتى 1996 أي لفترة أربعة سنوات، وكان التعاون في مجال تحسين وتطوير السياسات الاقتصادية، والتنمية العادلة بين الأرياف والمدن، ودعم النشاط الزراعي بهدف تنمية الأرياف والبيئة.

- الفترة الثانية للتعاون القطري بين برنامج الأمم المتحدة والحكومة السورية هي (1997-2002) وضع الأسس للتحويل الاقتصادي والتدرج في تلك الخطوات ففي تلك

الفترة شهدت سورية تحولات جديدة منها إنشاء البنوك الخاصة، تحديث الأساليب الإدارية، التركيز على التنمية البشرية.

• الفترة الثالثة: (2006-2002) وشهدت هذه الفترة نمواً كبيراً للقطاع الخاص في المشهد الاقتصادي بسبب التحول الاقتصادي في سورية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، وتبعاً لذلك فكان التعاون بين سورية والبرنامج حول تطوير القدرات المؤسساتية بالإضافة إلى الأهداف الألفية المتمثلة في مكافحة الفقر وإتاحة التعليم للجميع والقضاء على الأمية، وإرساء أسس الحكم الرشيد.

• الفترة الرابعة: (2011-2007) كان التركيز على التنمية البشرية بشكل أساسي لهذه الفترة كمدخل أساسي لمكافحة الفقر.

• الفترة الخامسة : (2016-2012) ولهذه الفترة خصوصيتها بسبب الحرب على سورية وما خلفت من آثار مدمرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتراجع مسار التنمية، فتم تحول تركيز عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من الأهداف العامة في حالات الاستقرار إلى الأهداف التي تتماشى مع الوضع الراهن، وبرمجة خطة الاستجابة للأزمة، تتمثل بتحسين سبل عيش الفقراء واستعادة سبل عيشهم من خلال توفير برامج تدريب وتأهيل مهني وتعليمي، دعم مشاريع البنية التحتية، العمل على التمكين المجتمعي، دمج المهجرين داخلياً مع المجتمعات المضيفة، فرص العمل الطارئة للشباب العاطلين عن العمل، فرص العمل الطارئة للأسر التي تعليها امرأة، خلق فرص عمل تناسب ذوي الاحتياجات الخاصة.

• الفترة الخامسة:(2020-2016): الاستمرار في التدخل الموسع وبرنامج تحسين سبل العيش وخصوصاً في المناطق التي عادت إلى سيطرة الحكومة السورية، والعمل على استعادة الخدمات الأساسية في المناطق المتضررة وإعادة تأهيل البنى التحتية وتعزيز القدرات بما في ذلك (تصميم وتخطيط وإدارة ورصد ومراقبة برامج الإنعاش) والهدف من

هذه البرامج المطبقة هو التخفيف من حدة الفقر وحركة النزوح القسرية والهجرة الغير قانونية⁴⁸.

3-3: مشاريع برنامج الأمم المتحدة في سورية 2013-2018:

1-برنامج تحسين سبل العيش⁴⁹: الهدف من البرنامج هو تحقيق الاستقرار من خلال تعزيز قدرة المجتمع المحلي على التكيف مع آثار الأزمة وتمكينهم اقتصادياً. بداية المشروع : منذ عام 2013 وحتى الآن.

الهدف: التعافي المبكر.

الشركاء: الحكومة السورية والمنظمات الدولية العاملة على الأراضي السورية. الممولين الأساسيين: الحكومة الألمانية واليابانية وروسيا، وحكومة هنغاريا بالإضافة إلى التمويل الطوعي للدول الأعضاء لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. التمويل السنوي: حوالي 2.5 مليون دولار.

2-تعزيز قدرة اللجان الفنية من تقييم الأضرار المادية في حمص وحلب وريف

دمشق:

بداية المشروع: منذ عام 2013 وحتى الآن

الهدف: تحديث تقييم احتياجات النازحين والمجتمعات المضيفة من أجل التخطيط للاستجابة الكافية والفعالة، ووضع آليات تخطيط مناسبة لتحديد التدخلات ذات الأولوية في حالات الطوارئ. ويشمل ذلك تقييم احتياجات سبل المعيشة، بما في ذلك جمع المعلومات عن الخسائر الاجتماعية والاقتصادية والزراعية والآثار الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة للأزمة.

الشركاء: الحكومة السورية والمنظمات الدولية العاملة على الأراضي السورية.

⁴⁸ ديمة فارس، "التعاون الإنمائي بين سورية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وانعكاساته على الاقتصاد السوري - دراسة تحليلية لبرنامج أعمال

لأجل التنمية نموذجاً" (جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2009).

⁴⁹ "UNDP.PROJECT/SYRIA-UNDP.ORG"، 2019.

الممولين الأساسيين: الحكومة اليابانية

حجم التمويل: 114 مليون دولار

3- إدارة النفايات الصلبة والحطام: نتيجة للدمار الكبير الذي حصل في المدن والبلدات وما تشكل هذه النفايات الصلبة أو ركام الأبنية من عائق أمام عودة المهجرين لمناطقهم وارتفاع تكاليف إعادة تدويرها أو نقلها فعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مشروع إدارة النفايات الصلبة والحطام.

بداية المشروع: 2017 حتى الآن

الهدف: العمل على إعادة تأهيل البنى التحتية في المناطق المستقرة من أجل عودة المهجرين إلى مناطقهم.

الممولين الأساسيين: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الأمور الإنسانية (UNOCHA)، الحكومة اليابانية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، معهد الائتمان الألماني لإعادة الإعمار.

حجم تمويل المشروع: 8.3 مليون دولار

4-4- التدريب للجميع: التعاون الفني لبناء قدرات الخبراء السوريين على المدى الطويل.

الهدف: تطوير قدرات الخبراء السوريين العاملين في المرحلة الحالية والمرحلة المقبلة في عملية التنمية وإعادة البناء، في جميع المشاريع المذكورة سابقاً.

بداية المشروع : 2017 وحتى الآن

الممولين الأساسيين : الحكومة اليابانية

حجم التمويل: 12.18 مليون دولار

5- الكهرباء والطاقة المتجددة: بسبب الضغط الكبير على مصادر الطاقة وقلة توفرها بسبب عمليات التخريب المتعمد من قبل المجموعات الإرهابية لمصادر الطاقة والآبار النفطية وحقول الغاز، وتماشياً مع أهداف التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة وإيجاد حلول بديلة عمل برنامج الأمم المتحدة على توفير مصادر بديلة للطاقة في سورية كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

بداية المشروع: 2018 حتى الآن

الهدف: إعادة تأهيل البنية التحتية في المناطق المتضررة ومدها في مصادر الطاقة البديلة، تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الممولين الأساسيين: الحكومة اليابانية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، معهد الائتمان الألماني لإعادة الإعمار، الوكالة السويسرية للتنمية.

حجم التمويل: 25 مليون دولار.

6- تعزيز القدرة لتخطيط التنمية طويلة الأمد: تنمية القدرات والمهارات والدعوة وإدارة المعرفة بشأن أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك القضايا الشاملة، وتوطين أهداف التنمية المستدامة، وذلك بالتعاون مع الشركاء المحليين من القطاعين العام والخاص، والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة في المجتمع المدني.

بداية المشروع: 2018 حتى الآن

الهدف: تخطيط عملية التنمية بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة.

الممولين الأساسيين: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

حجم التمويل: 267.174 ألف دولار

7- تحسين سبل العيش في المناطق الريفية وتنمية القطاع الزراعي: تطوير أساليب الزراعة واستخدام الأدوات والبذار المحسنة واسترجار المياه النظيفة.

بداية المشروع: 2018 حتى الآن

الهدف: تحقيق الأمن الغذائي، خلق فرص عمل، التنمية الريفية، تشجيع المهجرين للعودة إلى مناطقهم.

الممولين الأساسيين: الحكومة اليابانية، معهد الائتمان الألماني لإعادة الإعمار، الحكومة الإيطالية، الحكومة النرويجية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

حجم التمويل: 11.7 مليون دولار.

3-4: أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية حسب ما أورد في تقاريره: 2014-2018:

1- التقرير السنوي للعام 2014:50

خلق 19.377 ألف فرصة عمل طارئة تزويد 799 مزارع بمدخلات العملية الزراعية، تقديم المساعدة ل 1.908 ألف شخص من ذوي الإعاقة، إزالة 145.806 طن من النفايات الصلبة، تقديم المساعدات الطبية ل 3.677 شخص، دعم 387 مشروع صغير خلق 621 فرصة عمل لنساء معيلة لأسرها، أكثر من 100 برنامج تحسين سبل عيش (دورات تدريب مهني). استفاد من هذه المشاريع ما مجموعه 2.324.733 مليون شخص، منهم من استفاد بشكل مباشر يقدر عددهم 404.541 ألف شخص، أما الأشخاص الذين استفادوا من خدمات البرنامج بشكل غير مباشر يقدر عددهم ب 1.920.192 مليون شخص في الأربعة عشر محافظة السورية وذلك من خلال تنفيذ . بميزانية قدرها : 16.5 مليون دولار.

2- التقرير السنوي للعام :201551

استفاد من أنشطة البرنامج 2.2 مليون شخص حيث عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تقييم مجتمعي تشاركي سريع من احتياجات سبل العيش الرئيسية في المناطق المستهدفة بالتعاون مع الجهات المحلية الحكومية ونفذوا عشرة مبادرات في مجال البنية التحتية تهدف إلى إعادة التأهيل وإزالة النفايات الصلبة و التخلص منها في ست محافظات شديدة التأثر والتي كانت: حلب، الحسكة، حماه، حمص، ريف دمشق وطرطوس. هذه المبادرات هدفت إلى تعزيز سبل العيش لأكثر فئات المجتمع هشاشة وتسريع عودتهم إلى منازلهم من جانب ومن جانب آخر من خلال توفير 13,614 فرص عمل للنازحين والمضيفين والحصول على الخدمات الأساسية في المنطقة المتضررة. طور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2015 أيضاً برامج لإعادة تأهيل شبكات الطرق

⁵⁰ UNDP Response in Syria.Situation Update and Undp Response 2015.،

⁵¹ UNDP in Syria Syria 365 Days of Resilience inside Syria.، 2015.

في محافظة حمص، إن الوصول إلى الطرق سيشجع الناس على إعادة فتح المحلات التجارية ومواصلة أعمالهم الذي بدوره يعمل على التمكين المجتمعي والتعافي الاقتصادي، وتم تصليح أكثر من 250 كم من شبكات المياه، والتخلص من أكثر 210,197 طن من النفايات الصلبة و 89,000 طن من الحطام المتراكم في أكثر من 169 حي في خمس محافظات متضررة: الحسكة، حماه وحمص وريف دمشق وطرطوس حيث يعيش حوالي 1,595,237 شخص في هذه المناطق، إن هذه المشاريع خلقت ما مجموعه 12,672 فرصة عمل، وتم تأسيس مطبخا خيري في حماه نجح في تقديم وجبات مغذية لما لا يقل عن 6000 شخص متأثر خلال عام 2015. وفي طرطوس قام البرنامج بإعادة تأهيل ما مجموعه 130 قوارب الصيد المتضررة لمساعدة الصيادين المتضررين لاستعادة سبل عيشهم المعطلة وتحسن دخلهم وظروفهم المعيشية.

أما في حلب ودمشق وريف دمشق تم تدريب مجموعات من الشباب على مدار السنة تدريبات تقابل احتياجات الأسواق الناشئة. ترميم الشركات وتوفير الأدوات الإنتاجية، بالإضافة إلى توزيع ما مجموعه 900 سلة من المدخلات الزراعية في الحسكة، تتضمن البذور، الأسمدة والمكملات الغذائية الأخرى اللازمة، كما ركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز السلام والتماسك الاجتماعي بين المجموعات المتضررة المختلفة في سورية من خلال تنفيذ 162 نشاط ومبادرة مجتمعية نجحت في الوصول إلى 98929 شخصاً في سبعة محافظات شديدة التأثر في سوريا: حلب، الحسكة، دمشق، حماه، حمص وريف دمشق وطرطوس. هذه المبادرات تهدف إلى سد الفجوة بين النازحين وأعضاء المجتمع المضيف وإلى إشراك الشباب بطريقة بناءة، بالإضافة إلى خلق بيئة اجتماعية إيجابية و متماسكة لتعزيز التماسك الاجتماعي. إن هذه النشاطات متنوعة ومتناسبة مع ثقافة كل منطقة مثل زراعة الأشجار في المناطق العامة الزراعة الأشجار، معارض الحرف اليدوية، وغيرها من الأنشطة الاجتماعية. بميزانية قدرها 25.241520 مليون دولار.

3- التقرير السنوي للعام 2016: ⁵²

في العام 2016 تم الوصول إلى حوالي 2.5 مستفيد بشكل مباشر وبشكل غير مباشر، من خلال تنفيذ 199 مشروع في 9 محافظات، تم من خلالها إزالة 211.565 طن من النفايات الصلبة، وإزالة حطام بمقدار 56.003 طن، وتنظيف 190 حي، وإعادة تأهيل البنية التحتية في 36 منطقة، وتصليح 379 كم من شبكة مياه الشرب، و 21 كم من شبكات الصرف الصحي، بالإضافة إلى تأهيل 52 بئر ماء في المناطق الريفية، كما أن هناك 120 من الأعمال تم إعادة انتعاشها، وتوزيع أصول إنتاجية بمقدار 4389 مختلفة منها ما هو زراعي ومنها ما هو صناعي ضمن معايير الانتاج والمناطق المستهدفة والأشخاص المستفيدين، وتم خلق 16.615 فرصة عمل من هذه البرامج، و 3.596 من الأشخاص ذوي الإعاقة، 831 من الأشخاص الذين تلقوا تدريبات تنمية القدرات، ودعم 80 مبادرة يقودها الشباب وهذه المبادرات هي مبادرات اجتماعية واقتصادية يشارك بها حوالي 31.293 شخص، بميزانية قدرها 94.410.016 مليون دولار.

4- التقرير السنوي للعام 2017: ⁵³

في العام 2017 استفاد 4.7 مليون شخص من البرامج المنفذة من قبل البرنامج في سورية في المحافظات المختلفة حيث تم تأمين 89.866 فرصة عمل شهرية للمستفيدين وإصلاح 162 كم من شبكات مياه الشرب وإصلاح 250 كم من شبكة الصرف الصحي وإعادة تأهيل 155 بئر كما أنه تم إصلاح 113 كم من شبكات الكهرباء وتركيب 1.708 وحدات طاقة شمسية تضيء 27 كم، أما بالنسبة للنفايات الصلبة فتم إزالة 892.437 طن، وترحيل 994.893 طن من الركام الذي ساهم بتنظيف 422 حي في سورية، كما أنه تم تصلح 811 وحدة إنتاجية وإحياء 266 مشروع صغير، حيث استفادت 61.680 امرأة معيلة لأسرها في مشاريع البرنامج المختلفة، بالإضافة إلى 8.488 شخص تلقى

⁵² 2017.، UNDP Inside Syria: Reese Erlich

⁵³ 2018.، UNDP SYRIA 2018: Undp

تدريب مهني، ودعم 135 مبادرة شبابية تعنى بالأمور الاقتصادية والاجتماعية حيث شارك في هذه المبادرات حوالي 40.535 شخص، بميزانية قدرها: 90.277.345 دولار. 5-التقرير السنوي للعام 2018:54

في العام 2018 تم الوصول إلى 2.9 مليون شخص من خلال إعادة إحياء 252 من الأعمال وتقديم مساعدات زراعية لـ 2.186 ألف مزارع، وتقديم تدريب مهني لـ 1.248 شخص، وتقديم أصول إنتاجية لـ 1.918 شخص، أما بالنسبة للنفايات الصلبة فتم إزالة 283.797 طن وترحيل 482.830 من الركام الأمر الذي أدى إلى تنظيف 201 حي، وإعادة تأهيل البنية التحتية في 82 نقطة تدخل في مختلف المناطق السورية، بحيث تم تأمين فرص عمل مؤقتة ودائمة وموسمية لحوالي 111.273 ألف شخص بمختلف المناطق السورية، بميزانية قدرها 82.916.620 دولار. جدول رقم (18) أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية حسب ما أورد في تقاريره.

السنة/ الانجازات	2014	2015	2016	2017	2018
عدد المستفيدين الكلي	2.4 مليون شخص	2.2 مليون شخص	2.5 مليون شخص	4.7 مليون شخص	2.9 مليون شخص
فرص العمل الطارئة في جميع المشاريع	19.4 ألف	13.7 ألف	16.7 ألف	89.9 ألف	111.273 ألف
الميزانية	16.5 مليون دولار	25.3 مليون دولار	94.5 مليون دولار.	90.2 مليون دولار	83 مليون دولار

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تقارير البرنامج من العام 2014-2018

⁵⁴ LEAVING NO United Nations Development Programme in Syria United Nations ، Annual:UNDP Report

2019..Development Programme in Syria

نلاحظ من الجدول رقم(18) أن في العام 2018م حقق البرنامج أعلى قيمة في خلق فرص العمل الطارئة حيث تم تأمين 12 ألف فرصة عمل مقارنة بالعام 2017م الذي تم خلق حوالي 90 ألف فرصة عمل، أي كان هناك زيادة بمقدار 33% وهذا مؤشر يعكس تحسن الأوضاع الاقتصادية والأمنية بالإضافة إلى زيادة تدخلات البرنامج في مناطق جديدة الأمر الذي يعمل على تحقيق النتائج المرجوة.

يتم حساب الأرقام في تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنسبة للمستفيدين بشكل مباشر والمستفيدين بشكل غير مباشر، مثال على ذلك أن يتم خلق فرصة عمل لرب أسرة مكونة من خمسة أشخاص فإن النفع المتحقق ليس لشخص واحد فقط لأنه سيقوم بإعالة أسرته وبهذه الطريقة يتم تضخيم الأرقام ضمن التقارير المنشورة فعند خلص فرص عمل ل 200 ألف شخص يكون عدد المستفيدين المذكور في التقرير يساوي مليون شخص.

المبحث الثالث: تحسين سبل العيش

تمهيد:

عند وقوع كارثة طبيعية أو نزاع مسلح، فإنها لا تُنزل خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات فقط، وإنما تهدد أو تعصف في طريقها سبل كسب الرزق والعيش بالنسبة للناجين، وبالنسبة لعدد كبير من الأسر تتزايد في الأجل القصير مواطن ضعفهم اقتصادياً واجتماعياً، وتضعف قدرتهم على مواجهة الصدمات في المستقبل، ولكن عندما يكون هناك استجابة سريعة لمواجهة الكوارث وتحسين لسبل كسب العيش فسيتمكن المتضررون من مواجهة الضغوط والصدمات وإمكانية زيادة فرصهم في الانتعاش المادي إذا طبقت هذه البرامج بشكل فعال وسريع، وبالتالي فإن البرمجة المبكرة في مجال تحسين سبل العيش تعتبر تدخلاً رئيسياً لمعالجة الاحتياجات الإنسانية، ومن الأمثلة المطبقة لهذه البرنامج في باكستان عام 2005م للتخفيف من آثار الزلزال الذي ضربها، وفي بنغلادش 2007م للتخفيف من إعصار سيدر وتسونامي آسيا 2008م وإعصار هاييتي 2010م، وغيرها من الأمثلة حيث طبق برنامج تحسين سبل العيش من قبل المنظمات الدولية

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهدف دعم قدرة المجتمع المحلي على الصمود من خلال تعزيز التعافي الاقتصادي المبكر حيث يستهدف البرنامج الفئات الأقل قدرة على التأقلم مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الغير طبيعية مثل الكوارث الطبيعية، الأزمات الاقتصادية، الحروب، وغيرها من الظروف الطارئة التي تحد من قدرة بعض فئات المجتمع على تجاوز هذه المحن، مثل صغار المزارعين، صغار الصناعيين، العاملين بأجر، المياومين، الأسر التي تعيلها امرأة، الشباب العاطلين عن العمل.

يتم تقديم الدعم من خلال دعم مشاريع البنية التحتية من أجل تماسك المجتمع وكخطوة أولى وأساسية في عملية التنمية الاجتماعية، برامج التدريب المهني، الدعم المالي للمشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر المولدة للدخل، ودعم المشاريع كثيفة العمل من أجل استهداف البطالة بهدف التخفيف من حدة الفقر، تنشيط حركة العرض والطلب في الأسواق من أجل تسريع وتيرة الانتعاش الاقتصادي وسيعاً لإدماج الفئات المهمشة في المجتمع وتفعيل قوة عملهم.

يهدف برنامج تحسين سبل العيش من وجهة نظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تحقيق ما يلي:

1-فرص التشغيل الطارئ لإعادة تأهيل البنى التحتية وتحسين الخدمات الأساسية في المناطق المتضررة.

2-تحسين سبل العيش وإعادة إحياء المهن الصغيرة والمتناهية في الصغر.

3-تحسين سبل العيش والتشغيل الطارئ للأسر التي تعيلها امرأة.

4-الدعم الشامل لذوي الاحتياجات الخاصة.

5-تقديم الدعم لمرضى السل والمصابين بفيروس نقص المناعة.

سيتم التركيز في البحث على الأهداف الثلاثة الأولى أي تلك الأهداف المولدة للدخل لمعرفة مدى تأثيرها ومساهمتها في تعزيز صمود المجتمع المحلي في سورية، وما هو تأثير البرنامج على مستوى الاقتصاد الكلي ومساهمته في تخفيف حدة الفقر والبطالة والتمكين المجتمعي.

1-1: مفهوم سبل العيش:

مفهوم سبل العيش أو العيش المستدام⁵⁵ * Sustainable Livelihood (SL) هو محاولة لتجاوز التعاريف والنهج التقليدية للقضاء على الفقر، والمفهوم لا يركز فقط على مظاهر الفقر والدخل المنخفض وإنما ينظر في جوانب أخرى مثل الاستبعاد الاجتماعي والتهميش والاعتراب* ولذلك يعد برنامج تحسين سبل العيش هو برنامج متكامل يهدف إلى إعادة دمج الفقراء في المجتمع وتمكينهم مرة أخرى من خلال تعزيز قدرتهم على العيش بشكل مستدام اقتصادياً وبيئياً واجتماعياً وزيادة قدرة مشاركتهم في جميع نواحي الحياة، يعد نهج سبل العيش أكثر تماسكاً وتكاملاً تجاه هدف مكافحة الفقر من الطرق والأساليب التقليدية في مكافحته سابقاً.

ظهر مفهوم سبل العيش المستدامة عام 1992 م من قبل لجنة البيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة واعتُبر المفهوم هو برنامج متكامل للقضاء على الفقر.

هناك عدة تعاريف لمفهوم سبل العيش نستعرض منها:

❖ مفهوم سبل العيش: تشمل القدرات والأصول والأنشطة اللازمة لتوليد الدخل وتأمين الوسائل اللازمة لكسب العيش.⁵⁶

❖ مفهوم سبل العيش المستدامة: تشير إلى قدرة الناس على تدبير سبل كسبهم للرزق والحفاظ عليها، وتعزيز الرفاه لهم ولالأجيال المقبلة، تكون للأسر سبل عيش مستدامة لكسب الرزق عندما تكون قادرة على مواجهة الصدمات والضغوط الاقتصادية، والقدرة

⁵⁵ "SWEDISH," "The Sustainable Livelihood Approach to Poverty Reduction, By Lasse Krantz
INTERNATIONAL DEVELOPMENT COOPERATION AGENCY (SWEDISH INTERNATIONAL
DEVELOPMENT COOPERATION AGENCY . pp. 1-44, 2001).

*تحسين سبل العيش المستدام : هو القدرة على تجنب أو التعافي المبكر من الصدمات والضغوطات الاقتصادية والاجتماعية لذوي الدخل المنخفض في المجتمعات المحلية، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية دون استنزاف.

⁵⁶ الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، إرشادات الاتحاد الدولي بشأن برمجة سبل كسب الرزق، 2010 .

على الانتعاش من آثارها، وتكون لها القدرة في الحفاظ على مقدراتها وأصولها والتأقلم مع صعوبة الأوضاع الجديدة.⁵⁷

❖ يرتبط المفهوم بتحسين نوعية الحياة وبالتالي رفع درجة التمكين الاقتصادي، لجهة ما يتعلق بالوصول إلى الحاجات والخدمات ذات الصلة بنوعية حياة الناس، ويتحقق ذلك بتأمين مستويين من الحاجات والخدمات وهما⁵⁸:

• المستوى الأول: يرتبط بتأمين ثلاثة جوانب أساسية من الحاجات التي تشكل المضمون المادي للشروط الأساسية المتعلقة بوجود الإنسان 1- كتأمين الغذاء 2- المسكن 3- وتأمين الدواء وإمكانات العلاج.

• المستوى الثاني: يتعلق بالمضمون الحقوقي المعاصر الذي يعتبر جوهر نظريات التنمية الإنسانية المعاصرة التي تنطلق من منظور يتمحور حول منظومة حقوقية تشكل مضمون اتجاهات التنمية وتتجلى الحقوق كحق العمل، التعليم والمعرفة، بناء القدرات، الوصول إلى المعلومات، وحق العيش بأمن وسلام.

❖ ويرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP:

نهج سبل العيش المستدام هو برمجة إطار لوضع مجموعة من أنشطة الدعم المتكاملة لتحسين قابلية سبل العيش بين الفئات الفقيرة والضعيفة وتعزيز مرونة استراتيجيات التكيف من خلال إدخال التقنيات المحسنة بالإضافة إلى الاستثمارات الاجتماعية والاقتصادية، مع الأخذ بعين الاعتبار قضايا السياسات والحكم لأنها تؤثر على سبل عيش الناس.

❖ وهناك تعريف آخر للمفهوم من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP:

توليد سريع للدخل من خلال خلق فرص عمل طارئة بهدف تحسين وصول الخدمات وإصلاح البنية التحتية الأساسية في المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار وإيلاء اهتمام

⁵⁷ مرجع تم ذكره سابقاً الاتحاد الدولي.

⁵⁸ العلي، مدين، تحسين سبل العيش في سورية، مركز مداد للأبحاث والدراسات، دمشق، سورية، 2018.

* مفهوم الاغتراب وهو مصطلح ظهر في تحليلات كارل ماركس عن المجتمعات الرأس مالية حيث يكون العمال ينتجون البضاعة الرأس مالية وغير قادرين على استهلاكها، ويقصد بذلك حرمان الفقراء من الوصول إلى وسائل الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية.

خاص للفئات الهشة مثل النازحين داخلياً والشباب العاطلين عن العمل والأسر التي تعيلها امرأة.⁵⁹

❖ مفهوم تحسين سبل العيش: هو التفكير في فهم معنى ونوعية الحياة وليس فقط الأمور التي تساعد على النجاة وإنما يتعدى المفهوم في تأمين الموارد وتحسين استخدامها من أجل إتاحة الفرصة للناس في الاستمتاع في حياتهم.⁶⁰

❖ مفهوم سبل العيش من منظور DFID Department for international development:

تشمل سبل العيش القدرات والأصول (بما في ذلك المادية والاجتماعية)، والأنشطة اللازمة لسبل العيش، وتكون سبل العيش المستدامة عندما يمكن التعامل مع الضغوط والصدمات والتعافي منها والحفاظ على قدراتها أو تعزيزها في الوقت الحاضر وفي المستقبل، مع عدم تقويض قاعدة الموارد الطبيعية.

من خلال استعراض عدة تعاريف لمفهوم تحسين سبل العيش توصل الباحث لتعريف شامل:

❖ يمكن تعريف مفهوم تحسين سبل العيش بشكل موسع: بأنه مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي تشمل العمل الحر أو العمل بأجر يستخدم فيها الناس الموارد المتاحة لهم لتوليد موارد نقدية أو غير نقدية لدعم أمور معيشتهم وإشباع حاجاتهم وتعزيز إنتاجيتهم على المدى الطويل بشكل مستدام، مع تعزيز قدراتهم على مواجهة الضغوط والصدمات في المستقبل، وتوسيع قدراتهم في الاختيار والمفاضلة بين السلع والخدمات وتحقيق أمنهم الغذائي والصحي وتأمين سكن لائق.

❖ ويمكن تعريف برنامج تحسين سبل العيش أيضاً على أنه: خطة شاملة تهدف إلى حماية المجتمعات التي تتعرض لأزمات سواء كانت كوارث طبيعية أو حروب أو أزمات اقتصادية من الفقر وبالتالي فإن برنامج تحسين سبل العيش يمثل الاستجابة الفورية

⁵⁹ تحسين سبل المعيشة، خطة الاستجابة الانسانية. UNDP، 2013.

⁶⁰ Sustainable Livelihood Approach (london: springer science,nora mcnamara stephen morse (2013) .

لمجابهة الأزمات، وعليه تقوم المنظمات الدولية أو الحكومات المحلية في دراسة مسحية للمناطق الهدف تهدف إلى معرفة الخصائص الاقتصادية للمنطقة وتحديد حجم الأضرار وكيفية مجابهتها مع مراعاة تعداد السكان ومؤهلاتهم وطبيعة النشاط الاقتصادي والنمط الاستهلاكي وملائمة البنى التحتية في تصميم البرامج التي يجب أن تطبق في منطقة أو سواها.

1-1-1: أهداف برامج تحسين سبل العيش:

الحد من الفقر، وكما عُرّف الفقر فإنه التمييز والإقصاء في تلبية الحاجات الأساسية للحياة تبعاً لظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية خلال فترة زمنية معينة، تركز البرامج على خمسة محاور رئيسية تتمثل ب:

1- القدرة الاقتصادية: تعني القدرة على كسب الدخل، والاستهلاك والحصول على الأصول التي تعد كلها عناصر أساسية للأمن الغذائي، والرفاه المادي، والوضع الاجتماعي.

2- القدرة البشرية: الوصول إلى العناصر الأساسية للرفاه مثل الماء النظيف، التعليم، التغذية، الصحة، السكن.

3- القدرة السياسية: التمتع بحرية حقوق الإنسان، مثل الحرية الدينية والمذهبية والفكرية.. الخ، وانخفاض مستوى حقوق الإنسان يعتبر من الجوانب الرئيسية للفقر.

4- القدرة الثقافية الاجتماعية: تعتبر العزلة الجغرافية والمكانية من أهم مسببات الفقر في المجتمعات، إن الهدف الثقافي لبرنامج سبل العيش يعمل على زيادة القدرة في المشاركة لدى الأفراد كأعضاء فاعلين في المجتمع الأمر الذي يعكس المكانة الاجتماعية للفرد.

5- القدرات الوقائية: تمكين الناس من الصمود أمام الصدمات الاقتصادية والغير اقتصادية.

1-1-2: مبادئ عمل برنامج تحسين سبل العيش:

1- جاء مفهوم تحسين سبل العيش من مبدأ التنمية القائمة على المشاركة والتركيز على ضرورة تحويل مستوى التحليل من العام إلى التحليل على مستوى الوحدة الصغيرة أي على مستوى الأسرة باعتبارها الوحدة الأساسية للتحليل ومن خلال هذه النقطة التي تعتبر بداية دمج الأسرة داخل المجتمع المحلي وخارجه يعني ذلك إشراك الفئة المستهدفة (الفقراء) في الأنشطة التنموية (Soussan 2000, Eyben & Ladbury 1997)

2- يُعتبر سبل العيش مفهوم مقعد حيث هناك اعتراف متزايد بأن سبل عيش الناس (وخاصة الأسر) في العالم النامي تستند إلى مجموعة واسعة من الأنشطة: فالناس ليسوا مجرد مزارعين، أو عمال بأجر، أو عمال مصانع، ..الخ، ولذلك يتجاوز مفهوم تحسين سبل العيش المستوى المادي للأسر وتلبية الاحتياجات الأساسية لينتقل بذلك إلى مستوى تنمية مستدامة لمقومات العيش ومصادر الرزق للأسر وبالتالي مفهوم تحسين سبل العيش يبحث في جميع جوانب حياة الأسر. (Cain & McNicoll 1988)

3- البعد الثالث هو أن سبل العيش تتأثر بنطاق واسع من القوى الخارجية، سواء داخل أو خارج المنطقة التي تعيش فيها الأسرة، التي تقع خارج سيطرة الأسرة، ويشتمل ذلك على التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية والبيئية والمؤسسية لمنطقتهم المحلية، انتقالات إلى البلد الذي يعيشون فيه، وعلى نحو متزايد بالنسبة للعالم ككل، ففي عصر العولمة وانفتاح الأسواق وتحرير التجارة فإنها تشكل تهديد مباشر لسبل عيش الفقراء في الدول النامية وخصوصاً المزارعين منهم فهم لا يستطيعون مجابهة ومنافسة الشركات الكبرى وبالتالي فإنهم يتحولون لفقراء بفعل إقصائهم من السوق حين تدخل سلع أكثر تنافسية من التي كانوا يقدمونها وبتكاليف أقل.

4- وأخيراً، فإن النقطة التي تؤثر فيها هذه القوى على الأسر بشكل مختلف تبعاً للزمان والمكان ولطبيعة الظروف الطارئة التي تحول دون حصول هذه الأسر على سبل حياتهم الطبيعية، يجب التخطيط المبسق لها والجاهزية عند حدوثها من أجل تخفيف آثار الكوارث والأزمات والتخلص منها إن أمكن على المدى القصير، من خلال إنشاء مؤسسات

مجتمعية تشاركية لإدارة الموارد الطبيعية وإشراك الفئات المستهدفة (الفقراء) في خطط التنمية وليس فقط وضع خطط تنمية وتطبيقها على المجتمعات الفقيرة، وبالتالي السماح بإنشاء مؤسسات من المجتمع المحلي بإشراف حكومي لاستهداف الفقر من أجل القضاء عليه كهدف استراتيجي.

ولتطوير هذه البنية المؤسسية يجب أن تقوم على المبادئ التالية:

1-المساءلة: في جميع المراحل، ينبغي أن تكون المسؤوليات والنتائج المترتبة على الاجراءات خاضعة للمسائلة ويجب أن تؤدي السياسات والقرارات إلى استخدامات واضحة بالنسبة للمشاريع المتاحة للتنفيذ.

2-الاستدامة: أي يجب أن تكون المشاريع المطبقة لاستهداف الفقر ذات إجراءات ومخرجات تؤدي إلى تغييرات دائمة ومستدامة، في أنظمة كسب العيش للجماعات التي تستهدفها هذه البرامج، وليس فقط حملات إغاثية إسعافية وقد تكون غالب الأحيان دعائية.

3-الإنصاف: تعطي الأولوية للأنشطة التي تعزز الإنصاف والتي تستهدف الفئات الأكثر هشاشة، مع إعطاء الأولوية لأبعاد الفقر في المستويات الأخرى، ولضمان استدامة المشاريع يجب أن تستند سياسات تطبيقها على تلبية احتياجات جميع أصحاب المصلحة من هذه المشاريع سواء جمعيات محلية أو الفقراء أنفسهم، أو كهدف استراتيجي للحكومة.

4-التقليل من التبعية: المرونة والسرعة في صنع القرارات في المؤسسات العاملة في برامج تحسين سبل العيش وتقليل تبعيتها للجهات الحكومية وللجهات المناحة، الأمر الذي يساعد في سرعة اتخاذ القرار وتطبيق الخطط والبرامج المناسبة.

5-الكفاءة: سواء الكفاءة الإدارية في إدارة هذه البرامج أو الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة والصلاحيات الموكلة لها.

6-التخفيف من حدة الكوارث: من السمات الرئيسية لحصول أي كارثة هو انتشار الفقر والحاق الضرر في البنى الاجتماعية الأكثر هشاشة فعلى هذه المؤسسات أن تقوم بتخفيف من حدة هذه الآثار عن طريق برامج تحسين سبل العيش.

خطوات صياغة إطار عمل برنامج تحسين سبل العيش:

يتكون برنامج تحسين سبل العيش من ثلاث محاور تعمل بالتوازي وهي خطة شاملة للوقوف على آثار الفقر وتحليل الظاهرة محل الدراسة والبحث في مسببات الفقر تبعاً لكل منطقة أو فترة زمنية، فقد تتعدد الأسباب التي تكون نتائجها الفقر، ولكن لا يمكن مجابته دائماً في الأدوات والسياسات ذاتها ولذلك يجب البحث في الأسباب وبرمجة خطط تتناسب لمكافحه المسببات وبالتالي فإن المحور الأول من برنامج تحسين سبل العيش هو الإطار التحليلي للمخاطر ومواطن الضعف لدى السكان التي تجعل حياتهم عرضة للخطر، فقد تكون الكوارث الطبيعية كالأعاصير والزلازل، وقد تكون تحولات اقتصادية كسياسات الإغراق التي تتبعها بعض الدول من أجل توسيع أسواقها والسيطرة على الأسواق العالمية، أو قد تكون في حالة الحروب والنزاعات والتي أشدها خطراً لأن نتائجها طويلة وكارثية لأنها تهدد حياة الفرد والمجتمع وليس فقط أسباب رزقه، بعد ذلك يتم البحث في السياسات الاقتصادية الحكومية والسياسات الاقتصادية لدى المؤسسات وتحديد ماهيتها سواء أكانت تقيد سبل العيش أو تدعمه كبرامج الإعانات والدعم الحكومي للسلع الأساسية والغذائية، بعد تحديد ما هي المخاطر ومواطن الضعف التي تهدد سبل عيش الفقراء والسياسات الاقتصادية المتبعة في البلد المعني يتم تحديد الاستراتيجيات والبدايل التي تتكامل مع السياسات الكلية لتحقيق أهداف التنمية والقضاء على الفقر وتحسين سبل العيش. أما المحور الثالث هو البحث في الإمكانيات المتاحة من رأس مال بشري مؤهل ومتعلم قادر على الابتكار ورأس مال اجتماعي متجانس*، بالإضافة إلى ما يتوفر لدى البلد من موارد طبيعية يستطيع المصمم تسخيرها لتحقيق رؤى أهداف التنمية ومكافحة الفقر، ورأس مال مادي يتمثل بالبنى التحتية المؤهلة والجيدة التي تشكل المحفز الأساسي لقيام الاستثمارات وتحقيق الاستقرار والتحضير لمرحلة التنمية الشاملة التي تأتي بعد مرحلة الاستجابة والتعافي المبكر، وما يتوافر لدى البلد من رأس مال مالي وما يتم تخصيصه من أجل تمويل برامج سبل العيش ومكافحة الفقر.

بناءً على ما سبق يتم وضع خطط برامج تحسين سبل العيش وآليات عملها وماهي النتائج المتوقعة من تطبيقها.⁶¹

1-1-3: خطوات صياغة برنامج تحسين سبل العيش

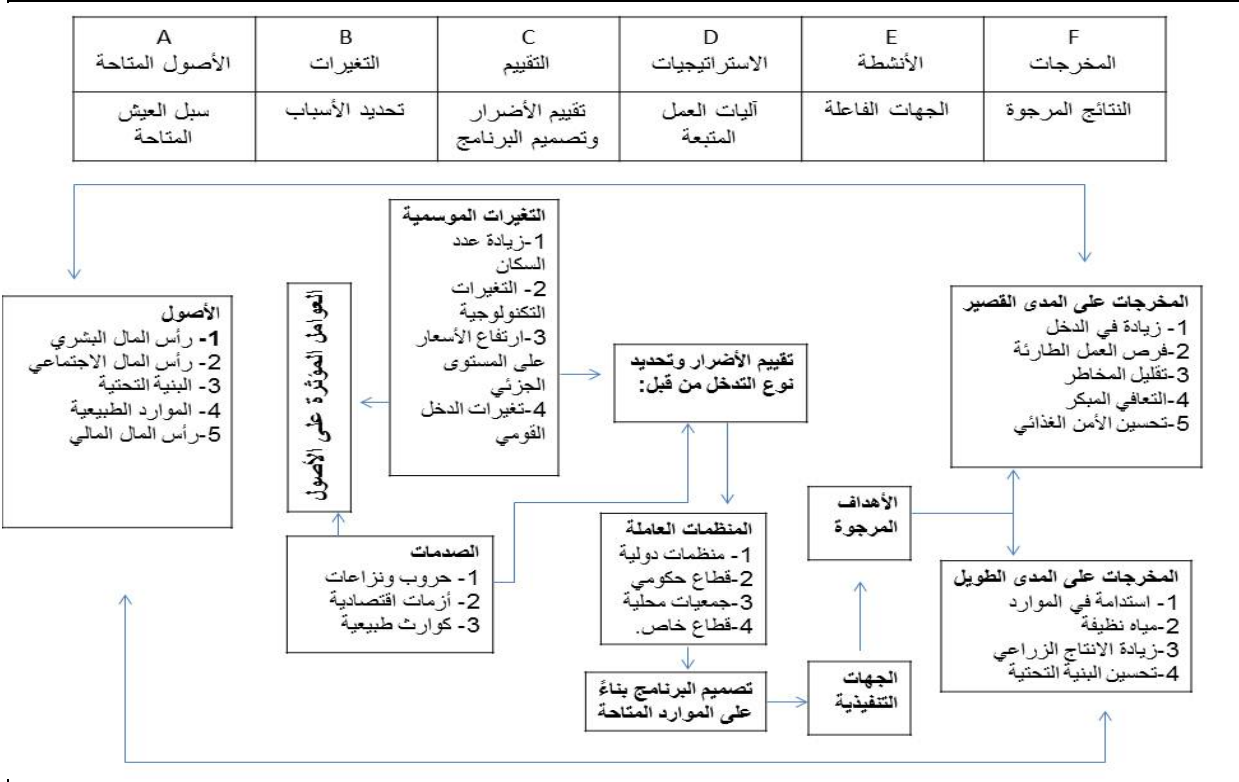
المحور الأول تحليل سياق نظام سبل العيش	المخاطر والضعف: ما الذي يجعل معيشة الناس عرضة للخطر؟	السياسات والمؤسسات: كيف تدعم السياسات أو تقيد معيشة الناس؟	الفرص: ما هي الفرص التي تتيح إمكانية تحسين سبل العيش؟
المحور الثاني تحليل أصول نظام سبل العيش	رأس المال البشري رأس المال الاجتماعي	رأس المال الطبيعي رأس المال المادي	رأس المال المالي رأس المال السياسي
تطوير استراتيجية تحسين سبل العيش	استراتيجيات سبل العيش	آلية عمل البرنامج	نتائج سبل العيش

من المخطط السابق نلاحظ أن هناك ثلاث محاور رئيسية يجب العمل عليها عند صياغة برامج تحسين سبل العيش، المحور الأول تحليل نظام سبل العيش ويُقصد به ما هي نقاط الضعف والقوة التي تؤثر على حياة الناس، وما هي السياسات المتبعة التي تعزز هذه النقاط، وما هي الفرص التي يمكن العمل استغلالها من أجل تحسين الظروف التي تحيط بحياة الناس، أما المحور الثاني فهو أصول نظام سبل العيش، أي ما هي الأصول المتوفرة التي يمكن الاستفادة منها أو العمل على تطويرها، وأخيراً ما هي الاستراتيجيات التي اتباعها بناءً على الظروف المحيطة بـغية الوصول إلى نتائج سبل العيش المرجوة المتمثلة برفع سوية حياة الأفراد من خلال تمكينهم من الحصول على الموارد واستغلالها بالشكل الأمثل.

⁶¹ Livelihood Development Strategy : An Overview of Different ,Mr. Dipan Kumar Sahu (PhD Scholar)

2009.،Livelihood Models

الشكل رقم (14) الخطوات الرئيسية لتصميم البرنامج



المصدر: Sustainable Livelihood Approach – نقلها الباحثة للعربية

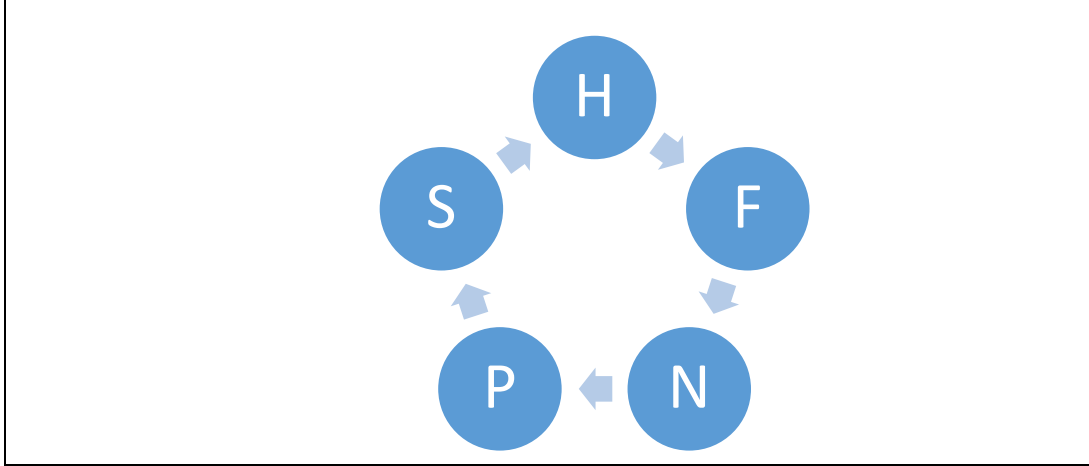
سيتم شرح الخطوات الرئيسية لتصميم البرنامج في الشكل رقم (14) وهي مجموعة من الخطوات المتكاملة التي تؤثر في البيئة المحيطة للأفراد أو المجموعات والتي تطل البيئة الاجتماعية المحيطة والطبيعة والأصول التي كانوا يملكونها أو الأعمال التي خسروها. هذه الخطوات هي لفهم الوضع الحالي ومحاولة تحسين وتخفيف الآثار المترتبة لأقل قدر ممكن.

1-1-4: الخطوات الأساسية للتدخل:

أولاً: الأصول: ويقصد بأصول سبل العيش هي كل الموارد التي يملكها الأفراد بشكل خاص، والأصول التي يملكها المجتمع نتيجة للتراكم المادي والمعرفي والاقتصادي، والأصول الطبيعية التي تتمثل بالموارد الطبيعية، إن هذه الأصول هي متكاملة ومتداخلة فيما بينها بروابط أفقية وروابط شاقولية، وبالتالي إن أي خلل في بنية العلاقة بين هذه الأصول يؤدي إلى تأخر عملية التنمية وتشوه العلاقة ما بين الأصول، وبالتالي عند

تصميم برنامج تعافي مبكر يجب العمل على تنمية الروابط بين هذه الأصول لتكون عملية التنمية الاقتصادية والتعافي الاقتصادي في مرحلة ما بعد الأزمة (مرحلة إعادة البناء) متكاملة ومبنية على أساس متين.

الشكل (15) أصول سبل العيش



الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على المصدر Sustainable Livelihood Approach

إن رؤوس الشكل الخماسي تمثل:

- 1- الرأس المال البشري H – HUMAN CAPITAL
- 2- رأس المال الاجتماعي S – SOCIAL CAPITAL
- 3- رأس المال المادي P – PHYSICAL CAPITAL
- 4- رأس المال المالي F – FINANCIAL CAPITAL
- 5- الموارد الطبيعية أو رأس المال الطبيعي N – NATURAL CAPITAL

لفهم موسع لما تمثله الرؤوس في الشكل رقم (16)

✓ **رأس المال البشري:** يمثل رأس المال البشري مجموعة السكان التي تمتلك المهارات والمعارف والقدرات على العمل والإنتاج كمّاً ونوعاً، أي كمية ونوعية العمالة المتاحة في المجتمع، يظهر رأس المال البشري في الإطار العام كأصل يمتلكه المجتمع وهو مدخل أساسي من عملية الإنتاج، أي لبنة أساسية لتوليد الدخل في المجتمع وبالتالي حين يكون الرأس المال البشري متضرر أو غير مؤهل ستكون النتائج سلبية على مؤشرات الفقر لأن

سوء الصحة ونقص التعليم تمثل أبعاداً أساسية للفقر ، وبالتالي نتائجه تتعكس سلباً على سبل العيش، وعلى باقي الأصول التي يمتلكها المجتمع.

✓ **رأس المال الاجتماعي:** يتكون رأس المال الاجتماعي من الجوانب الايجابية للحياة الاجتماعية أي من شبكات العلاقات الاجتماعية والمعايير والقيم الايجابية في المجتمع التي تجمع أفرادَه وشرائحه المختلفة على التصرف معاً وبصورة فعالة ومجدية لتحقيق أهدافهم المشتركة. أما رأس المال البشري فهو عبارة عن تعداد المتعلمين والمؤهلين وكفاءة الأنظمة التعليمية... الخ، وبالتالي فإن الرأس المال الاجتماعي هو المادة الفعالة في الرأس المال البشري ودون وجود قيم ومعايير ايجابية في المجتمع فلا يوجد فائدة نفعية حقيقية في رأس المال البشري إذا ما كانت مؤهلاته تتعكس ايجابياً على المجتمع.(مرجع تم ذكره سابقاً ص 27)

من خلال التعريف نلاحظ أن رأس المال الاجتماعي لكي يكون أصل ذو منفعة يجب أن يكون هناك شبكة من العلاقات بين أفراد المجتمع قائمة على النظم والقوانين والمصالح المشتركة وهذه العلاقات تأخذ شكل العناقيد التي تزيد من ثقة الناس وقدرتهم على العمل معاً وتوسيع نطاق وصولهم إلى مؤسسات وموارد ومصادر رزق بشكل أوسع. إن ما يزيد من فعالية الرأس المال البشري وتحويله لرأس مال اجتماعي يعتبر أصل وإيراد للمجتمع هو المؤسسات الاجتماعية التي تزيد صلة الروابط بين أبناء المجتمع الواحد وبناء علاقات الثقة والمعاملة بالمثل، مثل شبكات الأمان للفقراء والجمعيات الخيرية، الجمعيات المدنية، وهذا ما يُعمل به لزيادة التمكين المجتمعي والتخفيف من حدة الصراع بين طبقات المجتمع الواحد.

✓ **الموارد الطبيعية، أو الرأس المال الطبيعي:** رأس المال الطبيعي هو المصطلح المستخدم لمخزونات الموارد الطبيعية التي تتدفق منها الموارد، والموارد الطبيعية لبلد ما هي كل ما تمتلك من موارد طبيعية موجودة على سطح الأرض وباطنها. والموارد الطبيعية هي أحد أهم الأصول التي يمتلكها المجتمع ويجب العمل على استثمارها واستغلالها بشكل

أمثل دون هدر من أجل الحفاظ على استدامتها وحقوق الأجيال القادمة في استخدام مواردها.

✓ **رأس المال المادي:** يمثل رأس المال المادي البنية التحتية وكمية السلع الرأس مالية المتاحة للإنتاج. تتكون البنية التحتية من أبنية، مؤسسات تعليمية مثل المدارس والجامعات والمعاهد العليا، مشافي، خدمات الاتصالات وأخيراً شبكة الطرق والمواصلات. يجب العمل على إحداث تغييرات في البيئة المادية بشكل مستمر يتناسب مع التطور العالمي كي تساعد الناس على تلبية احتياجاتهم الأساسية، والوصول إلى مصادر رزقهم أكثر سهولة

✓ **رأس المال المالي:** رأس المال المالي يدل على الموارد المالية التي يستخدمها الأفراد والمجتمع لمواجهة متطلبات أمور معيشتهم. يوجد هناك مصادر مختلفة لتراكم رأس المال المالي، إما المدخرات، أو التدفقات النقدية المنتظمة مثل الدخل المكتسب أو الإعانات الحكومية، أو التحويلات الخارجية من المغتربين، ولكن في غالب الأحيان هذه المدخرات لا تساهم في تراكم رأس مال مالي يساهم في العملية الانتاجية لأن هذه التدفقات مقسومة بين أبناء المجتمع وهي مخصصة لتسيير أمور معيشتهم، أما رأس المال المالي الذي تمتلكه الشركات أو الدولة هو ذلك الذي يعتبر أصلاً ويساهم في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويحد من الفقر وتحسين سبل عيش الفقراء عن طريق القيام باستثمارات جديدة وتوظيف العمالة والعمل مقابل الأجر.

ثانياً المؤثرات: الأمور التي أدت إلى حدوث تغييرات سلبية في حياة الناس وكما هي مذكورة في الشكل رقم (14) فهي تنقسم إلى نوعين:

أ- النوع الأول: تغيرات موسمية

1-زيادة عدد السكان وبالتالي زيادة الطلب على الموارد سواء السكن والتعليم والغذاء والصحة وبالتالي يجب العمل على زيادة الموارد كماً ونوعاً.

2-التغيرات التكنولوجية: إن التكنولوجيا في العصر الحالي أحد أهم المدخلات في العملية الإنتاجية، وفي الكثير من الوظائف حلت الآلة محل العامل البشري وبالتالي فقد الكثير من العمال حول العالم وظائفهم وأصبحوا عاطلين عن العمل.

3-ارتفاع المستوى العام للأسعار: إن ارتفاع أسعار السلع والخدمات هو أمر طبيعي بالنسبة للنشاط الاقتصادي تبعاً للزمن، ويُفسر ذلك بزيادة الطلب تبعاً لزيادة عدد السكان بمقدار أعلى من الزيادة المحققة في الموارد، ولكن الفئات الهشة في المجتمع والفقراء ليس لديهم القدرة على مجابهة الزيادة في الأسعار حتى لو كانت في مستويات طبيعية وهذا ما يفسر زيادة أعداد الفقراء بشكل مستمر على الرغم من البرامج المخصصة لمجابهة الفقر.

4-تغيرات الدخل القومي: إن ارتفاع أو انخفاض الدخل القومي ينعكس على حجم ومقدار ونوعية الدعم الحكومي المقدم سواء كان تعليمياً أو صحياً أو في مجال الغذاء وبالتالي فإن أي تغير في الدخل القومي هو يؤثر بشكل مباشر على سبل عيش الفقراء.

ب- النوع الثاني: الصدمات

1-الحروب والنزاعات: إن الحروب والنزاعات هي أحد أكثر المؤثرات خطراً على حياة الناس لأنها تأثيراتها لا تقتصر فقط على الأصول المادية وإنما تهدد حياة الناس وأرواحهم وتؤدي إلى دمار كبير في البنى التحتية وبالتالي دمار في النشاط الاقتصادي الخاص والعام وموجات تضخم جامحة، واستنزاف في موارد البلد، وفقدان المواطنين لوظائفهم وأعمالهم الخاصة وبالتالي دخولهم وسبل عيشهم، وتعمل أيضاً على موجات من الهجرة والنزوح سواء داخلية أو خارجية وبالتالي تشكل ضغط على المناطق المضيفة في الطلب على العمل والسكن والغذاء والتعليم والصحة.. الخ.

2-أزمات اقتصادية: إن الأزمات الاقتصادية لها تأثيرات مدمرة أيضاً على حياة الناس ولكن يمكن التعافي منها بشكل أسرع من الحروب والنزاعات.

3-الكوارث الطبيعية: مثل الزلازل والأعاصير لها آثار مدمرة على حياة الناس وأصولهم وعلى البنى التحتية ولكن التعافي منها يحدث بشكل أسرع لأنها تأثيراتها تحدث

خلال فترة زمنية قصيرة على عكس الحروب والنزاعات التي تعمل على ضرب النسيج الاجتماعي.

ثالثاً: تقييم الأضرار وتحديد الاحتياج

إن عملية تقييم الأضرار وتحديد الاحتياج هي من أهم مراحل تصميم البرنامج وأكثرها حساسية، فإن أي تقييم خاطئ سوف يؤدي بالضرورة إلى تصميم برنامج لا يتناسب مع الحالة وبالتالي يقود إلى نتائج غير مرجوة وعليه التقييم الخاطئ وتحديد الاحتياجات الغير مناسب للحالة يؤدي إلى هدر في الوقت والموارد وبالتالي تأخر عملية التعافي والانتقال لمرحلة التنمية. إن عملية تقييم الأضرار وتحديد الاحتياج تتطلب فريق متعدد الاختصاصات مكون من خبرات فنية وهندسية واقتصادية ومالية، فعند دخول أي منطقة يجب تحديد الأضرار المادية التي طالت الموارد الطبيعية والبنى التحتية والخسائر الاقتصادية، وتحديد مقدار النزيف في الموارد البشرية والاجتماعية وما هو منها في المنطقة الهدف وتحديد مدى تأهيلهم العلمي والمهني بدقة، وما هي طبيعة النشاط الاقتصادي السائد في المنطقة، فكما هو معلوم فإن النشاط الاقتصادي متباين من منطقة لأخرى مثل الريف أو المدينة أو حتى في المدينة نفسها قد يكون اختلاف فهناك أنشطة تجارية وأنشطة صناعية، أو العمل الحر أو العمل بأجر، أو وظائف في القطاع الحكومي أو الخاص...الخ.

رابعاً: تصميم البرنامج

إن برنامج تحسين سبل العيش ينطلق ويركز على نقاط القوة للقطاعات المستهدفة، وليس على نقاط ضعفهم، وبالتالي بعد تقييم الأضرار وتحديد الاحتياجات يتم تصميم برامج مختلفة تبعاً لكل منطقة ومدى الضرر الحاصل في الأصول والروابط فيما بينها والعمل على ما هو متوفر منها، ولا يمكن تطبيق برامج متشابهة في مناطق متباينة الأضرار وذلك لأن الاحتياجات ومقدار التدخل سيكون متناسب مع مقدار الضرر الحاصل، فمثلاً المناطق الريفية الزراعية تحتاج مشاريع تستهدف القطاع الزراعي.. الخ.

خامساً: المنظمات العاملة

إن الأطراف المعنية بعملية التعافي المبكر والنهوض بعد حدوث الأزمات والكوارث هي جميع الجهات العاملة في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية وعملية التنمية، ويجب أن يكون عملها متكاملًا، يوجد منظمات وهيئات دولية متخصصة في تصميم هذه البرامج مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والبرنامج العالمي للأغذية (FOW) ووزارة التنمية الدولية (DFIT) والصليب الأحمر الدولي والعديد من المنظمات الأخرى التي تعمل على تطبيقها، أما بالنسبة للقطاع الحكومي فإن هدف أي حكومة في أي مرحلة هي النهوض بعملية التنمية وتخفيض نسبة الفقر والبطالة إلى الحدود الدنيا وبالتالي فهي معنية في تصميم وتطبيق برامج التعافي المبكر والتكاتف والتكامل مع أي جهود مبذولة تصب في مصلحة المجتمع وعملية التنمية المتكاملة، أما بالنسبة للقطاع الخاص مشاركته تكون عبر عمليات التبرع والتمويل للأنشطة وذلك لأن عملية التنمية تصب في مصلحة الجميع، أخيراً الجمعيات المحلية عملها محدود ضمن المناطق التي تتواجد بها، وتعمل ضمن الإمكانيات البشرية والمادية المتوفرة لديها.

سادساً: المخرجات

إن تكامل وتضافر الجهود في تصميم البرامج وتطبيقها من قبل الهيئات والمؤسسات والجهات الفاعلة والعاملة في المجتمع سواء القطاع الحكومي أو المنظمات الدولية، أو القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، من أجل الحصول على مخرجات في المدى قصير الآجل والمدى طويل الآجل، بالنسبة للمخرجات على المدى القصير هي خلق فرص العمل الطارئة للأسر المتضررة، توليد الدخل، تخفيض نسبة الفقر والبطالة، تحسين الأمن الغذائي والصحي والتعليمي، التمكين المجتمعي، وعند الحصول على هذه النتائج على المدى القصير فإنها تنعكس على المدى الطويل في استدامة سبل العيش للفقراء، التنمية الإقليمية المتوازنة، زيادة في الانتاج بشكل متوازن بين القطاعات، استدامة في الموارد.

ملاحظات هامة:

لا يوجد هناك برنامج تحسين سبل معيشة بصيغة ثابتة يمكن تطبيقه من أجل التعافي المبكر

فهناك عدة اختلافات يجب أخذها بعين الاعتبار :

- 1-سبب الأزمة (كوارث طبيعية - أزمات اقتصادية - حروب ونزاعات)
- 2-مدى تضرر المرافق العامة والبنى التحتية.
- 3-حسب طبيعة المنطقة المستهدفة (منطقة ريفية - حضرية- مدن)
- 4-حسب طبيعة النشاط الاقتصادي السائد (نشاط زراعي - نشاط صناعي- خدمي)
- 5-حسب طبيعة الأنماط الاستهلاكية.
- 6-حسب تعداد السكان في المنطقة، والوافدين إليها.
- 7-حسب تعداد القوى العاملة ومدى تأهيلها.
- 8-حسب المستوى التعليمي في المنطقة.
- 9-مدى توافر الموارد الطبيعية في المناطق المستهدفة
- 10- مدى توافر الموارد المالية المقدمة للمنظمات العاملة

مميزات برنامج تحسين سبل العيش:

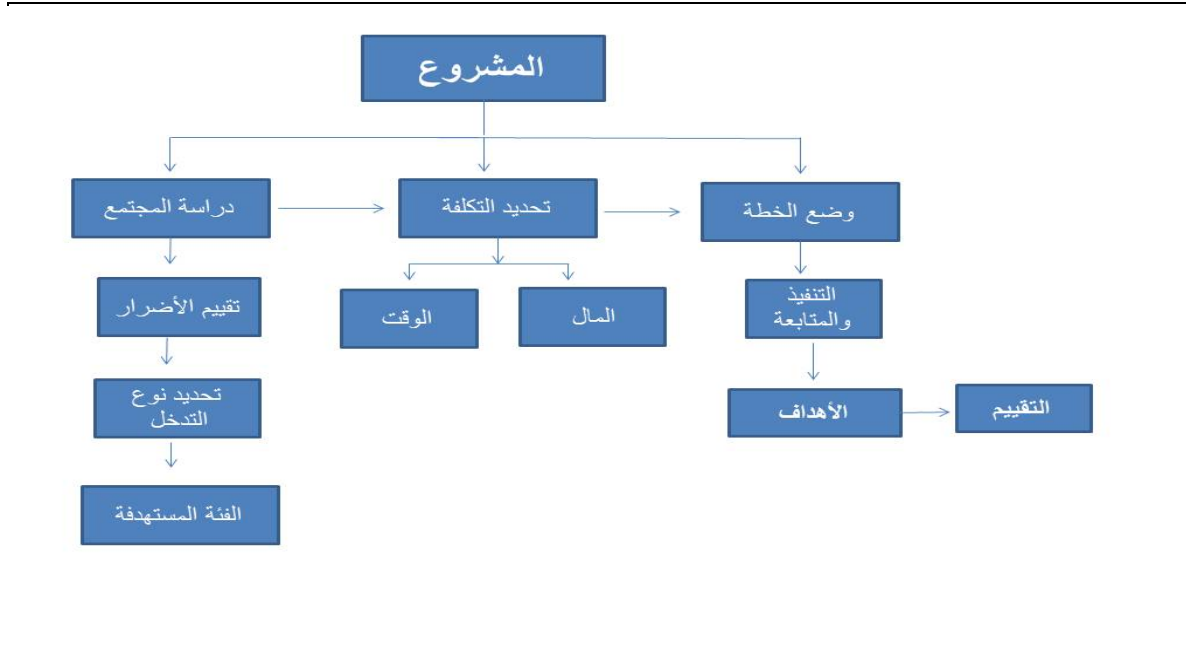
- 1-المساهمة في توفير فرص عمل بشكل مستمر وبتكلفة منخفضة وبالتالي المساهمة في تخفيض نسبة البطالة والفقر.
- 2-تنمية المواهب والابتكارات لدى الأفراد من خلال سعيهم المستمر في تطوير مشروعاتهم، وعمل مشروعات متميزة لها قدرات تنافسية، وإعطائهم الفرصة لذلك من خلال تقديم التدريب والتأهيل لهم.
- 3-إن برامج تحسين سبل العيش يكون جُل اعتمادها على الموارد المحلية، وبالتالي المساهمة في الحد من الهدر من الموارد وتقليل الاستيراد.
- 4-إن زيادة وتنوع المشاريع المدعومة من قبل برامج تحسين سبل العيش يساهم في تنوع المخرجات وبالتالي إثراء السوق المحلي بالسلع والخدمات المختلفة.

- 5-تساعد في الاستقرار المناطقي حيث تعمل على التمكين المجتمعي من خلال خلق فرص عمل للسكان في مناطق سكنهم
- 6-سهولة تكيف الانتاج حسب الاحتياجات.

1-1-5: دراسة نظرية لبرنامج تحسين سبل العيش:

إن مشاريع برنامج تحسين سبل العيش يجب أن تُصمم بناءً على احتياجات المجتمع والموارد المتاحة ومراعاة الأضرار المتعلقة بالجانب المادي من البنى التحتية ولذلك صمم الباحث شكل تصميم مشروعات تحسين سبل العيش بناءً على الدراسات والمراجع التي تحدثت بشكل مفصل عن الموضوع في الشكل رقم (15) يوضح الباحث الخطوات الأساسية التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند البدء في تصميم خطة الاستجابة.

الشكل رقم (16) دراسة نظرية لتصميم مشروع تحسين سبل العيش.

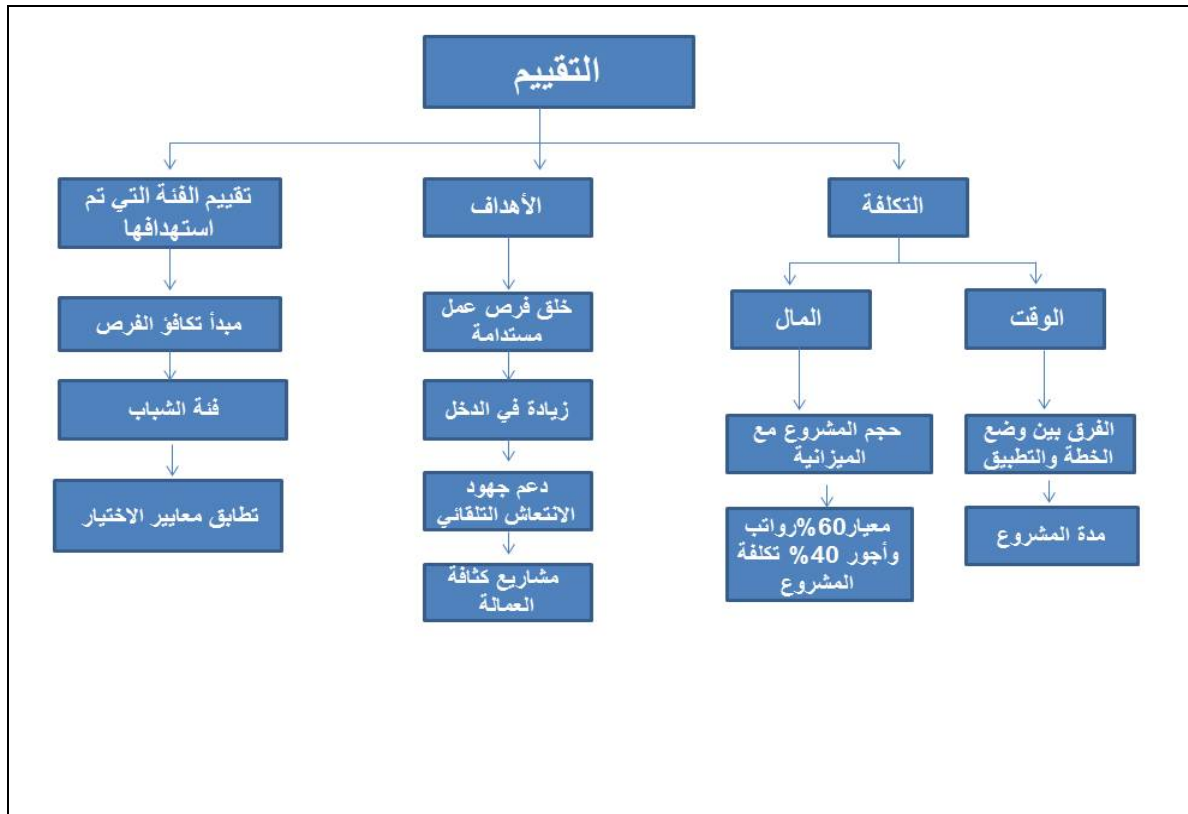


الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على استراتيجيات برنامج الأمم المتحدة.

بالنظر إلى الشكل نلاحظ أنه يتم اختيار المشاريع وفق معايير معينة ومتربطة فيما بينها حيث يتم أولاً دراسة المجتمع الهدف أو تحديد الاحتياجات، فعندما يتم اختيار مشروع

ما لتطبيقه يجب أولاً الإحاطة والإلمام الكامل بمعطيات وأصول هذه المنطقة وتقييم الأضرار الحاصلة بالنسبة للبنية التحتية والنشاط الاقتصادي والتعليم وتحديد الفئة المستهدفة التي يسعى المشروع لتطبيق تدخلاته من أجل الحفاظ على سبل عيشهم، وبعد ذلك يتم تحديد نوع وحجم التدخل وتطبيق معايير اختبار الفئات المستهدفة، وبناء خطة محكمة بإطار زمني ومالي محدد، والبدء في التنفيذ للحصول على المخرجات المرجوة كتحسين البنية التحتية، وتوليد الدخل، والتمكين المجتمعي، وفرص العمل المستدامة. وبعد أن يتم تطبيق البرامج الموائمة لهذه المناطق يجب أن يتم التأكد من أن هذه البرامج تُطبق وفق الخطة المرسومة لها ضمن المعايير الموضوعة من اختبار الفئات المستهدفة وصولاً إلى تحقيق الأهداف المرجوة ضمن فترة زمنية محددة، وضع الباحث آلية لتقييم المشروع وفق معايير محددة التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتطبيق برامج تحسين سبل العيش.

الشكل رقم (17) آلية تقييم المشروع والمعايير المستخدمة:



الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على استراتيجيات الأمم المتحدة.

بالنظر إلى الشكل أو المخطط نلاحظ أن عملية التقييم هي عملية أساسية لضمان نجاح المشروع وتحقيق الأهداف المرجوة منه، وبالتالي فإن عملية المتابعة المستمرة لتنفيذ الآليات والوصول للأهداف والحرص على تطبيق المعايير هي من أهم عوامل نجاح المشاريع، نلاحظ أن عملية التقييم في تنقسم إلى ثلاث مراحل:

1-تطابق المعايير على الفئات المستهدفة أو المجتمعات الهدف.

2-ضمان تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية.

3-التكلفة والتي تنقسم بين الوقت والمال.

ولكن من المؤكد أن عملية التقييم لا تتوقف فقط عند هذه الأمور وإنما تمتد لتشمل الكثير من المتغيرات الأخرى المرتبطة بشكل مباشر بالمشاريع أو التي ترتبط بشكل غير مباشر بالمشاريع، ومن تلك المعايير إستدامة التغير المطلوب، تمكين المجتمعات الهدف، تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، العمل على تخفيف الفوارق الاقتصادية بين الدخل والاحتياجات الأساسية.

ملخص الفصل الثاني

عرض الباحث في الفصل الثاني نشأة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأهداف التي يعمل من أجلها بالإضافة إلى عرض مصادر التمويل وأهم المشاريع التي يعمل عليها البرنامج في دول العالم، وفي المبحث الثاني عرض الباحث مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية وماهي أهم الانجازات حسب ما تم ورده في التقارير الرسمية الصادرة على الموقع الالكتروني للبرنامج، أما في المبحث الثالث عرض الباحث مفهوم سبل العيش وما هي المبادئ الأساسية لصياغة هذه البرامج وتصميمها مع تقديم دراسة نظرية لبرنامج تحسين سبل العيش.

الفصل الثالث: أثر برنامج تحسين سبل العيش في المؤشرات الاقتصادية السورية.

تمهيد: إن الهدف من تطبيق برامج تحسين سبل العيش في البلدان التي تتعرض لكوارث سواء طبيعية أو اختلالات اقتصادية تعصف بالطبقات الفقيرة في المجتمعات، أو في البلدان التي تتعرض لحروب وأزمات هو هدف مشترك ألا وهو العمل على تحسين المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالفقر والبطالة ومؤشرات التنمية الإنسانية المرتبطة بشكل مباشر بالاحتياجات الأساسية للفرد، (الغذاء، السكن، الملبس، الصحة، التعليم) وكل هذه الأمور تتحقق عندما يكون الفرد قادراً على توليد دخل في ظل ظروف اقتصادية مناسبة، وبالتالي لأجل تحقيق أهداف برامج تحسين سبل العيش يجب العمل أولاً على تحقيق الاستقرار، في الفصل الثالث سيتم التطرق إلى استراتيجية التأهب والتعافي المبكر التي تتبعها البرنامج في سورية، وتحليل للوضع الاقتصادي في سورية، وما هي الأهداف التي عمل البرنامج على تحقيقها، مع دراسة لحالة عملية لشريحة من الأفراد الذين تلقوا تدريبات وماهي العلاقة بين حصولهم على تدريبات وخلق فرص عمل جديدة وتحقيق دخول جديدة تلبي احتياجاتهم.

المبحث الأول: استراتيجية برنامج التأهب والتعافي المبكر التي تتبعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية:

أدت المشكلات المرافقة للحرب على سورية بالتزامن مع العقوبات الاقتصادية وارتفاع في أسعار المستوردات لمستويات عالية إلى تضرر المشروعات الكبيرة كونها كانت تحقق خسائر يومية بسبب تقلبات الأسعار وتعرضها للسرقة والتخريب الممنهج من قبل المجموعات المسلحة في بعض المناطق، ومن جانب آخر ترافق ذلك موجات من الهجرة والنزوح، وبالتالي تفقد الأسر مصادر عيشها وسبل كسب رزقها، ونتيجة لذلك فإنهم يعانون من الاجهاد في تأمين مصادر الدخل وتحقيق الأمن الغذائي. يحصل الإفقار عبر عدة مراحل تبدأ عندما يترك الناس لمناطق سكنهم الأصلية بحثاً عن مناطق أكثر استقرار

يليه انخفاض مستويات الاستهلاك في العناصر الأساسية، بسبب زيادة الجزء المخصص من الدخل لسد احتياجات الأمن الغذائي ومتطلبات السكن الجديد مع انخفاض الجزء المخصص للتعليم والرفاهية والصحة، ويتم تغطية هذه الاحتياجات الطارئة باللجوء إلى المدخرات والاعتماد على السيولة المتوفرة، ومن ثم اللجوء إلى بيع الأصول المادية (سيارة، أرض، منزل) وأخيراً اللجوء إلى الإستدانة والتحويلات، فإن أول خطوة في تحسين سبل العيش هي تقديم المعونات الغذائية الطارئة بهدف تقليل احتمالية بيع الناس لأصولهم المادية، ولكن هذه الاستراتيجية لا تساعد على تحقيق سبل عيش مستدامة وإنما تدخل سريع لتخفيف حدة الأزمة عندما يفقد الناس الوسائل اللازمة لتحقيق أمنهم الغذائي، أما على المدى الطويل يجب إعادة دمج الفئات المتضررة من الأزمات في سوق العمل من خلال إعادة تأهيلهم وجعلهم أشخاص منتجين وضمان مشاركتهم الفعالة في عملية التعافي والتنمية الاقتصادية وبالتالي فإن تحسين سبل العيش يتكون من أربعة مراحل متداخلة⁶²:

1- استراتيجية التعافي المبكر (مدخل الاحتياجات الأساسية) تأمين متطلبات الأمن والاستقرار وتحقيق الأمن الغذائي والصحي والتعليمي.

2- خلق فرص العمل الطارئة المولدة للدخل من خلال إعادة دمج الفئات الهشة من المجتمع، عبر الدورات المهنية والحرفية وتطوير المهارات التي تتناسب مع سوق العمل.

3- خلق فرص العمل المستدامة من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

4- العمل على إعادة تأهيل البنية التحتية.

5- تأمين فرص عمل للخريجين الجدد.

1-1: تحليل الوضع الراهن في العام 2013:

خلال الثلاث أعوام الأولى للأزمة، ونتيجة لتصاعد الأعمال العسكرية التي خلفت 6.8 مليون شخص في حاجة ماسة للمساعدات الإنسانية، في جميع المحافظات الأربع عشرة في سوريا. بالإضافة إلى حركة النزوح الداخلية بحثاً عن المناطق الأكثر أماناً. ويُقدر أنه ما لا يقل عن 4.25 مليون شخص كانوا نازحين داخلياً، بالإضافة إلى 860

⁶² . 2013. Project Document Syria Livelihoods Final Produce.Undp

ألف شخص نازحين إلى البلدان المجاورة، أما بالنسبة للخسائر الاقتصادية فقد قُدرت بحوالي 48.4 مليار دولار أي ما يعادل 81.7 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010، وفقدان حوالي 2.33 مليون وظيفة. ولم تقتصر الأضرار على ذلك فقط وإنما امتدت إلى خسائر كبيرة في البنى التحتية والخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم، وتضرر بالقطاعات الانتاجية، ونقص في الوقود الذي انعكس سلباً على امدادات الكهرباء والمياه، انكماش سريع للقطاع الخاص، بالإضافة إلى الطرق الغير آمنة التي تعوق حركة النقل الداخلي والتجارة واتصال مصادر الانتاج بالأسواق، ارتفاع تكاليف الواردات وتضخم الأسعار بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية، الذي أثر بدوره على كامل الاقتصاد، ونتيجة لذلك انخفاض القوة الشرائية وانخفاض قيمة الدخل الحقيقي للسكان وخاصة الموظفين بأجور لا تتماشى مع الغلاء المعيشي المتزايد الذي ترافق مع استنزاف مدخرات الأسر، وارتفاع في معدلات البطالة وكانت النتيجة حالات افقار متزايدة تطل شرائح وأطياف واسعة من المجتمع السوري⁶³.

1-2-1 الهدف العام وتحديد المخرجات من تطبيق خطة الاستجابة:

الهدف العام هو المساهمة في تعزيز مرونة المجتمع السوري للتعامل مع آثار الأزمة الحالية وتمكين أولئك الذين تعطلت سبل عيشهم بشدة من استعادة وإعادة بناء حياتهم من جديد.

تتمثل الأهداف المحددة للمشروع:

1-خلق فرص عمل سريعة للأشخاص النازحين داخلياً ودمجهم مع المجتمعات المضيفة من خلال عدم التمييز في تقديم الخدمات، ويكون تقديم الخدمات مبني على أساس الحاجة.

2-إعادة تأهيل البنية التحتية المجتمعية الأساسية، مثل شبكة مياه الصرف الصحي ومياه الشرب والطرق العامة.

3-دعم جهود الانتعاش التلقائي، من خلال تحفيز الطلب وبالتالي تحفيز العرض.

4-خلق فرص عمل للأسر التي تعيلها امرأة.

ثالثاً: الاستهداف الجغرافي: خطط برنامج الأمم المتحدة استهداف السكان المتضررين وفقاً لمواقعهم الجغرافية وفقاً للمعايير التالية:

المعيار 1: مقدار الضرر الحاصل في المنطقة سواء على السكان أو على البنية التحتية.

المعايير 2: المناطق التي تحتوي على عناصر الإنتاج بوفرة (مراكز الإنتاج) وذلك من أجل امتصاص العمالة العاطلة عن العمل، والاستفادة القصوى من الموارد.

المعيار 3: أماكن نشاط وأعمال المنظمات الدولية وشركاء التنفيذ.

المعايير 4: المناطق المستقرة نسبياً والتي يمكن الوصول إليها.

رابعاً: تحديد الفئات المستفيدة: خطط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإستهداف جميع السكان المتضررين بشكل مباشر وغير مباشر.

أدناه المعايير ذات الأولوية سيتم استخدامها لتحديد المستفيدين:

المعايير 1: النازحون داخلياً والمجتمعات المضيفة لهم.

المعيار 2: الأشخاص ذوي الرزق المعطل. (الإسكان، مصدر الدخل، الأصول، إلخ)

المعيار 3: الأسر التي تعيلها امرأة. (الأسر التي فقدت دخلها الأساسي، والأسر التي

فقدت المعيل)

المعايير 4: الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة.

المعايير 5: شريحة الشباب.

خامساً: اختيار الأنشطة: سيتم اختيار الأنشطة بناءً على المعايير التالية:

المعيار 1: يجب أن تكون الأنشطة كثيفة العمالة، حيث يجب أن تشكل الأجور للفئة

المستفيدة 60% على الأقل من إجمالي الميزانية المخصصة للمشروع.

المعيار 2: سيتم الاختيار بالتقييمات المحلية، بما في ذلك في حالات الطوارئ لسبل العيش، وتقديم الخدمات المحلية، وحالة البنية التحتية وحالة البنية الاجتماعية الأساسية والهدف من اختيار المستفيدين.

المعيار 3: سيتم تحديد الأنشطة وتطويرها وتنفيذها بشكل كامل بطريقة تشاركية، أي التعامل مع السلطات المحلية المعنية والجمعيات المحلية.

المعايير 4: سيتم التركيز على إعادة التأهيل الفوري للبنية التحتية للمجتمع، بما في ذلك المياه والصحة والمأوى.

المعيار 5: سيتم التركيز على الأنشطة التي ستوظف عددًا كبيرًا من العمالة المحلية.

المعيار 6: يسعى البرنامج الإنمائي إلى أن أنشطته تراعي الفوارق بين الجنسين وبيئية العمل، يجب أن تشكل النساء 30٪ على الأقل من إجمالي المستفيدين.

المعيار 7: سيتم التركيز على مبدأ "عدم الإضرار"، حيث أنشطة برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي

يجب تجنب الآثار الضارة للأفراد والمجتمعات والبيئة والاقتصاد المحلي.

سادساً: الشركاء: سيتم تنفيذ المشروع بالتعاون مع الشركاء التاليين:

1- السلطات المحلية، والمجالس البلدية.

2- المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي.

3- القطاع الخاص.

4- وكالات الأمم المتحدة الأخرى وتوسيع نطاق العمل التشاركي معها.

5- المنظمات الدولية.

سابعاً: هيكلية إدارة المشاريع: تعرف إدارة المشاريع على أنها تخصص يتعلق

بعملية تنظيم وإدارة الموارد المتاحة في المشاريع، مثل: الموارد البشرية أو الموارد المادية، بطريقة يمكن من خلالها إنجاز المشروع بنجاح في ظل مراعاة عوامل الجودة والوقت والتكلفة المتاحة.

عناصر إدارة المشاريع:

الوقت: حيث يعتبر من أهم عناصر إدارة المشاريع، فإنجاز المشاريع المطلوبة في الوقت المحدد يزيد من الوصول إلى تحقيق الأهداف، بالإضافة إلى توفيره الكثير من المصاريف الإضافية.

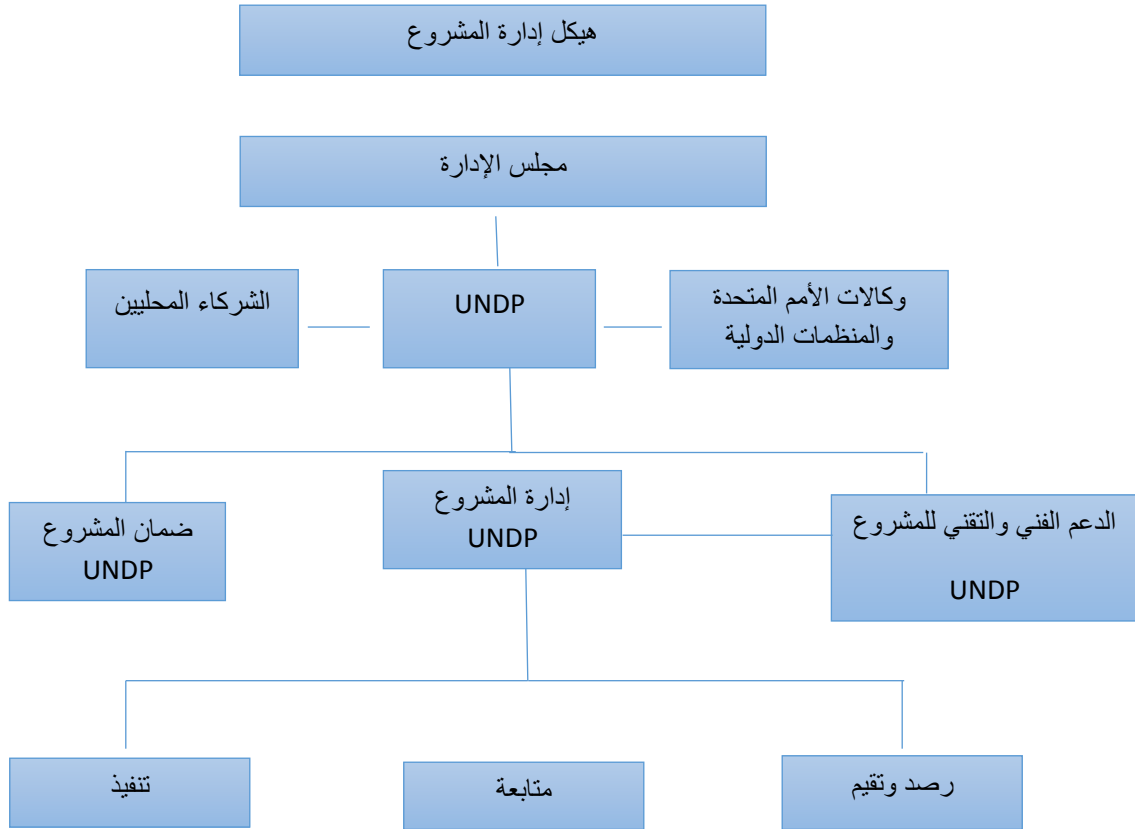
التكاليف: والمقصود بها مراقبة التكاليف والأمور المالية وموائمتها للأهداف المرجوة.

الموارد البشرية: من أهم عناصر إدارة المشاريع متابعة عمل الموظفين لتقييم الأداء وعملية سير البرامج بصورة منتظمة ومستمرة.

المهام: وتعني متابعة المهام الخاصة بإنجاز المشروع في الوقت المناسب والتكلفة المناسبة، حيث يجب متابعة جميع خطوات المشروع من الأمور الصغيرة الأولية وحتى الوصول إلى النقطة النهائية، و العمل قد يكون بسيطاً أو معقداً.

وعليه فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وضع هيكلية لإدارة المشروع من أجل توفير الوقت والجهد والتكلفة وضمان الوصول إلى الأهداف المرجوة ومتابعة ذلك من خلال عملية التقييم المستمر للأداء.

الشكل رقم (18) هيكل إدارة المشروع



المصدر: Project document Syria livelihoods final produce 2013

المبحث الثاني: العلاقة بين تطبيق برنامج تحسين سبل العيش وتحسن

مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفئات المستفيدة.

مقدمة: إن أي عمل وفي أي مجال كان يجب أن يُرفق بمؤشرات لقياس مدى نجاح الأهداف المرجوة، وبالتالي لقياس مدى نجاح برنامج تحسين سبل المعيشة، تم اختيار مجموعة من المؤشرات التي يجب أن تطبق على الفئات المستهدفة لقياس مقدار التغير الحاصل قبل وبعد تطبيق البرنامج، ومؤشرات أخرى لقياس أثر المشاريع المطبقة بالنسبة للمناطق المستهدفة.

2-1: مؤشرات الأداء

1- المؤشرات الاقتصادية:

- أ- البطالة: بهدف قياس عدد العاطلين عن العمل المستفيدين من تطبيق البرنامج.
- ب- الدخل: قياس التغير الحاصل في الدخل قبل وبعد تطبيق البرنامج.

2- المؤشرات الاجتماعية:

- أ- مؤشر عمق الوصول: عدد المستفيدين بالنسبة للفئة المستهدفة.
- ب- مؤشر تكافؤ الفرص: عدد المستفيدين من المناطق الوافدة بالنسبة للمنطقة الهدف، وعدد المستفيدين من البرنامج من أبناء المنطقة ذاتها.
- ت- مؤشر المساواة بين الجنسين: (تمكين النساء) نسبة النساء المستفيدات من المشاريع المطبقة.

2-2: القسم العملي: أولاً المجتمع المدروس

عينة من 240 مفردة مسحوبة بشكل عشوائي من مركز تأهيل الشباب في ريف دمشق/ جرمانا التابع للمعهد الاوروبي للتنمية. انظر الملحق رقم(5) صفحة 168

-الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل:

قام الباحث بتفريغ الاستبانة وتحليل البيانات من خلال برنامج التحليل الإحصائي SPSS، واستخدم الباحث الأدوات التالية، انظر الملحق رقم (6) 170 للاطلاع على أسئلة الاستبانة

1) التكرارات والنسب المئوية (frequencies and percentages):

لمعرفة توزيع مفردات العينة وفقاً للعوامل المختلفة.

2) الجداول التقاطعية (Crosstabs):

لمعرفة تفاصيل وصفية أعمق من خلال تقاطع المتغيرات النوعية كعدد الحاضرين لتدريب معين من الذكور.

3) اختبار فاي (phi):

لدراسة العلاقة بين المتغيرات النوعية.

أولاً: الدراسة الوصفية:

حساب التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الديموغرافية ولمتغيرات أخرى: يهدف هذا الجزء إلى حساب التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، العمر، المؤهل التعليمي وغيرها) وذلك لمعرفة توزيع العينة وفق هذه المتغيرات، ولمتغيرات أخرى مختلفة كما يلي:

1. الجنس:

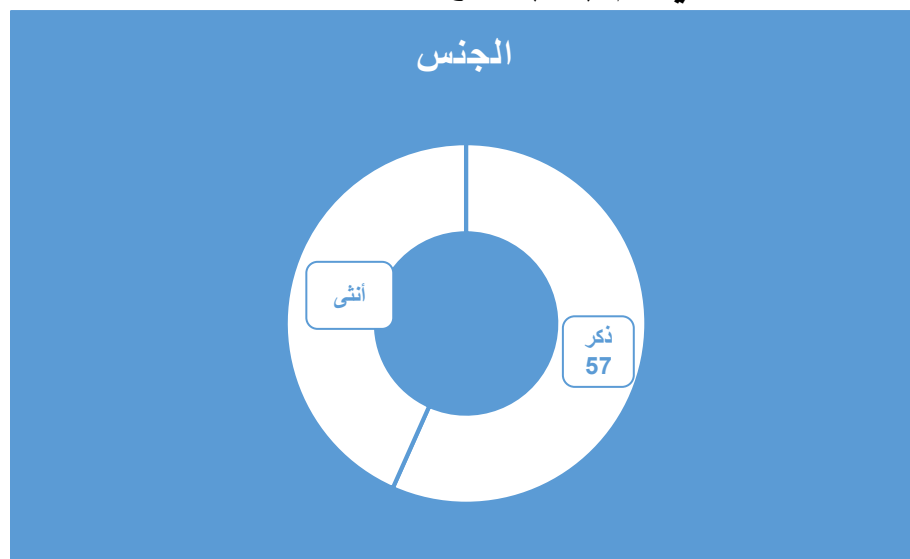
يوضح الجدول التالي توزيع أفراد العينة وفق متغير الجنس:

الجدول (19): التكرارات والنسب لمتغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	136	56.7%
أنثى	104	43.3%
المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS		

نلاحظ أن نسبي الذكور والإناث متقاربتين لكن مع الأفضلية لأعداد الذكور. حيث أن نسبة الذكور (56.7%)، ونسبة المشاهدتين (43.3%). ونوضح ذلك في الرسم البياني التالي:

الشكل البياني رقم (19) توزيع عينة الدراسة وفق متغير الجنس.



المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول (19)

2. العمر:

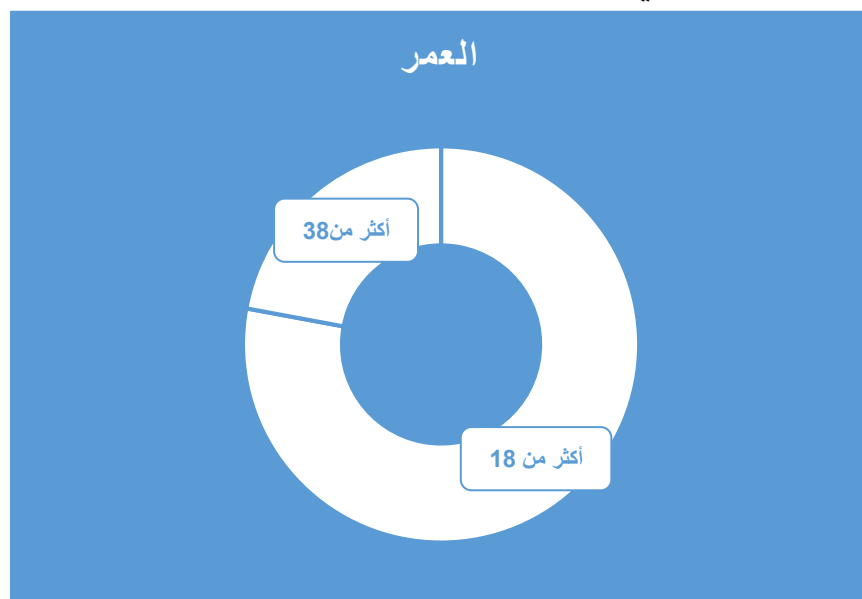
يوضح الجدول التالي توزيع أفراد العينة وفق متغير العمر الذي صُنّف إلى مستويين كالتالي:

الجدول (20): التكرارات والنسب لمتغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أكثر من 18 وأقل من 38	187	77.9%
أكثر من 38 وأقل من 58	53	22.1%
المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS		

نلاحظ من الجدول أن الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين (18-38) هم الأكثر ضمن العينة المدروسة حيث كانت نسبتهم (77.9%)، بينما الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين (38-58) كانت نسبتهم قليلة (22.1%). ونوضح ذلك في الرسم البياني التالي:

الشكل البياني رقم (20) توزيع عينة الدراسة وفق متغير العمر.



المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول (20)

3. الحالة الاجتماعية:

يوضح الجدول التالي توزيع أفراد العينة وفق الحالة الاجتماعية التي تم تقسيمها إلى مستويين (متزوج/ أعزب):

الجدول (21): التكرارات والنسب لمتغير الحالة الاجتماعية

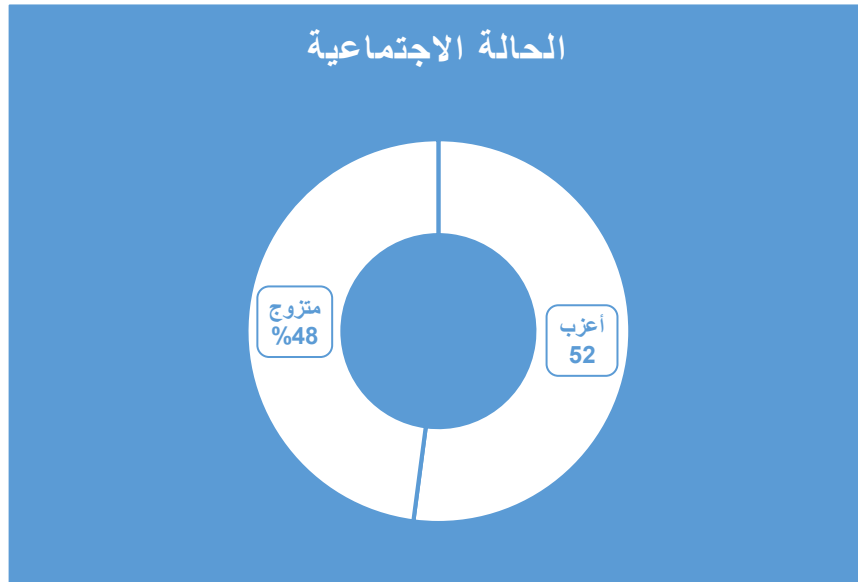
الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
أعزب	125	52.1%
متزوج	115	47.9%

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS

نلاحظ من الجدول السابق أن ما يقارب من نصف المشاركين في هذه البرامج هم عازبين حيث كانت نسبتهم (52.1%)، بينما كانت نسبة المتزوجين (47.9%) من حجم العينة.

ونوضح ذلك بالرسم البياني التالي:

الشكل البياني رقم (21) توزيع عينة الدراسة وفق متغير الحالة الاجتماعية.



المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول (21)

4. الإعالة:

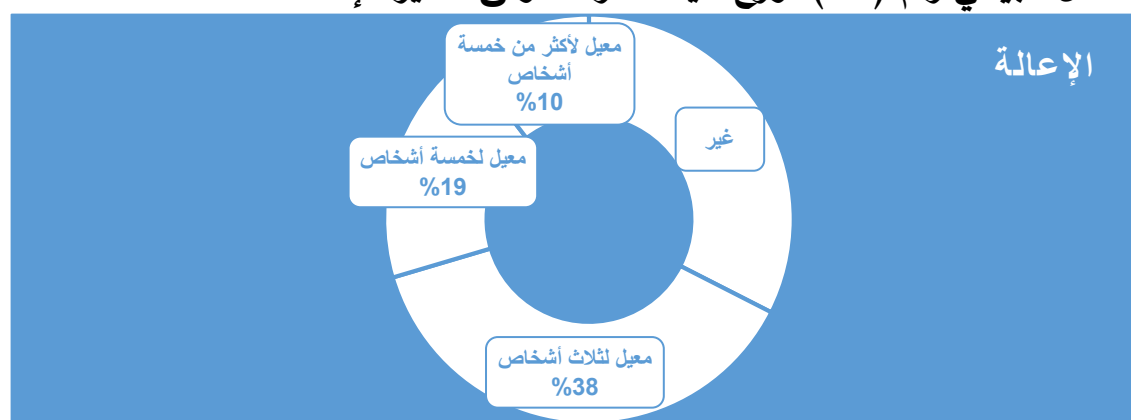
يوضح الجدول التالي توزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير الإعالة:

الجدول (22): التكرارات والنسب لمتغير الإعالة		
النسبة	التكرار	الإعالة
32.5%	78	غير معيل
37.9%	91	معيل لثلاثة أشخاص
19.2%	46	معيل لخمس أشخاص
10.4%	25	معيل لأكثر من خمسة أشخاص

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS

يبين الجدول أن ما يقارب من ثلث العينة ليسوا معيلين لأحد سوا أنفسهم بنسبة (32.5%)، وما يزيد عن الثلثي هم معيلون لثلاثة أشخاص أو أكثر، حيث كانت نسبة من يعيلون ثلاث أشخاص نسبتهم (37.9%) و(19.2%) يعيلون لحد الخمسة أشخاص، وهناك العشر ممن يعيلون أكثر من خمسة أشخاص، ونوضح ذلك بالرسم البياني التالي:

الشكل البياني رقم (22) توزيع عينة الدراسة وفق متغير الإعالة.



المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول (22)

5. مكان السكن الحالي:

يوضح الجدول التالي توزيع أفراد العينة وفق مكان السكن الحالي:

الجدول (23): التكرارات والنسب لمتغير مكان السكن الحالي

النسبة	التكرار	السكن الحالي
%28.3	68	مكان السكن الأصلي
%47.5	114	انتقال مؤقت
%9.6	23	انتقال وعودة
%14.6	35	انتقال دائم

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS

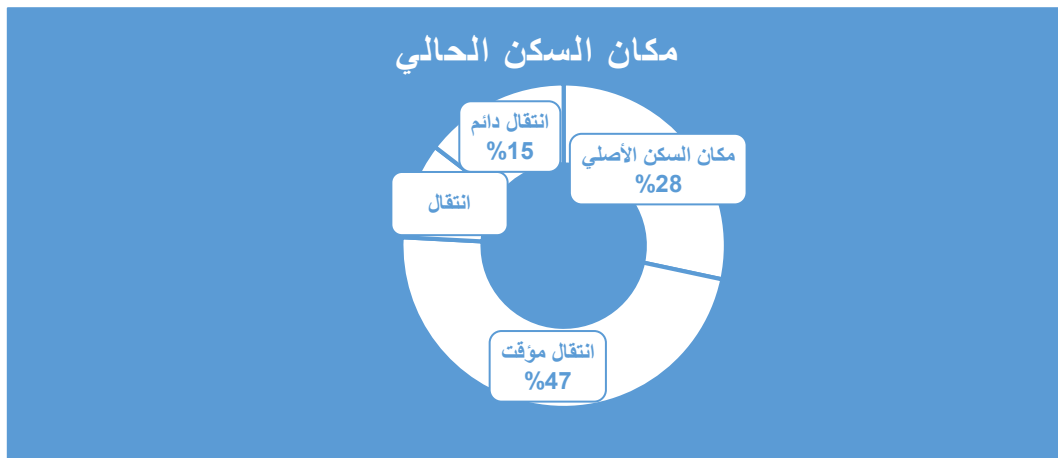
من الجدول نلاحظ أن ما يقارب نصف العينة من الأشخاص الذين انتقلوا بشكل

مؤقت بنسبة (47.5%) وأما من هم في مكان سكنهم الأصلي (28.3%) أي أن

(72.7%) من المتدربين قد اضطروا إلى الانتقال من سكنهم وبالتالي يمكننا القول بأن

هذه الدورات التدريبية تذهب لمستحقيها. ونوضح ذلك بالرسم البياني التالي:

الشكل البياني رقم (23) توزيع عينة الدراسة وفق مكان السكن الحالي.



المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول (23)

6. طبيعة السكن الحالي:

يوضح الجدول التالي توزيع أفراد العينة وفق طبيعة السكن الحالي:

الجدول (24): التكرارات والنسب لمتغير طبيعة السكن الحالي

طبيعة السكن الحالي	التكرار	النسبة
آجار	132	55%
ملكية	86	35.8%
استضافة	21	8.8%
مشترك	1	0.4%

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS

يمكننا ملاحظة أن (55%) من الأفراد المشاركين هم يسكنون في بيوت مستأجرة، بينما من يملكون بيوتهم (35.8%)، وأما ما تبقى والذين يشكلون 10% هم من الذي مستضافون عند ذويهم أو أقربائهم أو ممن يسكنون في بيوت مشتركة.

7. المؤهل العلمي:

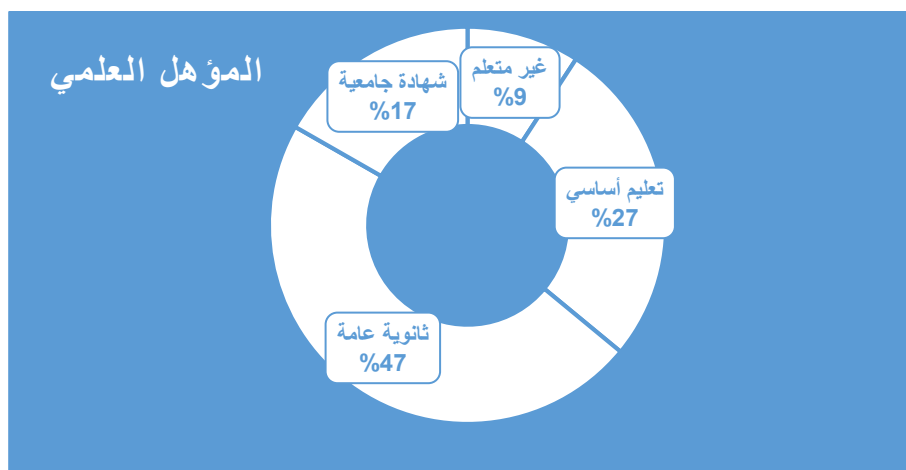
الجدول (25): التكرارات والنسب لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
غير متعلم	22	9.2%
تعليم أساسي	64	26.8%
ثانوية عامة	113	47.3%
شهادة جامعية	40	16.7%
المجموع	*239	100%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي SPSS. (* يوجد قيمة مفقودة)

من الجدول نلاحظ أن النسبة الأكبر للمتدربين من مختلف الدورات من حملة الشهادة الثانوية العامة ويمثلون ما نسبته 47% أما في المرتبة الثانية حملة التعليم الأساسي ويمثلون 26% وثالثاً حملة الشهادة الجامعية.

الشكل البياني رقم (24) توزيع عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي.



المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول (25)

8. مصدر الدخل:

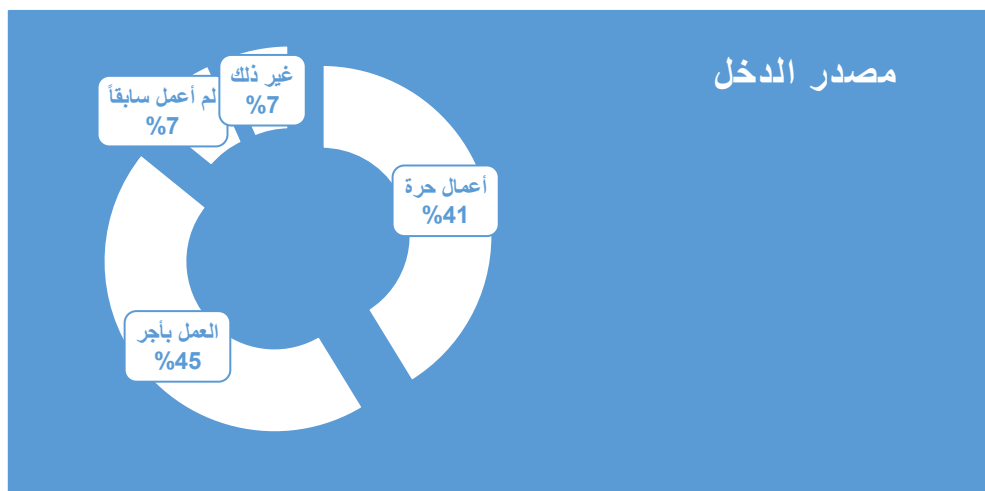
الجدول التالي يوضح مصدر الدخل لأفراد العينة:

الجدول (26): التكرارات والنسب لمتغير مصدر الدخل		
النسبة	التكرار	مصدر الدخل
41.3%	99	أعمال حرة
44.6%	107	العمل بأجر
7.5%	18	لم أعمل سابقاً
6.7%	16	غير ذلك

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي SPSS. (* يوجد قيمة مفقودة)

نرى من الجدول أن العمل بأجر والأعمال الحرة تقارباً حيث كانت نسبة الأشخاص الذين يعملون بأجر (44.6%) بينما من يعمل أعمال حرة نسبتهم (41.3%)

الشكل البياني رقم (25) توزع عينة الدراسة وفق متغير مصدر الدخل.



المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول (26)

9. مقدار الدخل قبل الحصول على التدريب:

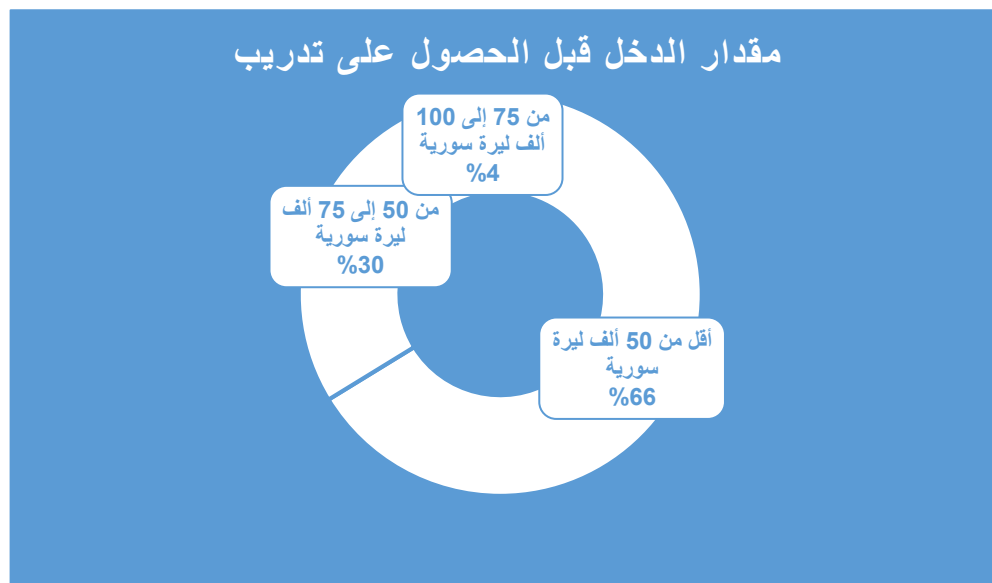
يوضح الجدول التالي توزيع أفراد العينة وفق مقدار الدخل قبل الحصول على تدريب:

الجدول (27): التكرارات والنسب لمتغير مقدار الدخل		
النسبة المئوية	التكرار	مقدار الدخل قبل
66.3%	159	أقل من 50 ألف ليرة سورية
30%	72	من 50 إلى 75 ألف ليرة سورية
3.8%	9	من 75 إلى 100 ألف ليرة سورية

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي SPSS.

نلاحظ أن ما يعادل ما نسبته (66.3%) من المشاركين كان مقدار دخلهم أقل من 50 ألف ليرة سورية فقط، و (30%) كان دخلهم لا يتجاوز 75 ألف ليرة سورية. ونسبة ضئيلة لا تصل إلى 4% ممن كان دخلهم 100 ألف ليرة أو أقل قبل الحصول على التدريب.

الشكل البياني رقم (26) توزع عينة الدراسة تبعاً للدخل قبل الحصول على التدريب.



المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول (27)

10. فقدت عملك السابق أو مصدر دخلك:

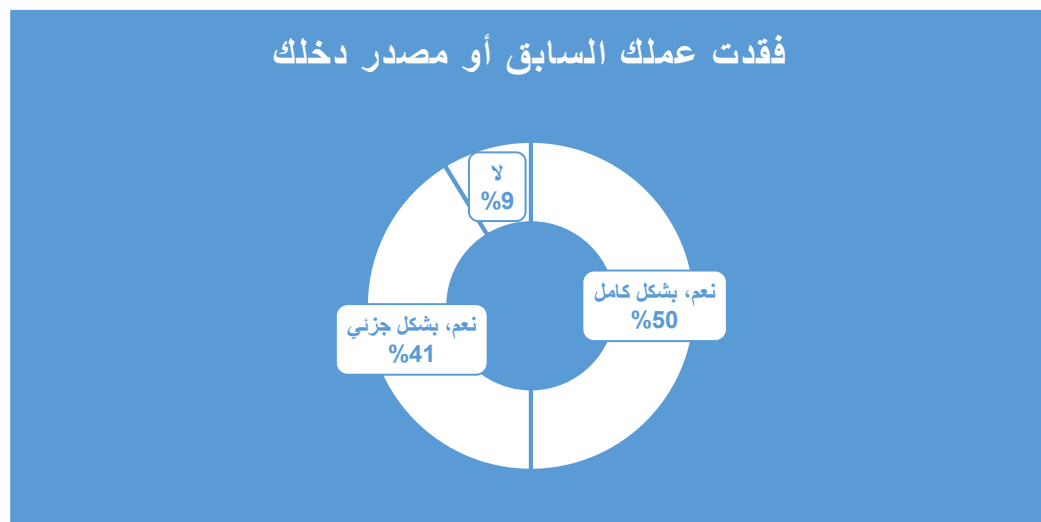
يوضح الجدول التالي توزيع أفراد العينة وفق فقدان أعمالهم:

الجدول (28): التكرارات والنسب لمتغير (فقدت عملك السابق أو مصدر دخلك)		
النسبة المئوية	التكرار	فقدان العمل
50%	120	نعم بشكل كامل
41.3%	99	نعم بشكل جزئي
8.8%	21	لا

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي SPSS.

إن نصف المشاركين هم من الأشخاص الذين فقدوا عملهم ومصدر دخلهم بشكل كامل وكلي، و 41.3% هم ممن فقدوا أعمالهم بشكل جزئي.

الشكل البياني رقم (27) توزع عينة الدراسة وفق متغير فقدت عملك السابق أو مصدر دخلك



المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول (28)

11. هل أنت من ذوي الاحتياجات الخاصة:

الجدول (29): التكرارات والنسب لمتغير (هل أنت من ذوي الاحتياجات الخاصة)

الاحتياجات الخاصة	التكرار	النسبة المئوية
لا	240	100%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي SPSS.

إن جميع المشاركين في الدراسة من الأشخاص الذين ليسوا من ذوي الاحتياجات الخاصة.

ثانياً: دراسة العلاقات الارتباطية بين (الجنس، الإعاقة، مكان السكن الحالي) و المتغير المستقل (نوع الدورات التي حصلوا عليها):

نظراً لكون البيانات نوعية (أسمية) فلا يمكننا استخدام الأساليب المعلمية لحساب الارتباط والاختبار الأفضل لدراسة العلاقة الارتباطية هو اختبار (Phi & Cramer's) وكانت النتائج كالتالي:

1. علاقة متغير الجنس بنوع الدورات:

الجدول (30) الجدول التقاطعي										
Crosstabulation. الجنس * الرجاء ذكر الدورات التدريبية المقدمة										
Count										
اسم الدورة		الرجاء ذكر الدورات التدريبية المقدمة								Total
		ريادة أعمال	صيانة جوال	تكييف وتبريد	خياطة	نجارة	- صيانة حاسوب	تقنيات الشبكات	كهرباء منزلية	إدارة مكاتب
الجنس	ذكر	6	15	27	13	21	19	28	7	136
	أنثى	4	5	0	39	0	10	0	46	104
Total		10	20	27	52	21	29	28	53	240

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS

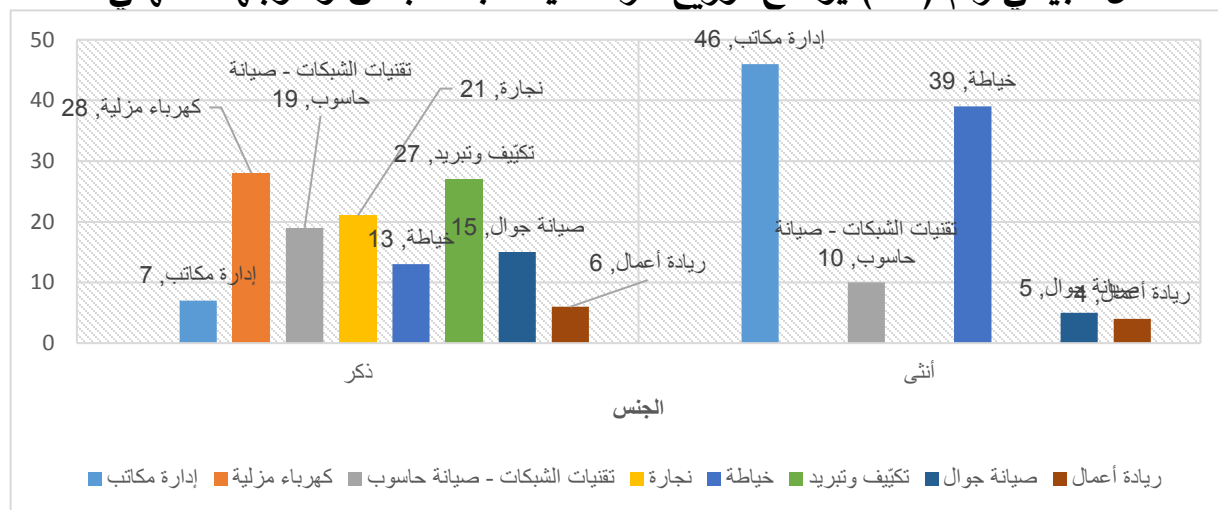
الجدول (31) اختبار Phi & Cramer's

Symmetric Measures			
		Value	Approximate Significance
Nominal by Nominal	Phi	.718	.000
	Cramer's V	.718	.000
N of Valid Cases		240	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS

نلاحظ من الجدول (31) أن قيمة $\text{sig}=0.000$ أي أنها أصغر من 0.05 لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل البديلة مما يعني وجود ارتباط بين نوع الجنس والدورات التدريبية.

الشكل البياني رقم (28) يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً للجنس والتوجه المهني



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (30)

2. علاقة الإعالة بنوع الدورات:

الجدول (32) الجدول التقاطعي

Crosstabulation. الإعالة * الرجاء ذكر الدورات التدريبية المقدمة

% of Total

		الرجاء ذكر الدورات التدريبية المقدمة								Total
		إدارة مكاتب	كهرباء منزلية	تقنيات الشبكات - صيانة حاسوب	نجارة	خياطة	تكييف وتبريد	صيانة جوال	ريادة أعمال	
الإعالة	غير معيل	16.7 %	1.7%	6.3%	0.8%	%0.0	2.9%	1.7%	2.5%	32.5%
	معيل لثلاث أشخاص	3.3%	5.0%	4.6%	3.3%	12.5 %	4.2%	3.3%	1.7%	37.9%
	معيل لخمس أشخاص	2.1%	1.7%	1.3%	2.9%	5.4%	2.5%	3.3%	%0.0	19.2%

معيّل لأكثر من خمسة أشخاص		3.3%	%0.0	1.7%	3.8%	1.7%	%0.0	%0.0	10.4%
Total	22.1 %	11.7 %	12.1%	8.8%	21.7 %	11.3 %	8.3%	4.2%	100.0 %

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS

الجدول (33) اختبار Phi & Cramer's

Symmetric Measures			
		Value	Approximate Significance
Nominal by Nominal	Phi	.683	.000
	Cramer's V	.394	.000
N of Valid Cases		240	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS

نلاحظ من الجدول (33) أن قيمة $\text{sig}=0.000$ أي أنها أصغر من 0.05 لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل البديلة مما يعني وجود ارتباط بين حالة الإعالة ونوع الدورات التدريبية.

3. علاقة مكان السكن بنوع الدورات:

الجدول (34) الجدول التقاطعي

Crosstabulation. مكان السكن الحالي * الرجاء ذكر الدورات التدريبية المقدمة										
% of Total										
		الرجاء ذكر الدورات التدريبية المقدمة.								Total
		إدارة مكاتب	كهرباء منزلية	تقنيات الشبكات - صيانة حاسوب	نجارة	خياطة	تكييف وتبريد	صيانة جوال	ريادة أعمال	
مكان السكن الحالي	مكان السكن الأصلي	10.4 %	1.3%	3.8%	2.1%	5.4%	3.3%	1.3%	0.8%	28.3%
	انتقال مؤقت	7.1%	7.1%	5.4%	4.2%	12.5 %	5.4%	4.6%	1.3%	47.5%
	انتقال وعودة	2.9%	0.8%	1.3%		2.1%	0.8%		1.7%	9.6%
	انتقال دائم	1.7%	2.5%	1.7%	2.5%	1.7%	1.7%	2.5%	0.4%	14.6%
Total		22.1 %	11.7 %	12.1%	8.8%	21.7 %	11.3 %	8.3%	4.2%	100.0 %

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS

من الجدول السابق نلاحظ علاقة نوع الدورات التدريبية بمكان السكن، في حين ركز الأشخاص الذين يتواجدون في أماكنهم الأصلية نحو الدورات التي تتعلق بالمهارات العلمية حيث سجل 10.4% من أفراد العينة بدورة إدارة المكاتب، أما الأشخاص الذين انتقلوا انتقال مؤقت فكان تركيزهم نحو تعلم مهنة تنتقل معهم أينما ذهبوا، حيث سجل 12.5% من أفراد العينة في دورات الخياطة.

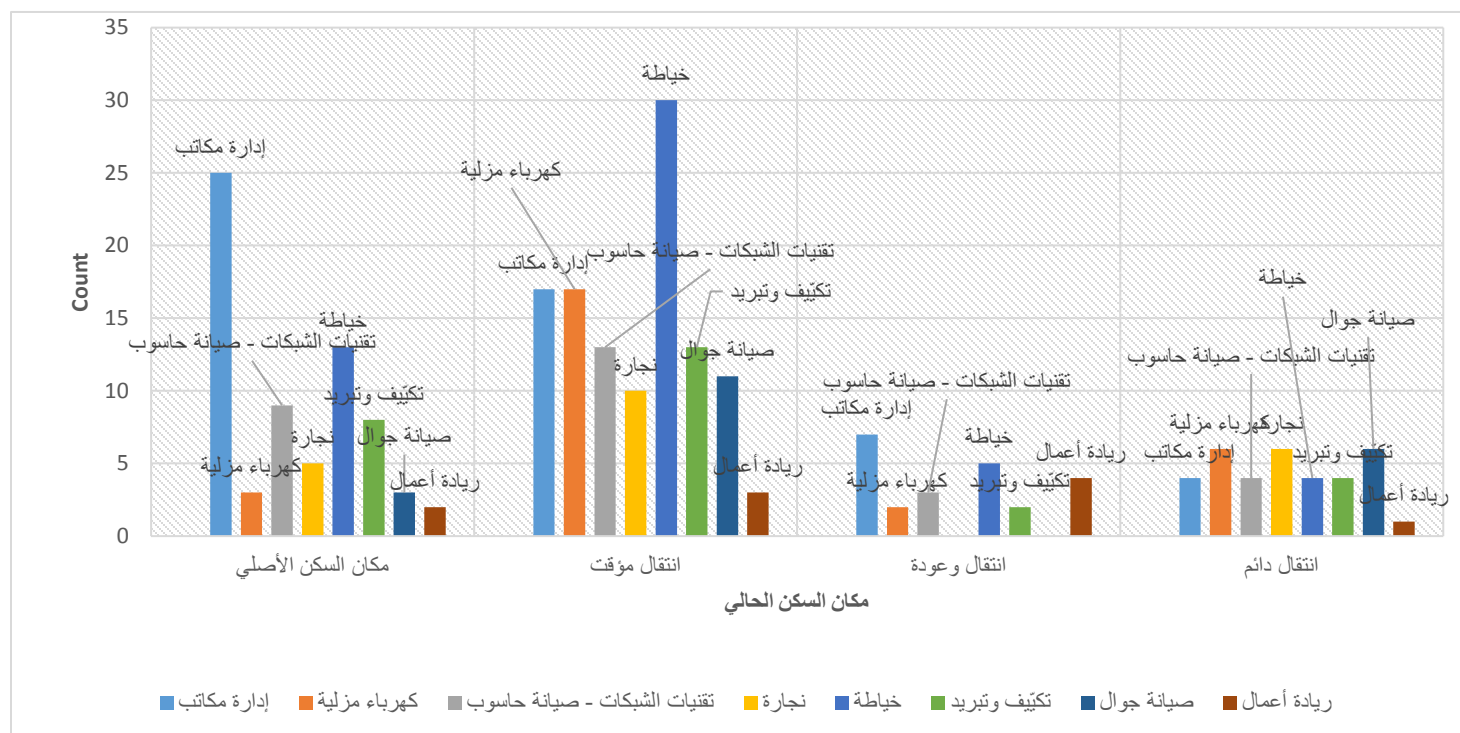
الجدول (35) اختبار Phi & Cramer's

Symmetric Measures			
		Value	Approximate Significance
Nominal by Nominal	Phi	.422	.003
	Cramer's V	.243	.003
N of Valid Cases		240	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS

نلاحظ من الجدول (35) أن قيمة $\text{sig}=0.003$ أي أنها أصغر من 0.05 لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل البديلة مما يعني وجود ارتباط بين نوع مكان السكن و نوع الدورات التدريبية.

الشكل رقم (29) يظهر توزيع أفراد العينة حسب مكان السكن الحالي والتوجه المهني.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (34)

ثالثاً:دراسة الفرضيات:

1) حساب مقدار التغير في الدخل قبل الحصول على التدريب وبعد الحصول على التدريب

تبعاً لكل دورة (الفرضية الأولى: يسهم البرنامج في تخفيض نسبة الفقر):

الجدول (36) الجدول الوصفي

Descriptive Statistics			
الرجاء ذكر الدورات التدريبية المقدمة		N	Me an
إدارة مكاتب	مقدار الدخل قبل الحصول على تدريب	53	1.26
	مقدار الزيادة في الدخل المتوقع بعد إتمام التدريب	38	2.66
	مقدار التغير	38	1.45
	Valid N (listwise)	38	
كهرباء منزلية	مقدار الدخل قبل الحصول على تدريب	28	1.68
	مقدار الزيادة في الدخل المتوقع بعد إتمام التدريب	19	2.53
	مقدار التغير	19	.79
	Valid N (listwise)	19	
تقنيات الشبكات - صيانة حاسوب	مقدار الدخل قبل الحصول على تدريب	29	1.21
	مقدار الزيادة في الدخل المتوقع بعد إتمام التدريب	29	1.00
	مقدار التغير	29	-.21
	Valid N (listwise)	29	
نجارة	مقدار الدخل قبل الحصول على تدريب	21	1.86
	مقدار الزيادة في الدخل المتوقع بعد إتمام التدريب	21	2.62
	مقدار التغير	21	.76
	Valid N (listwise)	21	
خياطة	مقدار الدخل قبل الحصول على تدريب	52	1.38
	مقدار الزيادة في الدخل المتوقع بعد إتمام التدريب	47	1.28
	مقدار التغير	47	-.15
	Valid N (listwise)	47	
تكييف وتبريد	مقدار الدخل قبل الحصول على تدريب	27	1.30
	مقدار الزيادة في الدخل المتوقع بعد إتمام التدريب	27	1.26

	مقدار التغير	27	-.04
	Valid N (listwise)	27	
صيانة جوال	مقدار الدخل قبل الحصول على تدريب	20	1.20
	مقدار الزيادة في الدخل المتوقع بعد إتمام التدريب	20	2.40
	مقدار التغير	20	1.20
	Valid N (listwise)	20	
ريادة أعمال	مقدار الدخل قبل الحصول على تدريب	10	1.10
	مقدار الزيادة في الدخل المتوقع بعد إتمام التدريب	10	3.00
	مقدار التغير	10	1.90
	Valid N (listwise)	10	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS

نلاحظ تغير بالاتجاه الموجب لكل من (إدارة مكاتب، كهرباء منزلية، نجارة، صيانة جوال، ريادة أعمال) أي زاد الدخل، حيث كانت ريادة الأعمال بأعلى زيادة بقيمة 1.9 وهو ما يعادل زيادة 45 ألف عن دخلهم السابق، ومن أقلها 0.76 لمتدربي النجارة ما يعادل 20 ألف ليرة سورية. ونلاحظ تغير طفيف بالاتجاه السالب لكل من (صيانة حاسوب، خياطة، تكيف وتبريد) أي نقص الدخل. وهذا يثبت الفرضية الأولى حيث أنه بالمجمل يوجد تحسن في الدخل وبالتالي انخفاض في نسبة الفقر والبطالة.

(2) الفرضية الثانية: تسهم أهداف البرنامج في تحسين سبل العيش في تحسين مؤشر بالنسبة للفئات المستفيدة من هذه البرامج في سورية.

الجدول (37) الجدول التقاطعي

تتوقع الحصول على وظيفة في مجال التدريب الذي حصلت عليه * .فقدت عملك السابق أو مصدر دخلك Crosstabulation				
% of Total				
		فقدت عملك السابق أو مصدر دخلك		Total
		نعم، بشكل جزئي	نعم، بشكل كامل	
تتوقع الحصول على وظيفة في مجال التدريب الذي حصلت عليه.	نعم	37.0%	49.8%	86.8%
	لا	8.2%	5.0%	13.2%
Total		45.2%	54.8%	100.0%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS

نلاحظ أن 86.8% من المتدربين الذي فقدوا عملهم بشكل جزئي أو بشكل كامل يتوقعون الحصول على وظيفة بعد تلقيهم لتدريباتهم أي تحولهم من عاطلين عن العمل إلى عاملين وبالتالي فإن التدريبات تسهم في تخفيض نسبة البطالة وتحسين المؤشرات الاقتصادية وبالتالي الفرضية أعلاه مقبولة.

رابعاً: العلاقة بين نوع التدريب وفترة الحصول على عمل في نهاية التدريب:
الجدول (38) الجدول التقاطعي

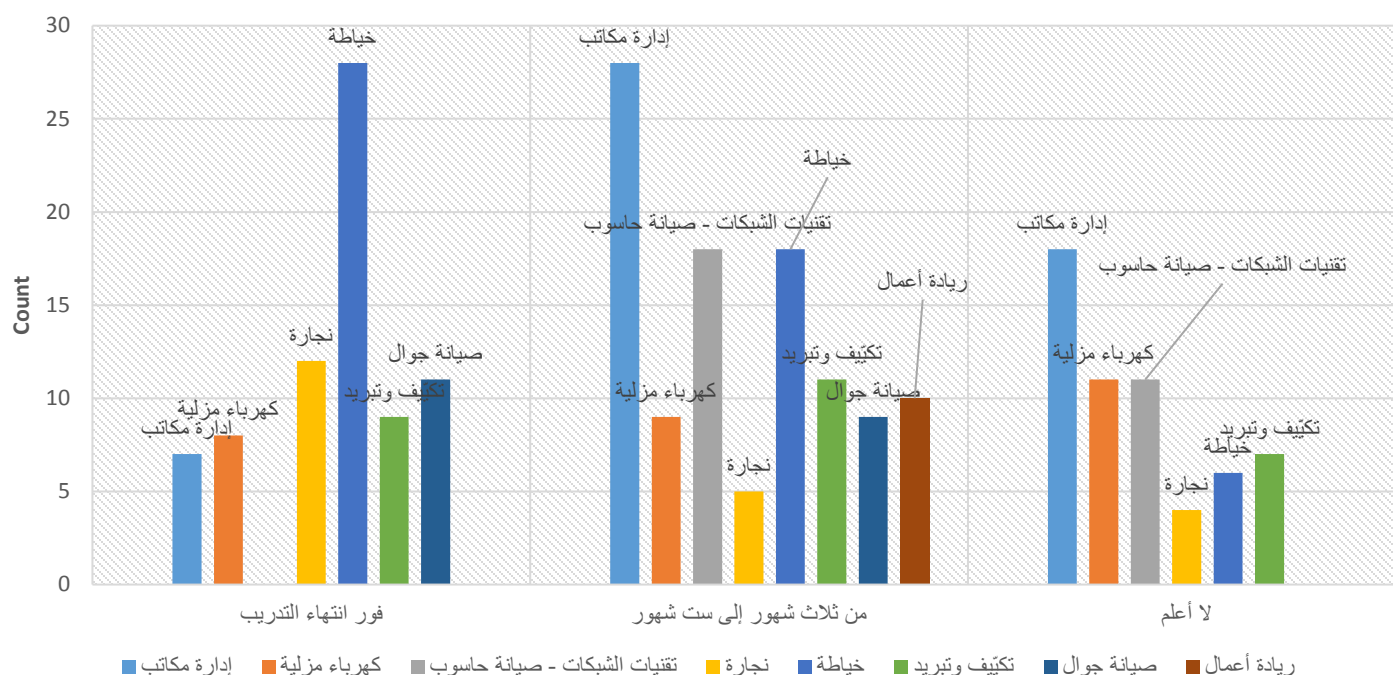
Crosstabulation. مقدار الفترة المتوقعة بين انتهاء التدريب والحصول على الوظيفة * الرجاء ذكر الدورات التدريبية المقدمة										
% of Total										
		الرجاء ذكر الدورات التدريبية المقدمة								Total
		إدارة مكاتب	كهرباء منزلية	تقنيات الشبكات - صيانة حاسوب	نجارة	خياطة	تكييف وتبريد	صيانة جوال	ريادة أعمال	
مقدار الفترة المتوقعة بين انتهاء التدريب والحصول على الوظيفة	فور انتهاء التدريب	2.9 %	3.3 %		5.0 %	11.7 %	3.8 %	4.6 %		31.3 %
	من ثلاث شهور إلى ست شهور	11.7 %	3.8 %	7.5%	2.1 %	7.5 %	4.6 %	3.8 %	4.2 %	45.0 %
	لا أعلم	7.5 %	4.6 %	4.6%	1.7 %	2.5 %	2.9 %			23.8 %
Total		22.1 %	11.7 %	12.1%	8.8 %	21.7 %	11.3 %	8.3 %	4.2 %	100.0%

الجدول (39) اختبار Phi & Cramer's

Symmetric Measures			
		Value	Approximate Significance
Nominal by Nominal	Phi	.526	.000
	Cramer's V	.372	.000
N of Valid Cases		240	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS
 نلاحظ من الجدول (39) أن قيمة $\text{sig} = 0.000$ أي أنها أصغر من 0.05 لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل البديلة مما يعني وجود ارتباط (علاقة) بين نوع التدريب وفترة الحصول على عمل في نهاية التدريب وهي علاقة متوسطة حيث كانت قيمة الارتباط Phi تساوي 0.526.

الشكل رقم (30) مقدار الفترة المتوقعة بين انتهاء التدريب والحصول على الوظيفة تبعاً لتدريب المتبع



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (38)

سادساً: التعويض المادي:

الجدول (40): التكرارات والنسب لمتغير (التعويض المادي للتدريب)

المبلغ	التكرار	النسبة المئوية
13500	132	55
22500	66	27.5
31500	42	17.5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS

من الملاحظ أن جميع مفردات العينة قد تلقت تعويضاً مادياً وهذا يعكس جودة التدريب ومدى اهتمام المركز التدريبي بمتدربييه.

سابعاً: هل أصبح المتدربين قادرين على توليد الدخل لأنفسهم؟

الجدول (41): التكرارات والنسب لمتغير (هل تتوقع أن تصبح قادراً على توليد دخل)		
هل تتوقع أن تصبح قادراً على توليد دخل	التكرار	النسبة المئوية
نعم	176	73.3
لا	64	26.7

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS

نلاحظ أن 73.3 % من المتدربين يتوقعون الحصول على حقيبة مهنية تمكنهم من توليد دخل بعد إتمامهم لتدريباتهم وأن 26.7 % فقط هم الذين يتوقعون عكس ذلك، وبالتالي فالإجابة على السؤال أعلاه هي أجل.

ثامناً: الحصول على فرصة عمل نهاية التدريب:

الجدول (42): التكرارات والنسب لمتغير (تتوقع الحصول على وظيفة بعد التدريب)

يوجد قيمة مفقودة*

هل تتوقع الحصول على وظيفة بعد التدريب	التكرار	النسبة
نعم	208	87
لا	31	13
المجموع	*239	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS

نلاحظ أن 87 % من المتدربين يتوقعون الحصول على فرصة عمل عند إتمام تدريبهم و 13% فقط من يتوقعون عكس ذلك وهذا يدل على أن البرنامج قد حقق أهدافه.

تاسعاً: الحصول على وظيفة في نفس مجال التدريب:

الجدول (43): التكرارات والنسب لمتغير (هل تتوقع الحصول على وظيفة في نفس المجال)		
هل تتوقع الحصول على وظيفة في نفس المجال	التكرار	النسبة
نعم	206	85.8
لا	43	14.2

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS

نلاحظ من الجدول (43) أن 85.8% من المتدربين يتوقعون الحصول على وظيفة في نفس مجال التدريب الذي تلقوه وهذا يدل على فعالية التدريب في إدخال المتدربين إلى سوق العمل.

عاشراً: هل مصدر الدخل الجديد عبر عمل مأجور أم مشروع خاص؟

1) مصدر الدخل عبر عمل مأجور:

الجدول (44): التكرارات والنسب لمتغير (هل كان مصدر الدخل الجديد المتوقع عمل عند الغير عبر اكتساب مهارات جديدة عبر التدريب)

هل كان مصدر الدخل الجديد المتوقع عمل عند الغير عبر اكتساب مهارات جديدة عبر التدريب	التكرار	النسبة
نعم	200	83.3
لا	40	16.7

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS

نلاحظ من الجدول (44) أن 83.3% يتوقعون الحصول على عمل مأجور عند إتمام تدريبهم و 16.7% يتوقعون عكس ذلك.

2) مصدر الدخل عبر مشروع خاص:

الجدول (45): التكرارات والنسب لمتغير (مصدر الدخل الجديد المتوقع عبر

مشروعك الخاص الممول من قبل البرنامج)

هل مصدر الدخل الجديد المتوقع عبر مشروعك الممول؟	التكرار	النسبة
نعم	10	4.2
لا	230	95.8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي SPSS

حادي عشر: هل هذه الدورات كافية لتعليم مهارات جديدة؟

الجدول (46) الجدول التقاطعي لنوع الدورة و عدد الساعات التدريبية لكل منها

Crosstabulation. التدريب ساعات عدد * .المقدمة التدريبية الدورات ذكر الرجاء					
		عدد ساعات التدريب.			Total
		ساعة 30 تدريبية	ساعة 60 تدريبية	أكثر من ذلك	
التدريبية الدورات ذكر الرجاء المقدمة.	مكاتب إدارة	0	0	53	53
	مزلية كهرباء	0	28	0	28
	- الشبكات تقنيات حاسوب صيانة	0	0	29	29
	نجارة	0	0	21	21
	خياطة	0	52	0	52
	وتبريد تكييف	0	27	0	27
	جوال صيانة	0	20	0	20
	أعمال ريادة	10	0	0	10
Total		10	127	103	240

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي SPSS

نلاحظ من الجدول السابق أن عدد ساعات التدريب يختلف تبعاً للدورة وذلك يعود لاختلاف الدورات ومقدار الوقت اللازم لتمامها، نلاحظ أن دورات صيانة الحاسوب

والشبكات تكون فيها الدورات أكثر من 60 ساعة تدريبية، أما دورات صيانة الجوال فكانت 30 ساعة تدريبية ودورات الخياطة 60 ساعة تدريبية.

لحساب العلاقة الارتباطية بين نوع الدورة و عدد الساعات نستخدم اختبار Chi-square :

الجدول (47) اختبار Chi-square

Chi-Square Tests			
	Value	df	Asymptotic Significance (2-sided)
Pearson Chi-Square	480.000 ^a	14	.000
Likelihood Ratio	399.477	14	.000
Linear-by-Linear Association	127.028	1	.000
N of Valid Cases	240		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS

نلاحظ من الجدول (47) أن $\text{sig}=.000$ أصغر من 0.05 وبالتالي وجود علاقة ارتباطية نستنتج من خلالها مع ملاحظة أن معظم التدريبات ماعدا تدريب (أعمال رياضية) تحتاج إلى 60 ساعة تدريبية أو أكثر وهي مدة كافية لكتساب مهارات جديدة بشكل كامل ومتمقن.

الثاني عشر: التدريب في المجال الدراسي أو المهني:

الجدول (48) التكرارات والنسب لمتغير (التدريب في المجال الدراسي أو المهني)

هل كان التدريب في مجال اختصاصك الدراسي أو المهني؟	التكرار	النسبة
نعم	152	63.3
لا	88	36.7

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS

نلاحظ من الجدول (49) أن 63.3% من المتدربين تلقوا تدريباً في مجال اختصاصهم دراسياً كان أو مهنياً و 36.7% لم يتلقوا تدريبات تتوافق مع تخصصاتهم.

الدراسة الاقتصادية التحليلية:

بينت مخرجات برنامج الحزم الإحصائية النتائج التالية:

أولاً: النتائج الإحصائية الوصفية:

المؤشرات الاقتصادية:

التساؤل الأول:

البطالة: قياس عدد العاطلين عن العمل المستفيدين من تطبيق البرنامج.

50% من الشريحة المستفيدة هي من الأشخاص الذين فقدوا أعمالهم بشكل كامل.

انظر الجدول رقم (31) الصفحة: 163.

التساؤل الثاني:

الدخل: قياس التغير الحاصل في الدخل قبل وبعد تطبيق البرنامج.

كان التغير في الدخل متفاوت تبعاً للتدريب المهني وتمثلت أعلى زيادة اسمية في الدخل في دورة (إدارة المكاتب) بمقدار 45 ألف ليرة سورية بالإضافة إلى أن أقل تغير حصل في الدخل كان بمقدار 20 ألف ليرة. تبعاً للتحليل الإحصائي بعض الدورات اعطت نتائج سلبية في التغير في الدخل قد يعزى ذلك لعدة أسباب أهمها عدم التزام المستجيبين بالتوخي الدقة بالاجابة، أو يمكن أن يكون نوع المهنة عامل مساعد (صيانة حاسوب، خياطة، تكيف تبريد) فمثلاً هذه المهن تحتاج رأس مالي لإطلاق المشروع، ولكن بالمجمل كان التغير في الدخل بالاتجاه الإيجابي. انظر جدول رقم(38) صفحة: 170.

المؤشرات الاجتماعية:

التساؤل الأول:

مؤشر عمق الوصول: عدد المستفيدين بالنسبة للفئة المستهدفة.

بالتواصل مع إدارة المنظمة لمعرفة أعداد الفئات المستهدفة الذين هم في حاجة دورات تأهيل مهني كان الإجابة على الشكل التالي: "إن هدفنا هو تخديم ثلاثة آلاف شخص سنوياً، السنة مقسمة إلى 4 فترات كل أي فترة تمثل ثلاثة أشهر يتم بها تدريب وتأهيل المستفيدين بمختلف الدورات سواء المهنية أو التعليمية"

أي أن الفترة الواحدة يجب أن تضم $4/3000 = 750$ مستفيد كل ثلاث شهور من مختلف الدورات. المهنية والغير مهنية

حجم العينة = 240 مفردة وهي دورات تدريب مهني فقط ولم تغطي جميع الدورات، بالإضافة إلى أن عدد المستفيدين متغير حسب كل فترة من السنة، إلا أن هناك فئة أخرى مستفيدة من الدورات التعليمية (لغات - ICDL... الخ) تستهدف هذه الدورات بشكل أساسي طلاب المدرسة وطلاب الجامعات بشكل أساسي.

لمعرفة عمق الوصول خلال فترة الدراسة: $750/240 = 0.32$ ، أي أن 32% من الأشخاص تلقوا تدريبات مهنية وهذا النسبة غير كافية ولكن يعزى انخفاض النسبة هذه للظروف الاستثنائية التي وزع بها الاستبيان ضمن فترة انتشار فايروس كورونا. التساؤل الثاني: مؤشر تكافؤ الفرص: عدد المستفيدين من المناطق الوافدة بالنسبة للمنطقة الهدف.

التركيز في التأهيل المهني كان يصب لصالح الوافدين لأنهم خسروا أصولهم سواء عقار أو أراضي زراعية، فكان العينة المدروسة 28.3% من السكان الأصليين لمنطقة المركز، أما الباقي هو أشخاص من مناطق أخرى منهم من انتقل بشكل مؤقت منظرًا العودة لمكان سكنه الأصلي، ومنهم من انتقل بشكل دائم، وجزء انتقل وعاد لمكان سكنه الأصلي. انظر الجدول (27) صفحة رقم: 158.

مؤشر المساواة بين الجنسين: تمكين النساء

من الجدول رقم (23) نلاحظ أن ما نسبته 43.3% من العينة المدروسة هي من النساء وهي نسبة جيدة جداً تمثل انخراط المرأة في العمل وتوليد الدخل والبحث عن مصادر جديدة للدخل عبر التأهيل المهني، ومن الملاحظ أن بعض الدورات المهنية هي مخصصة للنساء كالخياطة والسيكرتارية وصناعة الحلويات أو دورة الطبخ والحلويات إلا أن هذه الأمور لسيت حكراً على المرأة، والكثير من الرجال يعملون في هذه المهن.

ملخص الفصل الثالث

تم عرض استراتيجية التأهب والتعافي المكبر التي اتبعتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية، وما هي الأهداف المرجوة من تطبيق خطط الإستجابة وما هي الآلية لتحقيق تلك الأهداف، أما في المبحث الثاني فقد عرض الباحث الدراسة العملية والتي تمثلت بعينة عشوائية من مستفيدين برامج تحسين سبل العيش حيث تم توزيع استابنة لمعرفة لقياس أثر برامج التدريب المهني على الشرائح المستهدفة.

النتائج والمقترحات:

النتائج:

- 1-إن خطة الاستجابة الإنسانية الهادفة لخلق فرص التشغيل الطارئة للفئات المستفيدة كانت جيدة لكنها متفاوتة النتائج حسب قدرة الوصول إلى المناطق المستهدفة.
- 2-ساهمت دورات التدريب المهني في خلق فرص عمل للأشخاص المتضررين الذين فقدوا أصولهم الإنتاجية وأعمالهم السابقة.
- 3-ساهمت هذه البرامج في دعم شريحة الشباب، والأسر التي تعيلها امرأة في تصميم دورات تدريب مهني تتناسب هذه الشريحة.
- 4-لم يوفق مصمموا الدورات في طرح بعض الدورات المتناسبة مع احتياجات السوق، وهذا ما ظهر جلياً في دورة إدارة المكاتب حيث كان التغير في الدخل سلبياً.
- 5-العمل في ظروف عدم الاستقرار يتطلب مرونة وسرعة في اتخاذ القرار من حيث حجم ونوع الاستجابة والانتقال إلى المناطق التي عادت إلى سيطرة الدولة السورية من جديد.

6- عدم وجود تنسيق بين عمل المنظمات الدولية والتدخلات التي يقومون بها في المناطق نفسها، حيث يمكننا أن نجد في منطقة ما مركزين أو أكثر يقدمان دورات تدريب مهني، وفي بعض المناطق لا يوجد أية مركز، بناءً على التجربة العملية في مجال العمل الذي كنت أقوم به في المجلس الدنماركي للاجئين حيث عملت ضمن الكادر الإداري

للمركز المجتمعي الذي كان موجود سابقاً في منطقة مساكن برزة وكنا نلاحظ أن الكثير من المستفيدين هم مستفيدين من دورات وبرامج لمنظمات أخرى ولكن لم يكن يُسمح لنا بالتنسيق والتكامل لأن المركز يعتبر تابع لهيئة أجنبية ولا يُسمح له بالتواصل المباشر مع أي مؤسسة أخرى سواء أجنبية أو من جمعيات المجتمع المحلي إلا عبر التنسيق وفق هيئات عليا مثل الهلال الأحمر العربي السوري ووزارة الخارجية ووزارة الشؤون الإجتماعية والعمل، وتبعاً للإجرائيات الطويلة كان هذه الهيئات تفضل الإلتزام ببرامجها وبرامج الممولين.

المقترحات:

1. عند تصميم خطة استجابة إنسانية يجب أولاً دراسة احتياجات السوق من خلال القيام بالدراسات المسحية ومعرفة الاحتياجات بشكل دقيق كي يتم تصميم تدخلات مناسبة.

2. الهدف من خطط الاستجابة ليس فقط خلق فرص عمل وإنما الحفاظ على أصول الأشخاص ومدخراتهم، ولذلك يجب أن تعمل خطط الاستجابة أولاً في إعادة تأهيل البنى التحتية وليس فقط تأهيل الأشخاص مهنيّاً.

3. بالنسبة لدور هذه الدورات وعملها مع شريحة الشباب والأسر التي تعيلها امرأة كانت خططهم موفقة.

4. فرص العمل الجديدة التي خلقت للأشخاص المستفيدين يجب أن يقابها طلب فعال، وبالتالي يجب العمل على تحفيز الطلب العام على العمل والعرض العام على العمل بشكل متوازن كي يحقق البرنامج النتائج بشكله الأفضل.

5. لا يكفي أن نقوم بدورات مهنية ولكن يجب أن تكون متوافقة مع حجم ونوع الطلب على العمل ضمن السوق المحلي.

6. يجب أن يكون هناك تنسيق بين عمل المنظمات والهيئات الدولية وتدخلاتها في المناطق المتضررة تحت إشراف وتوجيه الدولة السورية وذلك لضمان تحقيق أفضل النتائج.

تمت بعونه تعالى.

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

- 1- اسماعيل، عارف، يمامة، " تجربة اقتصاد السوق الاجتماعي وتداعياتها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي"، كلية الاقتصاد، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سورية، ص 13.
- 1- آلان لبييتز، " أطوار التطور الرأس مالي الازدهارات والأزمات العولمات"، تعديل آلان، زويغ روبرت، أولبرين، ماكوتو، ايتوه، ريتشارد وسترا، ترجمة، وزارة الثقافة السورية، الهيئة العامة للكتاب، دمشق، سورية، 2009م.
- الرسائل والأطروحات:
- 2- ستيروات بول جريجوري بول، " الأنظمة الاقتصادية المعاصرة"، ترجمة منصور طه، ابراهيم، نعمت، 1994، القاهرة، مصر، ص 464.
- 2- صقر، شفيق، مهند، " دراسة تأثير النافذة الديمغرافية على قوة العمل المتعلمة في سورية"، رسالة دكتوراه، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية، 2014.
- 3- عمر، جميل، محمد، " اقتصاد وتخطيط القوى العاملة"، مقرر مادة اقتصاديات العمل لطلاب السنة الرابعة قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق سورية، ص 125.
- 3- عيسى، محمود، علي، " القروض الزراعية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية في سورية" رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، سورية، 2014م.
- 4- غانم، سليمان، مي، " دور الانفاق الحكومي على الخدمات الأساسية في الحد من الفقر"، رسالة ماجستير، دراسة حالة الجمهورية العربية السورية"، اللاذقية، سورية (جامعة تشرين، 2015).

- 5- فارس، ديمة، "التعاون الإنمائي بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وانعكاساته على الاقتصاد السوري"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، دمشق، سورية، 2012- * حيث استخدمت الباحثة المرجع التالي (قرار الجمعية العامة رقم 2188 دورة 21 سنة 1965)
- 6- ميديا، عيسى، فرحو، "ظاهرة الفقر وعلاقتها ببعض محددات التنمية البشرية- دراسة ميدانية في محافظة الحسكة"، رسالة ماجستير، جامعة حلب، حلب، سورية، 2011م.

التقارير والدوريات والمجلات:

- 1- "المفاهيم المتعددة للفقر، الندوة الاقتصادية الدولية"، (لبنان، 2007)، p. ص 18.
- 2- Arabic Original، الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2018.
- 3- and Saint Lucia، El Salvador، Costa Rica، "تقرير التنمية البشرية 2013، نهضة الجنوب"، تقدم بشري متنوع، 2013 .
- 4- UNDP، "تحسين سبل المعيشة"، استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية، 2013 .
- 5- الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، "إرشادات الاتحاد الدولي بشأن برمجة سبل كسب الرزق"، 2010.
- 6- الأسرج، عبد المطلب، حسين، "المشروعات الصغيرة ودورها في التشغيل في الدول العربية"، (وزارة التجارة والصناعة المصرية)، القاهرة، مصر، 2015 إعداد المركز السوري لبحوث السياسات، "سورية حرب على التنمية"، 2013، 1-34.
- 7- إعداد المركز السوري لبحوث السياسات، "سورية هدر الانسانية، تقرير يرصد الظروف الاقتصادية والاجتماعية في سورية"، 2014 أعد التقرير بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونروا.
- 8- الأمم المتحدة، "تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية 2014"، (نيويورك 2014، ص 7 .
- 9- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية، 2010م" - ص 10
- 10- تحسين سبل المعيشة، "خطة الاستجابة الانسانية"، UNDP، 2013.
- 11- حيان، سليمان، "اقتصاد السوق الاجتماعي بين الفكرة والتطبيق"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، سورية، 2005م، ص 1.
- 12- د.محمود زنبوعة، "الازمة السورية السياسات التنموية والآثار الاقتصادية والاجتماعية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، سورية، 2014، 46-221 .
- 13- سليمان، عبد الملك، السلطان، بن بكر، أحمد، "دراسة وصفية، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي"، مؤسسة النقد العربي، السعودية 2016، 1-32.
- 14- الشيخ، حسن، سطوف، "البطالة في سورية 1994-2004" المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، سورية، 2007، 1-69.
- 15- العبدالله، حميدي، "اقتصاد السوق الاجتماعي"، صحيفة تشرين، العدد 9278، دمشق، سورية، 2005م، ص 14.

- 16- عربش، أيوب، زياد، "مقاربة التنمية الإقليمية لإعادة الإعمار في سورية، شروط ومحاور النهوض"، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، سورية، 2016، 1-28.
- 17- العلي، مدين، "تحسين سبل العيش في سورية"، مركز مداد للأبحاث والدراسات، دمشق، سورية، 2018.
- 18- مجلس حقوق / A/HRC/34/28 الإنسان، "أنشطة وبرنامج منظومة الأمم المتحدة المساهمة في دور الحكم الرشيد في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها"، 2017، 21461-.
- 19- مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة مصرف سورية المركزي، دمشق، سورية، "تقرير التضخم"، 2016.
- 20- مراد، جلال، محمد، "البطالة والسياسات الاقتصادية"، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، سورية، 2004م، 1-42.
- 21- المركز السوري لبحوث السياسات، "الكارثة السورية: تقرير يرصد الظروف الاقتصادية والاجتماعية في سورية"، المركز السوري لبحوث السياسات، 2013، 1-33.
- 22- المركز السوري لبحوث السياسات، "الكارثة السورية: تقرير يرصد الظروف الاقتصادية والاجتماعية في سورية"، سورية.
- 23- مركز مداد، "تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري 2011-2015"، مركز مداد للأبحاث والدراسات، دمشق، سورية، 2016، 1-62.
- 24- مصنور، فاتن، عليطو، خالد، حلا، كريم، "أثر البطالة على التنمية الاجتماعية في محافظة اللاذقية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، اللاذقية، سورية، (2014) 6.36، 283-301.
- 25- الملي، قمر، "المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية"، مجلة جامعة البعث، حمص، سورية- المجلد 39 العدد 67-، 2017، 1-31.
- 26- وحدة التفتيش المشتركة في منظومة الامم المتحدة، "تمويل العمليات الانسانية في منظومة الأمم المتحدة"، روما، 2013.
- 27- ياسين، سندس، "انعكاسات الأزمة على الصناعات الدوائية في سورية"، جامعة القلمون، دمشق، سورية، 2015م، 1-13.

المواقع الالكترونية:

1. "قانون رقم 2". <<https://www.sana.sy/?p=321434>>
2. 'Annual Budget'، Undp ، 2018
3. Undp، "أهداف التنمية المستدامة" <<http://www.undp.org/content/undp/en/home/funding/funding-channels.html>>.
- <<http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals.html>>.

4. وزارة التعليم العالي، "إحصائيات 2010/2009"، رابط الموقع يأخذك مباشرة إلى الإحصائية
<http://www.mohe.gov.sy/mohe/index.php?node=555&cat=3112>

المراجع باللغة الانكليزية:

1. Assistance Response Plan (SHARP) "Syria Humanitarian" 2014
2. Assistance Response Plan (SHARP), "Achievements Response Achievements in Syria" , 2014 .
3. Bassam, Haddad, "The PoliTical Economy of Syria: RealiTieS and ChallengeS," *George Mason University*, 2011، p47.
4. Fayez, Sara, "Poverty in Syria Towards a Serious Policy Shift in Combating Poverty" 2011، pp. 1–28.
5. Sector Achievements, "Sector Achievements Syria Humanitarian" UN SYRIY Response plane 2013.
6. Syrian Arab republic, "HUMANITARIAN NEEDS OVERVIEW", UNHCR، UNRWA، UNDESA، NIF، 2016.
7. UNDP.ORG، "UNDP.PROJECT/SYRIA", 2019.
8. UNDP in Syria Syria، "365 Days of Resilience inside Syria", 2015.
9. Reese, Erlich, "UNDP Inside Syria" 2017.
10. Undp، "UNDP SYRIA 2018", 2019.
11. UNDP Report، Annual، "leaving no one in needs", *United Nations Development Programme in Syria*, 2019.
12. By Lasse Krantz, "The Sustainable Livelihood Approach to Poverty Reduction", SWEDISH INTERNATIONAL DEVELOPMENT COOPERATION AGENCY, 2001، pp: 1–44.
13. Nora mcnamara stephen morse, "Sustainable Livelihood Approach" (london: springer science، 2013).
14. Mr. Dipan Kumar Sahu (PhD Scholar), "Livelihood Development Strategy : An Overview of Different Livelihood Models", 2009.
15. UNDP, "Project Document Syria Livelihoods Final Produce", 2013.
16. Situation Update and Undp Response Update, "UNDP Response in Syria", 2014.
17. Imadeddin ahmad AL–MOSABBEH، "The Effective Factories in Unemployment In The Syrian Arab Republic, An Empirical Study by Using Cointegration"

الملاحق:

ملحق رقم (1)

أعداد الخريجين من الذكور والإناث في مرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا
والمعاهد في سورية للعام الدراسي 2010/2009

المجموع	اناث		ذكور	البيان
118477	67377	51100	دمشق	طلاب المرحلة الجامعية الاولى
75383	34191	41192	حلب	
60716	33284	27432	تشرين	
51311	27620	23691	البعث	
33965	18448	15517	الفرات	
339852	180920	158932	مجموع طلاب الجامعات الحكومية	
6480	1645	4835	الجامعة الافتراضية	
752	201	551	المعاهد العليا	
347084	182766	164318	مجموع طلاب المرحلة الجامعية الاولى	
10156	4231	5925	دمشق	طلاب الدراسات
3079	1153	1926	حلب	
2544	1356	1188	تشرين	
2660	1293	1367	البعث	
252	118	134	الفرات	
18691	8151	10540	مجموع طلاب الجامعات الحكومية	
2028	548	1480	الجامعة الافتراضية	

507	163	344	المعاهد العليا	
21226	8862	12364	مجموع طلاب الدراسات العليا	
146369	65640	80729	طلاب التعليم المفتوح	
26989	8033	18956	طلاب الجامعات الخاصة	
29406	13077	16329	طلاب المعاهد التقنية التابعة لوزارة التعليم العالي	
571074	278378	292696	مجموع طلاب التعليم العالي	

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي⁶⁴

ملحق رقم (2)

إجمالي الخسائر الاقتصادية في الاقتصاد السوري حتى عام 2015 بملايين الدولارات (بالأسعار الجارية)

السنة	الخسائر الاقتصادية	خسارة الناتج المحلي الإجمالي	أضرار مخزون رأس المال	زيادة الإنفاق العسكري الحكومي	الإنفاق العسكري للجماعات المسلحة	خسارة الثروات النفط والغاز	عائدات النفط للجماعات المسلحة
2011	12.1	5.4	5.7	0.9	0.02	0.0	0.0
2012	49.9	21.4	23.7	4.3	0.58	0.0	0.0
2013Q1	18.5	9.2	8.1	0.8	0.15	0.34	0.13
2013Q2	17.8	9.8	6.4	1.1	0.29	0.34	0.13

⁶⁴ وزارة التعليم العالي، الموقع الرسمي، "إحصائيات 2010/2009" <<http://www.mohe.gov.sy/mohe/index.php?node=555&cat=3112>> .<

0.13	0.38	0.26	0.8	5.6	8.4	15.3	2013Q3
0.13	0.35	0.50	1.1	6.5	10.8	19.2	2013Q4
0.16	0.39	0.34	0.6	1.8	11.7	14.7	2014Q1
0.16	0.47	0.56	0.9	1.8	13.4	16.9	2014Q2
0.21	0.84	0.45	0.7	1.8	11.8	15.3	2014Q3
0.16	0.63	0.54	0.7	1.8	11.9	15.4	2014Q4
0.14	0.37	0.48	0.6	0.9	12.5	14.8	2015Q1
0.14	0.45	0.77	0.9	1.2	13.8	16.9	2015Q2
0.14	0.41	0.48	0.5	1.0	11.6	13.9	2015Q3
0.09	0.27	0.53	0.6	1.0	11.7	14.0	2015Q4
1.7	5.2	6.0	14.5	67.3	163.3	254.7	المجموع

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات، سورية مواجهة التشطي تقرير اشباط 2016 ص 30

ملحق رقم (3)

يوضح تطور سعر صرف الليرة السورية خلال الأعوام (2011-2018)

السنة	الشهر	الدولار الأمريكي		يورو		جنيه استرليني	
		الحد الأدنى	الحد الأقصى	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الحد الأدنى	الحد الأقصى
2011	وسطى كانون الثاني	46.65	47.11	62.24	62.87	73.48	74.22
	وسطى حزيران	47.21	47.69	67.93	68.61	76.61	77.38
	وسطى كانون الأول	54.34	54.69	71.98	72.51	84.95	85.58
2012	وسطى كانون الثاني	57.09	57.43	73.65	74.17	88.55	89.17
	وسطى حزيران	63.73	64.11	79.95	80.51	99.09	99.78
	وسطى كانون الأول	74.50	74.95	97.66	98.35	120.14	120.98
2013	وسطى كانون الثاني	78.78	79.25	104.54	105.27	125.81	126.70
	وسطى حزيران	100.06	100.66	131.72	132.65	154.59	155.67
	وسطى كانون الأول	140.81	141.65	192.78	194.13	230.41	232.03
2014	وسطى كانون الثاني	142.64	143.50	194.36	195.73	234.75	236.40
	وسطى حزيران	149.24	150.13	202.84	204.27	252.08	253.86

278.66	276.71	219.56	218.03	178.26	177.19	وسطي كانون الأول	2015
282.04	280.07	216.63	215.12	185.31	184.20	وسطي كانون الثاني	
366.41	363.86	264.05	262.21	235.16	233.75	وسطي حزيران	
461.27	458.05	334.68	332.35	307.33	305.50	وسطي كانون الأول	
483.27	479.90	364.37	361.83	335.10	333.10	وسطي كانون الثاني	2016
670.02	665.34	529.42	525.73	470.25	467.44	وسطي حزيران	
625.23	620.87	528.25	524.56	500.06	497.07	وسطي كانون الأول	
617.34	613.03	531.73	528.02	500.06	497.07	وسطي كانون الثاني	2017
638.73	634.27	560.70	556.79	500.05	497.06	وسطي حزيران	
586.50	582.41	518.41	514.79	438.00	435.00	وسطي كانون الأول	
604.20	599.99	533.53	529.81	438.00	435.00	وسطي كانون الثاني	2018
612.12	607.85	540.92	537.15	438.00	435.00	وسطي شباط	
611.42	607.15	540.22	536.45	438.00	435.00	وسطي آذار	
616.16	611.86	537.85	534.10	438.00	435.00	وسطي نيسان	
590.4	586.3	518.2	514.5	438	435	وسطي ايار	
582.59	578.53	511.93	508.36	438	435	وسطي حزيران	

المصدر: مصرف سورية المركزي

ملحق رقم (4)

مصادر تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من قبل الجهات المانحة.

الأرقام (ملايين الدولارات)

السنة/ مصدر التمويل	2014	2015	2016	2017	2018
الولايات المتحدة الأمريكية	498.921	266.2	311.960.	262.478.	251.651.7
	\$512.	93.962	\$165	\$155	\$48
GFATM	412.177	374.3	396.434.	362.535.	334.979.6
	\$993.	40.728	\$148	\$317	\$09

325.089.5 \$54	268.997. \$390	336.973. \$425	218.8 93.333 \$	391.581 \$778.	الاتحاد الأوربي
346.125.7 \$70	304.551. \$960	382.512. \$042	355.2 12.895 \$	385.031 \$831.	اليابان
372.245.6 \$01	343.507. \$258	351.702. \$592	286.6 99.148 \$	280.820 \$662.	شركاء متعددين وتمويل موثوق
429.781.7 \$33	370.066. \$859	423.723. \$516	456.7 04.199 \$	279.700 \$240.	GEF
151.936.8 \$56	148.773. \$855	129.198. \$550	164.8 21.352 \$	203.223 \$098.	النروج
144.531.9 \$21	213.528. \$279	150.529. \$620	246.2 42.962 \$	198.118 \$487.	الارجنتين
172.129.6 \$07	215.406. \$756	231.515. \$545	258.7 18.382 \$	183.039 \$759.	المملكة المتحدة
197.167.1 \$69	169.135. \$821	147.770. \$274	134.9 98.497 \$	160.370 \$044.	السويد
401.893.0 \$50	339.702. \$821	258.760. \$239	148.8 22.289 \$	154.331 \$567.	ألمانيا
108.531.7 \$91	114.624. \$947	108.483. \$958	125.9 98.497 \$	118.718 \$051.	سويسرا
108.531.7 \$91	114.624. \$947	102.209. \$745	75.80 \$5.340	10.376. \$943	هولندا

95.045.86 \$1	107.086. \$033	94.842.3 \$37	52.61 \$6.279	99.484. \$687	منظمة الأمم المتحدة
63.276.43 \$6	87.188.8 \$20	53.308.0 \$81	70.72 \$1.359	95.484. \$687	الدنمارك
0	0	0	46.35 \$5.016	88.519. \$366	البيرو
74.497.49 \$3	0	0	28.12 \$9.641	61.308. \$035	البرازيل
47.562.67 \$4	29.202.6 \$91	58.037.1 \$17	56.76 \$3.257	61.226. \$957	استراليا
0	0	0	40.01 \$1.354	53.293. \$214	فلندا
0	0	0	0	35.160. \$145	فنزويلا
45.241.87 \$8	67.872.7 \$36	44.151.7 \$06	39.57 \$0.636	47.665. \$496	كولومبيا
46.403.10 \$1	0	44.298.9 \$26	51.97 \$2.801	47.625. \$252	مصر
0	0	0	31.44 \$9.156	35.181. \$012	سلفادور
55.583.42 \$8	31.431.0 \$58	41.657.6 \$84	54.23 \$3.169	31.573. \$154	المملكة العربية السعودية
0	0	27.566.2 \$44	0	30.556. \$735	بلجيكا
47.076.04 \$5	35.513.1 \$23	37.796.9 \$94	37.47 \$7.882	24.845. \$660	كوريا الجنوبية
44.958.41 \$3	380701.2 \$02	43.668.0 \$18	37.36 \$3.734	24.845. \$660	MP
69.324.38 \$9	55.125.5 \$04	70.095.1 \$01	116.8 18.777 \$	22.858. \$564	كندا

0	0	0	0	21.914. \$324	فرنسا
0	0	0	0	21.822. \$816	صندوق التكليف
81.587.56 \$2	82.106.3 \$72	69.245.7 \$84	71.73 \$1.090	0	ايطاليا
0	0	0	32.07 \$0.000	0	الكويت
0	53.179.9 \$90	61.171.4 \$25	24.71 \$3.999	0	السينغال
162.272.0 \$16	140.234. \$077	78.164.9 \$94	39.24 \$3.031	0	اوكرانيا
28.707.01 \$6	0	71.743.2 \$00	0	0	الفلبين
0	0	45.179.2 \$42	0	0	الامارات العربية المتحدة
0	0	30.951.9 \$26	0	0	توغو
0	0	25.631.2 \$95	0	0	غواتيمالا
152.808.8 \$65	111.525. \$864	0	0	0	البنك الدولي
80.286.45 \$1	37.509.5 \$10	0	0	0	منظمة المناخ الأخضر
0	30.878.5 \$49	0	0	0	الصين
0	34.743.8 \$55	0	0	0	بنما
0	32.220.6 \$50	0	0	0	البارغواي

43.502.12 \$5	28.819.4 \$99	0	0	0	جمهورية الدومنيك
26.922.11 \$5	0	0	0	0	الاورغواي
5.202.516 \$609.	4.915.35 \$3.065	4.866.56 \$0.994	4.486. 100.38 \$1	4.714.8 \$30.872	المجموع

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على الأرقام المنشورة على الموقع الرسمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي <https://open.undp.org/donors>

ملاحظات عن الجدول:

❖ GFATM :The Global Fund to Fight AIDS TB and Malaria

الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والملاريا والسل.

❖ GEF: Global Environment facility

الصندوق العالمي للبيئة

المحلق رقم(5)

مقدمة عن المجتمع المدروس

يقوم الباحث بدراسة بعنوان "أثر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تحسين سبل العيش ومكافحة الفقر في سورية- 2011-2018م ومن أجل معرفة الأثر من تطبيق برامج تحسين سبل العيش تم إجراء دراسة ميدانية على عينة عشوائية من المستفيدين قدرها 240 مفردة مستفيدة من هذه البرامج بالتعاون مع معهد التنمية الأوروبي للتعاون والتنمية ICED. المعهد الأوروبي للتعاون و التنمية هو منظمة غير حكومية تأسست عام 1988م من أهدافها التأهيل و التدريب المهني. يعمل المعهد في الجمهورية العربية السورية بموجب اتفاقية موقعة بتاريخ 2008/8/25 مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري وبالشراكة

مع منظمات دولية أخرى كاليونيسف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالشراكات مع الجمعيات المحلية أيضاً بموافقات من الهيئات الرسمية الحكومية السورية. يقوم المعهد بتقديم خدماته عبر مراكز مجتمعية منتشرة في الأرياف والمدن التي تقدم الخدمات بالمجان، تم أخذ العينة من مركز التأهيل والتدريب المهني في جرمانا- ريف دمشق.

ملحق رقم (6)

استبانة حول برامج تحسين سبل العيش

المجيبون الأعزاء تحية طيبة وبعد:

يمثل الاستبيان أحد الجوانب المهمة في البحث، حيث يُعد الجانب العملي في رسالة الماجستير هو الجزء الأهم في البحث العلمي، إن هدف هذه الرسالة دراسة أثر تطبيق برنامج تحسين سبل العيش في سورية، وما هي الآثار المترتبة من تطبيق هذا البرنامج على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، أرجو التكرم بالإجابة على الأسئلة المطروحة، حيث سيتم اعتماد الأجوبة المقدمة من قبل حضراتكم في التحليل العلمي لغرض الحصول على درجة الماجستير. مع العلم أن جميع الأسئلة المطروحة ضمن هذا الاستبيان هي لأغراض البحث العلمي وإن أي معلومة مقدمة من قبل حضراتكم مُحاطة بالسرية والعناية العلمية التامة.

رسالة الماجستير بعنوان: أثر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تحسين سبل المعيشة ومكافحة الفقر في سورية. 2011-2018م

إعداد الطالب: أحمد شتيوي.

إشراف الدكتور: مصطفى العبدالله الكفري

أستاذ دكتور في كلية الاقتصاد - قسم الاقتصاد - جامعة دمشق

يرجى التكرم بالإجابة على فقرات الإستبانة بوضع إشارة (✓) في الفراغ تحت الخيار الذي يُعبر عن رغبتكم في الإجابة.

القسم الأول: معلومات عامة حول مجموعة المستجيبين			
1- الجنس			
ذكر		أنثى	
2-العمر			
أقل من 18 عام	أكثر من 18 وأقل من 38	أكثر من 38 وأقل من 58	أكثر من 58
3-الحالة الاجتماعية			
متزوج	أعزب	أرمل	مطلق
4-الإعالة			
غير معيل	معيل لثلاث أشخاص	معيل لخمس أشخاص	معيل لأكثر من خمس أشخاص
5-مكان السكن الحالي			
مكان السكن الأصلي	انتقال مؤقت	انتقال وعودة	انتقال دائم
6-طبيعة السكن الحالي			
أجار	ملكية	استضافة	مشارك
7-المؤهل العلمي			

غير متعلم	تعليم أساسي	ثانوية عامة	شهادة جامعية
8-مصدر الدخل			
أعمال حرة	العمل بأجر	لم أعمل سابقاً	غير ذلك
9-مقدار الدخل قبل الحصول على التدريب			
أقل من 50 ألف ليرة سورية	من 50 إلى 75 ألف ليرة سورية	من 75 إلى 100 ألف ليرة سورية	أكثر من ذلك
10- فقدت عملك السابق أو مصدر دخلك			
نعم، بشكل كامل	نعم، بشكل جزئي	لا	
11- أنت من ذوي الاحتياجات الخاصة			
نعم		لا	
القسم الثاني: معلومات خاصة بأنشطة قسم تحسين سبل العيش			
1-الرجاء ذكر الدورات التدريبية المقدمة:			
1-	2-	3-	4-
2-نوع الخدمة المقدمة			
تدريب مهني		تمويل مشاريع صغيرة	

3-التدريب في مجال اختصاصك المهني أو الدراسي			
نعم		لا	
4-التدريب مفيد بالنسبة لك			
نعم		لا	
5-اكتساب مهارات عملية جديدة عبر التدريب			
نعم		لا	
6-عدد ساعات التدريب			
30 ساعة تدريبية	60 ساعة تدريبية	أقل من ذلك	أكثر من ذلك
7-هناك تعويض مادي (بدل مواصلات) في نهاية التدريب. إذا كانت الإجابة نعم يرجى ذكر المبلغ			
نعم		لا	
8-يشكل التدريب إضافة حقيقية بالنسبة لك			
نعم		لا	
9-برأيك، التدريب المهني كافي لتوليد الدخل، أو الحصول على مصدر دخل جديد			
نعم		لا	

10- تتوقع الحصول على حقيبة مهنية تحتوي على العدة اللازمة للبدء بالعمل وتوليد الدخل		
لا	نعم	
11- تتوقع الحصول على وظيفة بعد التدريب.		
لا	نعم	
12- تتوقع الحصول على وظيفة في مجال التدريب الذي حصلت عليه.		
لا	نعم	
13- مقدار الفترة المتوقعة بين انتهاء التدريب والحصول على الوظيفة.		
لم أحصل على وظيفة بعد	من ثلاث شهور إلى ست شهور	فور انتهاء التدريب
14- مصدر الدخل الجديد المتوقع عبر مهارة اكتسبتها من خلال التدريب.		
لا	نعم	
15- مصدر الدخل الجديد المتوقع عبر مشروعك الخاص الممول من قبل برنامج تحسين سبل العيش.		
لا	نعم	

16- هل كان مصدر الدخل الجديد المتوقع عمل عند الغير عبر اكتساب مهارات جديدة عبر التدريب.			
نعم		لا	
17- مقدار الزيادة في الدخل المتوقع بعد إتمام التدريب.			
أقل من 50 ألف ليرة سورية	من 50 إلى 75 ألف ليرة سورية	من 75 ألف إلى 100 ألف ليرة سورية	لم أحصل على عمل

في حال وجود أي استفسار حول الأسئلة يرجى التواصل عن طريق الهاتف أو عن طريق البريد الالكتروني.

Phone number:

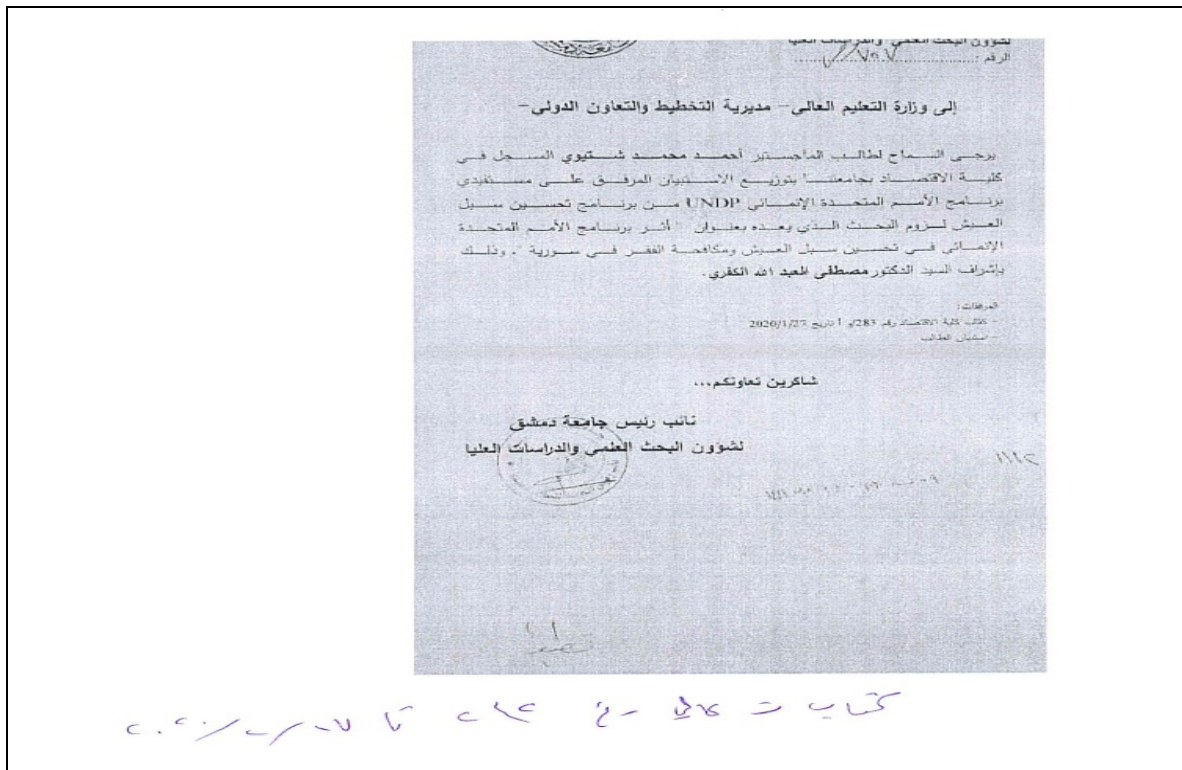
الباحث: أحمد شتيوي.

963991914881

Mail: Shteiwiahmad92@gmail.com

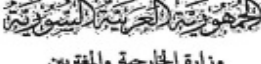
ملحق رقم (7)

صورة عن كتاب الموافقة الصادر عن مديرية التخطيط والتعاون الدولي إلى وزارة التعليم العالي وذلك من أجل السماح للباحث بتوزيع الاستبانة لأغراض البحث العلمي وإتمام الجانب العملي في البحث المقدم لنيل درجة الماجستير في كلية الاقتصاد - جامعة دمشق.



ملحق رقم (8)

صورة عن كتاب الموافقة الصادر عن وزارة الخارجية إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وذلك من أجل السماح للباحث بتوزيع الإستبانة لأغراض البحث العلمي وإتمام الجانب العملي في البحث المقدم لنيل درجة الماجستير في كلية الاقتصاد - جامعة دمشق.

	 الجمهورية العربية السورية وزارة الخارجية والمغتربين مكتب الرموز
برقية عادية صادرة	
الرقم : ٢٢٧٩ التاريخ : ٢٠٢٠/٢/٢٣ عدد الصفحات : ١	
إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	
إشارة إلى كتابكم رقم ٢٤٢ تاريخ ١٧ شباط ٢٠١٩ بشأن السماح لطالب الماجستير "أحمد محمد شتيوي" المسجل في كلية الاقتصاد لإجراء استبيان من أجل البحث الذي يُعده بعنوان "أثر برنامج الأمم المتحدة الانمائي في تحسين سبل العيش"، وذلك بإشراف الدكتور مصطفى عبد الله الكفري. نُعلمكم الموافقة على إجراء هذا الاستبيان، بشرط أن تستفيد منه الجهات الرسمية فقط. يرجى التفضل بالاطلاع، مدير إدارة المنظمات الدولية والمؤتمرات 	
 نائب الوزير	
- السيد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين. - السيد نائب الوزير. - السيد مدير إدارة المنظمات. - مكتب الرموز. 	